أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي

The Effects of Definite and Indefinite Phenomon in the Linguistic Context

إعداد

محمود فؤاد محمود عبدالله

9420301005

إشراف

الدكتور : سعيد جاسم الزبيدي

أعضاء لجنة المناقشة	الإمضاء
د. : سعيد جاسم الزبيدي	
أ.د. : نهاد ياسين الموسى	
د. : عبدالجبار جعفر القزاز	
د. : إبراهيم يوسف السيد	

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ :27/7/ 1999

الإهداء

إلى

والدي

وأخوي

وأخواتي

وأصدقائي

الثناء والعرفان

أزجي الشكر والثناء إلى كل من أمدّ لي يدَ العون وأسهم في انضباط مفردات هذه الدراسة إلى أن بلغت المنتهى وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور: عبدالقادر السعدي، الذي عاصر نشوء الدراسة ونموها ، كما أزجي شكرا مضاعفا لأستاذي الدكتور سعيد الزبيدي الذي ازدان البحث بآرائه السديدة التي تتمخض عن فَهْم خالص للنحو العربي.

وأشكر موظفي مكتبة الجامعة الأردنية على ما قدموه لي من مساعدة . ولا أنسى أن أتوّج تقديري لمدرسة السيفية الثانوية إداريّيها وأعضاء هيأتها التدريسية وطلبتها.

وأتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة سرحان للخدمات الطلابية التي أشرفت على طباعة هذا البحث وإخراجه إخراجا حسنا.

فإليكم شكرا شكرا

المحتويات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
الإهداء	ب
الثناء والعرفان	ج
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة.	١
الفصل الأول: النكرة والمعرفة مفهوماً واصطلاحا:	٧
- النكرة مفهوماً واصطلاحاً.	٨
- سمات النكرة.	١٠
أ- السمات اللفظية.	١٠
- التنوين.	١٠
- صلاحية دخول رُبَّ.	١٢
- صلاحية دخول ال المؤثرة	١٣
- دخول (كم).	١٣
- دخول لا النافية للجنس.	١٣
- دخول من الاستغراقية.	١٤
ب- السمات المعنوية.	١٤
أنواع النكرة.	١٥
- النكرة التامة.	١٥
- النكرة غير المحضة.	١٦
- النكرة المقصودة.	١٧

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
مراتب النكرة.	١٨
ثانياً: المعرفة مفهوما واصطلاحاً	١٩
- أشكال التعريف.	٢٠
- فرعية المعرفة.	٢٢
- خصائص المعرفة.	٢٢
- مدارج المعارف.	٢٣
- فكرة التفاوت: نقد وتوجيه.	٢٨
- مقاربة لأنواع المعارف.	٢٩
- تعداد المعارف.	٢٩
- أنواع المعارف.	٣٣
الفصل الثاني: أبواب نحوية بين التنكير والتعريف:	٤٦
- باب المبتدأ والخبر.	٤٧
- باب الحال.	٤٩
- باب التمييز.	٥٤
- باب المفعول له.	٥٥
- باب اسم التفضيل.	٥٥
- باب المشتقات.	٥٨
- باب الإضافة.	٦٢
- باب العدد.	٧٠
- باب التوابع:	٧١
- النعت.	٧١
- التوكيد.	٧٤
- البدل	٧٥
- عطف البيان.	٧٦

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
– باب الممنوع من الصرف:	٧٧
– محاولة لاكتناه الظاهرة.	٧٧
– علل المنع بين الثابت و المحدث.	٨٠
– كسر القاعدة.	٨٦
الفصل الثالث: أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي:	٩٠
– علاقة الظاهرة بالسياق اللغوي.	٩١
– تردد كلمة بين التنكير و التعريف و دلالة ذلك في السياق.	٩٧
– تردد كلمة نكرة في السياق.	١٠٤
– تردد كلمة معرفة في السياق.	١٠٨
الخاتمة.	١١٤
قائمة المصادر والمراجع.	١١٧
الملخّص باللغة الإنجليزية.	١٢٧

الملخص

أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي

إعداد

محمود فؤاد محمود عبدالله

إشراف

د . سعيد جاسم عباس الزبيدي

تحاول الدراسة أن تُؤطّر لظاهرة التنكير والتعريف، بالإبانة عمّا يتعلق بها من قضايا جزئية. وتسعى إلى استجلاء دورِها في أبواب نحوية، مبينة أثرَها الدلالي في السياق اللغوي ، وأما عن الدراسات السابقة فقد مال بعضها إلى سرد الآراء دون مناقشة حيناً، أو تفسير لغوي يقتضيه المقام حينا آخر ، ونزع بعضها إلى الإيجاز بما يتناسب والاتجاه التعليمي في النحو.

واعتمدت هذه الدراسة منهجاً مخالفا لما استندت إليه الدراسات السابقة التي تناولت جوانب الموضوع .

وجاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول الظاهرة وما تعلق بها من مفردات رئيسة، فقد عرض إلى مصطلح النكرة وسماتها وأنواعها ومراتبها ثم عطف إلى ذكر مصطلح المعرفة وأشكالها وخصائصها ومدارج المعارف وتعدادها وأنواعها.

وعرض الفصل الثاني إلى تمثّل الظاهرة في أبواب نحوية بعيداً عن التعقيد الأسلوبي، ومقترحا تعديلاً طفيفا في صياغة بعض قواعدها بما يتناسب مع وجهة النظر الكوفي.

وأبان الفصل الثالث أثر الظاهرة في دلالة السياق اللغوي بالاستناد إلى آي الذكر الحكيم.

ولخّصت الخاتمة أظهر ما توصّلت إليه الدراسة من نتائج منها :

١-الاختلاف الحاصل في تعداد المعارف يعود إلى :

أ- رجع النظر إلى المصطلح النحوي وتقليبه.

ب- عمق أوجه النظر النحوية إلى المسائل النحوية.

ج- التوافق الدلالي لبعض المفردات النحوية.

٢-إنّ الأسماء الإشارية ليست متفاوتة من حيث المسافات وما التباين في استعمالها إلا من قبيل التلوّن الدلالي الذي يتأتّى من السياق.

٣-إنّ تنوّع أساليب التعريف يشهد على اتساعٍ في تفكير العربي وثقافته، وحاجته إليها.

٤-للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب دورٌ في وضع القاعدة النحوية، وبناء التصور النحوي واللغوي.

٥-إنّ اتضاح دلالة بعض الأسماء يكون من خلال السياق اللغوي بنوعيه الشفوي والكتابي.

٦-لتنكير الكلمة أو تعريفها أثر في دلالة السياق بما يتناسب مع الموقف الكلامي وما يصاحبه من عناصرَ غيرِ لغوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

اللغة والفكر ثنائية تقوم على علاقة ترابطية تبادلية، فاللغة وعاء الفكر، ووسيلته في استظهار مجموعة التصورات الذهنية للإنسان ، والتعبير بها عن رؤيته إلى العالم والأشياء. والفكر زاد اللغة ومعاشها، فهو الذي يضمن لها المدخلات المتنوعة التي تمثّل منتهى رؤيته إلى الأشياء، وقد سعى الإنسان – منذ الأزل– إلى توسيع مداركه المعرفية بما يتناسب مع وظيفته الكبرى في الأرض، التي من الله بها عليه، دون سائر مخلوقاته، وهي وظيفة الاستخلاف فيها.

ومن سعيه محاولة إيجاد علاقة بين اللغة – بألوانها– والأشياء التي تدور حوله من تصورات وموجودات ، مما أفرد – غالبا– مجموعة من الثنائيات الدالة على تباين في التفكير، واختلاف في الرؤى نحو الأشياء. ومن هذه الثنائيات ، ثنائية (التنكير والتعريف).

فهي تدل على مدى معلومية الإنسان بالأشياء من حوله أو جهله بها، في ضوء معطيات الحدث الكلامي.ويبدو للبحث أنّ تداولها في جلّ لغات العالم بشكل لافت ، جعلها ظاهرة لغوية تركيبية ، تستدعي اكتناه أسرارها والعمل على تأطيرها، واستخلاص أثرها في السياق اللغوي.

وانطلاقا من ذلك جاء اختياري للموضوع ، محاولا تبين الظاهرة وتأطيرها، واستخلاص أثرها في السياق اللغوي العربي، وإعادة النظر في رؤية النحاة العرب لها، وما تعلّق بها من مصطلحات عامة تستدعي الإيضاح والإبانة.

فأثار هذا كلُّه في نفسي سؤالين شكلا محور الدراسة وهما:هل وفّق النحاة العرب في صياغة المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالظاهرة.؟

- ما أثر الظاهرة في السياق اللغوي؟

وتفرّع عنهما أسئلة منها:

- ما أثر الظاهرة في الأبواب النحوية؟
- هل ثمة توافق بين القاعدة والواقع اللغوي؟
- ما مدى مراعاة النحاة للفظ والمعنى عند صياغتهم للقواعد النحوية، ذاتِ الصلة بالظاهرة؟
- كيف استطاع النحاة ربط القضايا النحوية بعناصر الحدث الكلامي؟
- ما الدور الذي يؤديه المتكلم أو المخاطب في معلومية العبارة أو عدم معلوميتها؟.

- ما قيمة هذا البحث في الدراسات اللغوية الحديثة؟

أهمية الدراسة :

تجئ الدراسة للإجابة عن التساؤلات السابقة، وتحقيق الأهداف المرجوّة منها:

١-رصد بعض الأبواب النحوية ذات الصلة بالظاهرة.

٢- إيضاح أثر الظاهرة في دلالة السياق

٣- بيان أثر بعض الأبواب النحوية ذات الصلة بالظاهرة ، بالسياق .

٤- الكشف عن جمالية التعبير العربي بالتنكير أو التعريف.

أدبيات الدراسة :

أولاً : فؤاد ترزي ، أداة التعريف في العربية ، مجلة الأبحاث، السنة ١٥، الجزء ٤، ١٩٦٢م.

تناول الكاتب الخلاف بين النحاة في ماهية الأداة (ال) عارضا الأراء المتباينة في ماهيتها : أأداة التعريف في العربية هي (ال) مجتمعة أم الهمزة المفتوحة وحدها ، أم اللام وحده؟ واستدل لإثبات كل رأي بما أمكن من أدلة موضحة، وناقش الآراء مستفيداً من اللغات السامية في ترجيح رأي دون الآخر، وتناول التحولات الصوتية التي تطرأ على همزة أداة التعريف بين الميم والهاء ضمن التعددية اللغوية التي تجيز ذلك.

ثانيا : غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير، وقضايا النحو العربي، ترجمة : جعفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠م.

هذه دراسة تقابلية بين العربية وبعض اللغات الأوروبية فقد اشتملت على عرض نقدي للاتجاهات الأساسية لعلم القواعد العربية ودراسات الاستعراب الأوروبية عن قضايا التعريف والتنكير ، وتناولت كذلك المبادئ الأساسية للنظرية النحوية بدءا من النظرة الإغريقية والرومانية وانتهاء بالنظريات المحدثة، وناقش المؤلّف التعريف والتنكير ضمن ثلاثة تراكيب هي : التركيب الإسنادي ، والتركيب الوصفي، والتركيب الإضافي.

ثالثا : عوض المرسي جهاوي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

تناول الكاتب تعريف التنوين وأنواعه، ورأي بعض اللغويين فيه وأصله ، ورسمه في الكتابة . وذكر علاقته بعلم الأصوات موجزا القول في صفته الصوتية ، وما يطرأ على الكلمة بعد تنوينها، وأحكام التنوين في القراءات . وعقد جزءا عن التنوين ورسم الكلمات فذكر مواقع

حذف التنوين، وعلاقته بالوقف ، والتقاء الساكنين، وأشار إلى كيفية كتابة الاسم المنـــون، ودرس الباحث الوظيفة النحوية للتنوين ذاكرا بعض الأبواب النحوية ذات العلاقة به.

رابعا: يوسف عون ، حول بعض مسائل التعريف، ترجمة: نعيم علوية، مجلة الفكـــر العربـــي المعاصر، ع ١٨-١٩ ، بيروت، ١٩٨٢م:

تناول الباحث (ال) واسم الإشارة والإضافة في ضوء أنماط التركيب الجملـــي ، وفـــي إطار معيار الخطأ والصواب، وأفاد في معالجته لها من بعض الأنظار اللغوية، واكتفـــى بإثـــارة مجموعة من الأسئلة دون الإجابة عنها.

خامسا: عبدالجبار غريبة، التعريف والتنكير في اللغة العربية، مشروع رؤيـــة تعتمـــد بعـــض معطيات علم النفس والإعلامية ، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع ٢٤، كلية الآداب، تونـــس ، ١٩٨٥م.

قدّم الباحث ملاحظاتٍ نحويةً عامةً عن الظاهرة ، ودَرَس العلاقة بين اللغة وعلم النفـــس والإعلامية في منظومةٍ متسقة ، مختارا ظاهرة التنكير والتعريف لإيضاح هذه العلاقـــة، وتبيّـــن أثرِها في المتكلم والمتلقي، ومدى انعكاس ذلك في حالتهما النفسية.

سادسا : عبدالكريم الزبيدي، أداة التعريف في اللغة العربية بين القدماء والمعاصرين، مجلـــة كلية الآداب، جامعة الإمارات، ع٢، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٦م.

تناول رؤية النحاة للأداة ناقلا خلافهم فيها، ومحاولا تقديم تفسير معقول لذلك الاختـــلاف الذي يستند – فيما يرى– إلى قول الخليل وسيبويه، وتحدّث عن وظـــائف الأداة عنـــد النحـــاة، وعرض إلى دراستها مستعينا بنتائج الدراسات اللغوية الحديثة في هذا المجـــال، وبمـــا قدمتـــه الدراسات اللغوية التاريخية من نقوش ألقت بعض الضوء على تطـــور الأداة فـــي لغـــات شـــبه الجزيرة العربية.

سابعا: فتحي حسانين، أداة التعريف دلالة واستعمالا، ط١، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ١٩٩٠م :

تناول الكاتب في مؤلفه قضية جزئية تتعلق بالتعريف ، وعلل ذلك بـــأن الأداة (ال) لـــم تأخذ حيزا كبيرا في الدراسات النحوية واللغوية إذْ عَمِدَ إلى إنشاء هذه الدراسات محاولا استقراء ما يتعلق بالأداة من بطون الكتب النحوية واللغوية، ممهداً بذكر حد المعرفـــة والنكـــرة وأنـــواع (ال) في العربية، وتناول مذاهب النحاة في أصل أداة التعريف، وعرض الأسماء المختلـــف فـــي دخول(ال) عليها، كبعض ألفاظ العموم والخصوص، وذكر ما يمتنع اجتماعه مع الألف واللـــلام كالنداء والتنوين والإضافة.

ثامنا : غالب المطّلبي ، أداة التعريف في العربية ، دراسة تاريخية ، المورد، م ١٩، ع٢، بغداد، ١٩٩٠م.

تناول الكاتب أداة التعريف في ضوْء الدراسات السامية، مستفيدا مما عُثِر عليه من نقوش قديمة.

تاسعا : شرف الدين الراجحي، الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م.

أشار الكاتب في مقدمته إلى أنّ النحاة وضعوا مسوغاتٍ وشروطا للابتداء بالنكرة، لكنّهم لم يحفلوا بقيمة الكلمة في الجملة، وكان جلّ أهتمامهم أن يقعّدوا القواعد ويأتوا بالشواهد اليتيمة للتدليل على مسوغات يصنعون منها قاعدة يحفظها الطلاب، وقد تناول الكاتب النكرة والمعرفة عند القدماء والمحدثين ذاكرا تعريفهما وحدهما وعرض بعد ذلك شروط الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم، فكان يذكر الشرط وما ينطبق عليه من آي الذكر الحكيم.

عاشرا : أحمد عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي، دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعرابا وبناء، القاهرة ١٩٩٢.

تناولت الدراسة جانبين من جوانب قضية التعريف والتنكير، الأول: دراسة دلالية للمفهوم وبعض ما يتعلق به، الثاني: دراسة الأثر الوظيفي في بعض الأسماء إعرابا وبناء، مع الميل إلى الأسماء المبنية؛ وقد كان لها نتائج مثمرة منها: التخلي عن مبدأ المشابهة بين الاسم والحرف.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق أنّ بعض الدراسات مال إلى سرد الآراء دون مناقشة حينا، أو تعليل يقتضيه التفسير اللغوي حينا آخر، مثل (ظاهرة التنوين في اللغة العربية) و (أداة التعريف: دلالة واستعمالا) ، و (الابتداء بالنكرة في القرآن)، ونزع بعضُها نزعة تعليمية تنسجم ومبادئ الكتاب التعليمي الذي يتطلب السهولة والإيجاز بعيدا عن البسط والإيضاح المنشود مثل (الابتداء بالنكرة في القرآن).

وخرجت بعض الدراسات عن مسار هذه الدراسة المقدّمة؛ لأنها انحازت إلى حقل معرفي يختلف عن المسار الذي ترتضيه هذه الدراسة، مثل مقالة (فؤاد ترزي) و(غالب المطلبي) اللذين ينحوان فيهما نحوا تاريخيا، ومقالة (عبدالجبار غريبة) الذي يبين فيها أثر

الظاهرة في جانب من جوانب النظرية الإبلاغية وهو جانب (الإعلامية)، وهذا التناول جعلها تنأى عن الدراسة النحوية المختصة.

ولم تتطرق (نظرية أدوات التعريف والتنكير) إلى ذكر أثر الظاهرة في بعض الأبواب النحوية كالمنصوبات وأسماء الأفعال والظروف.. واكتفت بعرض التساؤلات دون الإجابة عنها.

ولعل من الإنصاف الإشارة إلى أن دراسة (التعريف والتنكير في النحو العربي) أنجع الدراسات السابقة، لما تميزت به من مناقشة ما تناولته مع التعليل له أحيانا؛ ولأنها ألمحت إلى الأثر الدلالي للظاهرة من خلال ما تؤديه من أثر في بعض الأبواب النحوية.

ومن منظور منهجي فإن الدراسات السابقة استندت إلى مناهج لغوية ثلاثة : المنهج اللغوي التاريخي (دراسة فؤاد ترزي) ، (وعبدالكريم الزبيدي) و(غالب المطلبي) ، والمنهج اللغوي التقابلي (دراسة غابوتشان) ، والمنهج اللغوي النفسي (دراسة عبد الجبار غريبه).

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملي في هذه الدراسة هو محاولة استيفاء بعض ما يتعلق بالظاهرة على تزاحم متعلقاتها، وانفراط جزئياتها في كتب المتقدمين، وردّ النظرِ إلى بعض القواعد النحوية ذات الصلة بالظاهرة، وإعادة صياغتها بناءً على ترابط اللفظ والمعنى، وفي ضوء تمثُّل أوجه النظر النحوية التي ترتضيها العربية، ولكنها تخالف القاعدة ثم بيان أثر الظاهرة في السياق اللغوي بالاستناد إلى آي الذكر الحكيم.

قيمة الدراسة في الدراسات اللغوية الحديثة.

تقدم الدراسة – فيما أزعم– فهما متواضعا لأبناء العربية، وتحاول بسط القول في الظاهرة، ومحاورة الآراء الواردة فيها، وتفيد طلاب العربية من غير أبنائها، فهي تشكل معلما احترازيا من الوقوع في الخطأ، وتعد الدراسة صورة من صور تيسير النحو. فبعض الأبواب النحوية ينتظم من خلالها بعيدا عن التعقيد الأسلوبي.

وتحاول استظهار بعض الإشكاليات التي قد تثار عن الظاهرة ، كصعوبة رسم حد فاصل بين النكرة والمعرفة.

منهجية البحث :

ليست الغاية هنا إقامة نظرية متكاملة تؤثل للنكرة والمعرفة في النحو العربي، بقدر الإشارة إلى ما تؤديه هذه الثنائية من وظيفة نحوية ودلالية في السياق اللغوي، من أجل ذلك حاولت استجماع الرؤى النحوية واللغوية المختلفة قديمها وحديثها التي تناولتها.

وقد أعزف – أحيانا– عن تناول المسألة عند متقدمي النحاة، فتراني ألجأ إلى متأخريهم، ليس انتقاصا من شأن الأوائل، أو شغفا بالأواخر، وإنما طلبا للأيسر كلما أعوزتني الحاجة.

وقد أسوق الرأي المناهض لما يراه البحث، معلّقا تارة، ومكتفياً بما يتفرّسُه القارئ من ذلك تارة أخرى.

وقد أتناول المصطلحَ أحيانا ، فتراني أقلّبه ما أمكن، ليتوافق مع فحواه، وقد أُجري تعديلا طفيفا في صياغة القاعدة النحوية بما يتناسب مع وجهة النظر الكوفي، الدالّ على سعة الأنظار في النحو العربي.

وأما المنهج المتّبع فهو المنهج الوصفي التفسيري، إذ تقتضي الدراسة وصف ما جاء به القدماء والمحدثون ، ثم محاولة تقديم تفاسيرَ أغفلها الفريقان.

وقد أستأنسُ ببعض معطياتِ علم الأصوات والدلالة والمنطق لربط أجزاء البحث بعضه ببعض.

وتأسيساً على ذلك كلّه فإن طبيعة الموضوع اقتضت تقسيمَ الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة يتناول الفصل الأول الظاهرة مفهوماً واصطلاحا، ويشير الفصل الثاني إلى تمثّل الظاهرة في أبواب نحوية، ويستجمع الفصل الثالث أثر الظاهرة في دلالة السياق اللغوي.

وتلخص الخاتمة أظهر ما توصل إليه البحث من نتائج، وبعد:

فإن هذا ثمرة جهد متواضع فإن وجد نفع فهذه غايتي، وإن لم يكن فهذا منتهى اجتهادي.

محمود فؤاد

عمّان ، الثلاثاء: ٢٦ /٥/١٩٩٩م

الفصل الأول

النكرة والمعرفة : مفهومًا واصطلاحًا

النكرة والمعرفة: المفهوم والمصطلح:

يشغل موضوع النكرة والمعرفة جانبا كبيرا من موضوعات الاسم، وجاءت مباحثه المتعددة متباينة عند النحاة من (كتاب سيبويه) حتى مؤلّفات النحاة المتأخرين، فمنهم من أشار إليهما إشارات عامة، ومنهم من فصّل ومثّل.

أولا: النكرة:

أشار الخليل في (العين)، إلى أنّ النكرة "نقيض المعرفة"[١]، وألمح سيبويه إليها فقال[٢]: " لأنك إذا قلت: مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه". وقال أيضا[٣]: " ..... وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس... وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته".

وعبّر عنها الفرّاء بلفظ آخر، وهو (غير المؤقت)[٤]، وألمح إلي آلية التنكير فقال في تعليقه على كلمة (القاصرات): [٥] " فإذا حسنت الألف واللام في هذا ثم ألقيتهما فالاسم نكرة..."(٦)

وعرّف المبرّد[٧] الاسم المنكّر بأنه " ما كان واقعا على شيء من أمته لا يخصّ واحدا من الجنس دون سائره"، وهو في هذا ينظر إلى قول سيبويه: " دون سائر أمته".

وتوالت بعده التعريفات، فقال ابن السراج[٨] إنها " كل اسم عمّ اثنين فما زاد".وعرّفها الزجاجي[٩] بأنها " كل اسم شائع في جنسه ولا يخصُّ به واحد دون آخر ". ثم عرّفها[١٠] بأنها الرماني "

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٥هـ /٧٩٢هـ) ، **العين** ، تح : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ت)، مادة (ن ك ر).

(٢) عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، (ت ١٨٠هـ /٧٩٧م) ، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م،ج٢ ، ص٥ .

(٣) **المصدر نفسه**، ٢/٥.

(٤) يحيى بن زياد الفراء، (ن ٢٠٧هـ /٨٢٣م)، **معاني القرآن**، تح: محمد علي النجار، دار السرور، (د.ت)، ج١، ص ٧، ١٣٠،١٨٥، ٢٤٢.

(٥) من قول امرئ القيس حندج بن حجر ، (ت ٥٤٥م)، **ديوانه** ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٦٥:

من القاصراتِ الطرفِ لو دبَّ محول **من الذرّ فوق الإتبِّ منها لأثّرا**

(٦) الفراء، **المصدر نفسه**، ٤٠٩/٢

(٧) محمد بن يزيد المبرد ، (ت ٢٨٥هـ /٨٩٨م)، **المقتضب**، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ج٤، ص ٤٠٩.

(٨) محمد بن سهل بن السراج، (ت ٣١٦هـ /٩٢٨م)، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م ، ج١، ص ١٤٨.

(٩) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت ٣٤٠هـ / ٩٥٢م)، **الجمل في النحو**، تح: علي الحمد، ط١ دار الأمل، إربد، ١٩٨٤م، ص ١٧٨.

(١٠) علي بن عيسى الرماني، (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)، **رسالة الحدود**، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٢، ص ٦٨.

المشترك بين الشيء وغيره في موضعه"، وقال ابن جني[١] هي: " ما شاعت ولم تخص واحـــدا بعينه".

نجد في هذه التعريفات حدودا للنكرة من حيث الشكل والوظيفة، إلا أننا نقف عند الفـــراء فنجده يستعمل مصطلح (غير الموقّت) مقترنا بالنكرة والمعرفة فيقول مثلا:

" ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريـــف إلا علـــى التكـــرر، لأنّ عبـــد الله مؤقت[٢]" فلو كان " يعني بهما مؤدّى واحدا لاستعمل أحدهما محلّ الآخر[٣]".

ويُعدُّ المبرد أولَ من قدّم حدا للنكرة، إذ استند في تعريفه لها إلى فكرة الشـــيوع وعـــدم التعيين، ثم توالت الحدود لها من غير جديد[٤].

ويجدر بالذكر أن ابن مالك لم يستطع أنْ يحدها فقال[٥]:

" فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك (أي أقسام المعرفة) فهو نكرة".

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أصالة النكرة، وفرعية للمعرفة[٦].

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م)، **اللمع في العربية**، تح: فائز فارس، ط١ دار الأمـــل، إربد ، ١٩٨٨م، ص ٩٩، وكذا: **سر صناعة الإعراب**، تح: حسن هنـــداوي، ط١، دار القلـــم، دمشـــق، ١٩٨٥م، ج٢، ص ٤٥١.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٧/١.

(٣) سعيد الزبيدي، **قضايا مطروحة للمناقشة**، ط١، دار أسامة، عمان، ١٩٩٨م، ص ٩٦.

(٤) وللبحث إطلالة خاطفة من خلال أقوال ذوي المصنفات التعريفية مثل،

* قول علي بن محمد الجرجاني، (ت ٨١٦هـ /١٤١٣م)، **التعريفات** ، تح : ابراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتـاب العربي، بيروت ، ١٩٨٢م، ص ٣١٦، بأنها: " ما وضع لشيء لا يعنيه كرجل وفرس"

* وقول عبد الله بن أحمد الفاكهي، (ت ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تح: المتولي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٣٣، بأنها: " ما شاع في جنس موجود في الخـــارج تعدده أو مقدر وجود تعدده فيه".

* وقول أبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م)، **الكليات**، ط١، مؤسسة الرسالة، بـــيروت، ١٩٩٢م ص ٨٩٤، بأنها: "مالا يدل إلا على مفهوم من غير دلالة على تميزه وحضوره، وتعيين ماهيـــة من بين الماهيات وإن كان تعقله لا ينفك عن ذلك".

* وقول محمد علي بن علي التهانوي، (ت١١٥٨هـ /١٧٤٥م)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشـــيه: أحمد حسين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ج٤، ص ٢١٠، بأنها: "نقيض المعرفة".

* وقول عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكري، (ت؟)، **دستور العلماء** ، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعـــات، لبنان، ١٩٧٥م، ج٣، ص ٤٢٠، بأنها: ما وضع لشيء لا بعينه ".

(٥) محمد بن عبد الله بن مالك، (ت ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م)، **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد، ط١ مكتبـــة الإنجلو المصرية، القاهرة، ج١، ص ١٢٦.

(٦) سيبويه، **الكتاب** مصدر سابق، ٢٤/١، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٧٦/٤. واستندوا في ذلك إلى مستندات عقلية ومنطقية. ينظر عنها :
سيبويه، **المصدر نفسه**، وابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٤٨/١، وعبد الرحمـــن بـــن إسحاق الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو**، تح مازن مبارك، طبعة ٥، دار النفائس، بيروت، ص ١٠٠، وعبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ / ١٢١٩م)، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، تح : غـــازي طليمات، طبعة ١ ، دار الفكر ، دمشق،١٩٩٥، ج١، ص ٤١٧، وجلال الدين عبد الرحمن الســـيوطي، (ت ٩١١هـ /١٥٠٥م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتـب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج١، ص ١٨٥-١٨٦.

وخالفهم[١] الكوفيون وابن الطراوة[٢] ، في ذلك بدليل أنّ بعض الأسماء لا نكرات لها[٣].

سمات النكرة:

حدّد النحاة[٤] سمات دالة على النكرة، منها لفظية ومنها معنوية، أما اللفظية فهي،

أ- التنوين:

عُدّ التنوين علامة دالة على اسمية الكلمة [٥]، بل علما دالا على تنكيرها[٦] في الأصل المجرد لا في الاستعمال، فقد ينوّن العلم وهو معرفة للمح الأصل. وقسموه إلى أقسام عدة[٧]، منها تنوين التنكير. واقترنت وظيفته النحوية (التنكير)، بالأسماء المنتهية باللاحقة (ويه)[٨]،وبأسماء الأفعال[٩] والأعلام الشخصية.

أما الأسماء المنتهية باللاحقة (ويه)، فإنك لو قلت: (مسكويه) بالبناء على الكسر، فأنت – عندئذ – تتحدث عن رجل معهود بينك وبين مخاطبك[١٠]، لا تختلط صورته في الذهن[١١] بصورة غيره خلافا لقولك: (مسكويه)، بالتنوين، فأنت لا تريد واحدا بعينه فدل على الشيوع (التنكير)[١٢].

---

(١) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (٧٤٥هـ /١٣٤٤م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: مصطفى النماس، ط١، (د. ت) ، ١٩٨٤م ج١، ص ٤٥٩.

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، المعروف بابن الطراوة، (ت ٥٢٨هـ /١١٣٤م)، كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا ، وسمع كتاب سيبويه على الأعلم ، وله آراء نحوية تفرد بها، وخالفت الجمهور. ينظر: السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ج١، ص ٦٠٢.

(٣) السيوطي ، **المصدر نفسه**، ١٨٦/١

(٤) أينما ترد كلمة (النحاة) ، فإنما تدل على اتفاق نحوي على مسألة ما، ولا يعني بالضرورة النزوع إلى تعداد لأسماء النحاة.

(٥) أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، (ت ٥٧٧هـ / ١١٨٢م)، **أسرار العربية** ، تح، فخر قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت،١٩٩٥م، ص ٣٤.

(٦) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٤٩٤/٢، والخصائص، تح: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ج٢، ص ٢٤٣.

(٧) يؤنس إلى: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، **المصدر نفسه** ٢/ ٤٩٤، وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (٦٤٣هـ/١٢٤٦م)، **شرح المفصل**، دار صادر ، ج٩، بيروت، ص ٢٩، وابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ١١/١.

(٨) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، مصدر سابق، ص ٩٨-٩٩.

(٩) طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ / ١٠٧٧م)، **شرح المقدمة المحسبة**، تح: خالد عبد الكريم الكويت، ١٩٧٦، ج١، ص ١٨٥.

(١٠) ينظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م، ج١، ص ٣٤، وعوض المرسي، **ظاهرة التنوين في اللغة العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م، ص١٤.

(١١) عباس حسن، **النحو الوافي**، المرجع نفسه، ٣٤/١.

(١٢) ينظر : سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ١٩٩/٢.

ولم يقبل إبراهيم السامرائي[١]، بمذهب النحاة هذا، بل عدّه قائما على مثال مصنوع وُظّف لخدمة قاعدتهم النحوية دون الاستيثاق منه بأمثلة مساندة على الصعيد الاجتماعي للغة[٢]. ثم أليس التنوين علامة خاصة بالمعربات[٣]، فلم دخل على المبنيات[٤]؟

وأما أسماء الأفعال[٥]، فقد تنوّع استخدامها التركيبي في اللغة، فمنها ما استخدم نكرة[٦] لا غير مثل (واها)[٧]، ومنها ما تردد استخدامه بين المعرفة والنكرة[٨] مثل : (صهْ، صهٍ)[٩]، فوجود التنوين ينقل دلالة الكلمة من التعيين إلى الشيوع.

ربط النحاة الصيغة المنونة من أسماء الأفعال بالجانب الدلالي، فلو قلت مثلا: للمخاطب: صهْ فإنك تريد اسكت عن كلام معهود بينكما مع جواز التكلم بغيره[١٠]، خلافا لقولك: (صهٍ)، فإنك تريد اسكت سكوتا تاما أي عن كل الكلام[١١] (مطلق الكلام)[١٢].

وقد وهم بعضهم[١٣] حين ربط الصيغة نفسها بالتنكير، وإنما دلالتها على النكرة عائدة إلى مصادرها، ثم انتقلت هذه الدلالة إلى أسماء الأفعال نفسها[١٤]، فصهٍ مثلا تقابل سكوتا[١٥].

---

(١) إبراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، دار الصادق ، بغداد، ١٩٦٨م، ص ٦٣.

(٢) يقول إبراهيم السامرائي في المرجع نفسه:

" ... وأتوا من ذلك بشاهد وضعوه هم أنفسهم وهو مررت بسيبويه، وسيبويه اخر فسيبويه الأول علم مبني عل الكسر وسيبويه الثاني منون وهو تنوين التنكير، إن سيبويه لقب لعلم وهو عمرو وكنيته أبو بشر، وقد غلب على صاحبه وصار لا يعرف إلا به، ونحن لا نعرف علما اخر معاصرا له لقب بسيبويه، فأين التنكير في سيبويه الاخر".

(٣) **المرجع نفسه** ، وفيه يقول:

" ... ثم إننا نعرف أن ما ختم ب (ويه) يبني على الكسر كذا جرى في العربية فلم نون هذا

(٤) ذكر السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، تح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ج٤، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٣٦. " الأسماء المبنية التنون للضرورة، لأن التنوين فرع الإعراب وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين" .

(٥) وهذا التنوين لا يعني بالضرورة، قبول البحث باسمية ما أطلق عليه (أسماء الأفعال).
ويرى المبرد – ووافقه الرضي – أنها أصوات ولا معنى للتنكير أو التعريف هنا.
ينظر: المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٣/١٧٩-١٨٠، والرضي الاستراباذي، (ت ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧) ، **شرح الكافية** ، تح: يوسف حسن، ط ٢، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، ١٩٩٦م، ج٣، ص١٢٠، والرأي أنها أقرب إلى معاني الأفعال.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٣/٣٠٢، والسيوطي ، **الأشباه والنظائر، المصدر نفسه**، ٣/٢٦٨.

(٧) اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب).

(٨) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٣/٣٠٢، والسيوطي، **المصدر نفسه**، ٣/٢٦٨.

(٩) اسم فعل أمر يعني (اسكت).

(١٠) ابن بابشاذ ، **شرح المقدمة المحسبة** ، مصدر سابق ١/١٨٥.

(١١) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٣/٣٠٢، وابن بابشاذ، **المصدر نفسه**، ١/١٨٥.

(١٢) وهذا يشير إلى توتر في العملية الكلامية وانقطاع التواصل بين المتكلم والمخاطب.

(١٣) ينظر الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، مصدر سابق،٩٨-٩٩.

(١٤) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٣/٩١.

(١٥) **المصدر نفسه**.

وربما يكون التنوين فيها دليلا على وصلها بما بعدها، وحذفه دليلا على الوقف[١]،أو يكون ظاهرة صوتية قصد منها تكثير اللفظ[٢] وهو الرأي مقبول في التوجيه.

وأما الأعلام فقد يلحق التنوين بعضها، فيدل ذلك على تنكيرها، وهذا الاقتران بينهما يثير التساؤل الآتي:

كيف يجمع بين كون التنوين علما للتنكير[٣] ودالا عليه، وبين تقييد النحاة أن العلم لا ينوّن؟[٤] ثم كيف يمكن للمتعلم أن يقبل تنوين الأعلام في باب الممنوع من الصرف في مقابل عدم تنوينها؟ فعند وقوفه عليها قد يتشكل لديه تصادم بين مرجعيته المعرفية النحوية ومثاله المقروء.

ورؤية البحث في تنكير الأعلام تعود إلى عملية التخاطب بين المتكلم والمتلقي (السامع)، فقد يجهل السامع شخوص المحاورة فيلجأ المتكلم إلى الإيضاح، وقد يرغب عن ذكر شخوص حواره، فينزع إلى الشيوع بتنوينها، ويبدو أن تنوين الأعلام يدل على الشيوع لا على التنكير، إذ إن معنى الشيوع أعمّ من معنى النكرة، فكل منكّر شائع وليس كل شائع منكرا.

وقد تنوّن الأعلام طلبا لتوفير نسق موسيقي يطرب إليه المتكلم[٥]، مما يفضي إلى الحفاظ على البناء المقطعي للكلمة، أو يكون تنوينها من رواسب الماضي البعيد لهذه اللاحقة[٦].

ب- صلاحية دخول رُبّ:

تقع رُبّ أول الكلام[٧]، وتصحب النكرة ، وتلازمها، فأصبحت إحدى سماتها، ودليلاً إليها[٨]، حتى لو أضيفت النكرة[٩] إلى ضمير **كقول جرير**[١٠].

---

(١) وهذا الرأي لابن السكيت (٢٤٤هـ/٨٥٩م) نقله عنه الرضي في شرحه للكافية ،٣/٩١.
(٢) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٣/٩١.
(٣) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، مصدر سابق، ص ٩٩، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، مصدر سابق. ص٥٣.
(٤) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ١٧٩.
(٥) ينظر: فوزي الشايب، **"منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي"**، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد ٧١، الجزء الرابع، دمشق، ١٩٩٦، ص ص ٧٤٤-٧٤٦.
(٦) **المرجع نفسه**، ص ٧٢١.
(٧) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١/٤١٧.
(٨) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٨٠، وابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٩٨.
(٩) ينظر : سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ١/٤٢٥.
وسمع الكسائي أعرابيا يقول بعيد الفطر: رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه.
ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٢/١٥.
(١٠) سيبويه، **المصدر نفسه**، ١/٤٢٦، والفراء، **المصدر نفسه**، ٢/١٥، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٨٩، والزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ١٨١.
وذكر المبرد، **المصدر نفسه**، ٤/٢٥٠، أن مشروعية دخول (رب) في هذا البيت على نية التنوين وإرادة الانفصال، فهو يريد: رب غابط لنا، وإنما حذف التنوين استخفافا.

يا رُبَّ غابطِنا لو كانَ يطلُبُكم ... لاقى مباعدةً منكم وحِرمانا

ولا تجري (رب) على كل الأسماء مما جعل بعض النحاة[١] لا يقبلها للحكم على تنكير الكلمة[٢].

ج- صلاحية دخول (ال) المؤثرة[٣]:

تدخل (ال) المؤثرة في التعريف على النكرة[٤]،أو ما يقع موقعها مما يقبل (ال)[٥]، فتفيدهما تعريفا أو تعيينا وتزيل ما فيها من إبهام وشيوع. خلافا لـ (أمس)، فإن أدخلت عليه (ال)[٦] أو أضفته، أو أردت منه يوما ما من الأيام الماضية صار نكرة[٧].

د- دخول (كم):

وهي نظير (رب) ، ولا تدخل - بنوعيها- إلا على نكرة[٨] كقولنا: كم ديناراً ادخرت؟ وكم صعوبة كانت في طريقي فذللتها.

هـ- دخول (لا) النافية للجنس:

فهي تختص بالدخول على النكرة دون المعرفة[٩]،لأن عموم النفي والدلالة على الجنس لا يتحقق بالمعرفة[١٠]،ويتناسب هذا المعنى ومعنى النكرة.

---

(١) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١/١٨٥.
واللافت أن أسلوب السيوطي النحوي، يتميز بسرد الاراء النحوية عن المسألة سردا متسلسلا دون ذكر أسماء صاحبيها أحيانا مكتفيا بقوله: (وذهب النحاة) أو (يرى بعض النحاة).

(٢) السيوطي، **المصدر نفسه**، ١/١٨٥.

(٣) احتراز من (ال) التي تدخل على الأعلام المنقولة بلا تأثير فيها.

(٤) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١/١٤٨.

(٥) مثل (من) بمعنى (إنسان) و (ما) بمعنى (شيء) ينظر السيوطي، **المصدر نفسه**، ١/١٨٥.

(٦) وثمة خلاف بين علماء العربية في وظيفة (ال) المتصلة بـ (الأمس) فقيل هي للتعريف، ومذهب الأصمعي أنها للتوكيد، وإنما تعرف بـ (ال) أخرى منوية، وقد تبنى. ابن جني هذا الرأي ، ينظر: **الخصائص**، مصدر سابق، ١/٣٩٥-٣٩٦، ٣/٦٠.

(٧) ينظر: الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٢٩٩، والرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٣/٢٢٩.
ويقول محمد علي الصبان، (ت: ١٢٠٦هـ/١٧٩١م)، **في حاشيته على شرح الأشموني**، ضبط: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م،ج١، ص٩٥:
((... معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو اليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا، وإذا نون كان صادقا على كل أمس)).

(٨) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٢/٢٧٤، والفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ١/١٦٨-١٦٩، وابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص١٤٦.

(٩) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢/٢٧٤، ٢٩٦، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(١٠) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٣٥٧، وعثمان بن الحاجب، (ت: ٦٤٦هـ/١٢٤٨م) ، **الإيضاح في شرح المفصل**، تح، موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ج١، ص ٣٨٥-٣٨٦.

و- دخول (من) الاستغراقية[١]:

وهي الداخلة على نكرة[٢] يراد بها عموم[٣] في سياق غير موجب[٤]، كقولنا: (ما جاء من أحد) و (هل قام من أحد)، (لا يقمْ من رجل)، وهذا عند البصريين، أما الكسائي ومعه الكوفيون[٥]، فيستشهدون بدخولها في كلام موجب[٦].

وأما السمات المعنوية فهي:

أ- صلاحية نصبها على الحال أو التمييز[٧].

ب- أن يؤدى الاسم بمعنى لا يكون إلا نكرة نحو (إيه)، أي زدني حديثا[٨].

ج- أن تثنى وتجمع بلفظها من غير إدخال (ال) عليها[٩].

د- أن تجري وصفا على النكرة[١٠] **كقول امرئ القيس** [١١].

وقَدْ أَغْتَدي والطيرُ فِي وُكُناتِها بمنجردٍ قَيْدِ الأوابدِ هيكلِ

---

(١) خلافا لسيبويه إذ ذهب إلى أنها للتبعيض. ينظر :
سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٤/٢٢٤-٢٢٥، وابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٨/١٣، والرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٣/٢٧٩.

(٢) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/١٣٧-١٣٨، وفيه يقول: (... ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من رجل ولا تقول: ما جاءني من زيد، لأن رجلا في موضع الجميع ولا يقع المعروف هذا الموقع، لأنه شيء قد عرفته بعينه).

(٣) ينظر : **المصدر نفسه** وكذا، : أحمد عبدالنور المالقي، (ت: ٧٠٢هـ/١٣٠٣م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تح: أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ص٣٨٩.
وفيه نظر: إذ أشار الحسن بن قاسم المرادي، (ت: ٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، ط٢، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٣١٦-٣١٧ إلى إمكانية زيادتها مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم.

(٤) ينظر : المالكي، **المصدر نفسه**، ص ٣٨٩، والمرادي، **المصدر نفسه**، ص ٣١٦-٣١١٧، ومعنى غير الموجب: (النفي أو النهي، أو الاستفهام).

(٥) وكذا ابن مالك. ينظر :**الإحالة السابقة**.

(٦) يقول الرضي ، **في شرح الكافية**، مصدر سابق، ٣/٢٨٠:
"... وقد تقع [من] في سياق موجب دال على العموم مجازا نحو : تمرة خير من جرادة".
وينظر : المالقي، **رصف المباني**، مصدر سابق، ص ٣٨٩، والمرادي، **الجنى الداني**، مصدر سابق، ص ٣١٦-٣١٧.

(٧) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٣/٧٤.

(٨) عبدالعزيز بن جمعة القواس، (ت ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م) **شرح ألفية ابن معط**، تح : علي الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض ، ١٩٨٥ ، ج١، ص ٦٢٩-٦٣٠.

(٩) ابن السراج ، **الأصول في النحو**، مصدر سابق ، ١/١٤٨.
ويقول ابن جني في سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٢/٤٥٠-٤٥١ ، في سياق حديثه عن تثنية العلم: " ...فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علما معروفا وصار مشتركا فيه شائعا وإذا كان العلم كذلك فلا تصح التثنية إذن إلا في النكرات دون المعارف.." وليس غايتي من هذا المقتبس سوى الإشارة إلى أن التثنية لا تكون إلا في النكرات، أو ما في حكمها.

(١٠)القواس ، **شرح ألفية ابن معط** ، **المصدر نفسه**، ١/٦٣٠.

(١١) امرؤ القيس، **ديوانه**، مصدر سابق، ص ١١٨

أنواع النكرة:

أولا: النكرة التامة:

هي النكرة الباقية على تنكيرها[١]، فلا تتعرف بتسمية أو إضافة ولا تدل على معين[٢]. والنحاة قالوا عن (ما) التعجبية[٣] إنها اسم مبهم[٤] تام[٥]. ويتفق مفهوم (النكرة غير المقصودة) ومفهوم (النكرة التامة)، فعدم القصد يعني عدم التعيين وإرادة الشيوع، فلو قال أحد: يا رجلا، فإن كلمة (رجلا)، تبقى نكرة في سياق النداء، دون أن تتعرف بالقصد، لأنه لا يقصد رجلا بعينه، خلافا لمن قصد رجلا بعينه[٦]، فإن كلمة (رجلا) تصبح كالمعرفة فتبنى على الضم، تقول: يا رجل[٧].

وتشمل – كذلك – ما أسماه النحاة بـ (الأسماء الموغلة في الإبهام)[٨]،وهي (غير وأخواتها) [٩] فهي لا تتعرف عند الإضافة[١٠]، لتقديرك فيها الانفصال[١١]، ولكونها أسماء مبهمة

---

(١)ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٣٣١/١.

(٢) **المصدر نفسه**، ٩٩/١.

(٣) ونقل سيبويه في كتابه، مصدر سابق ٧٢/١، عن الخليل مشيرا إلى كون (ما التعجبية) نكرة تامة يعود إلى أنها " بمنزلة قولك شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب" وعقب سيبويه على أستاذه بقوله " وهذا تمثيل ولم يتكلم به".

(٤) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٧٣/٤، والزجاجي ، **الجمل في النحو**، مصدر سابق ، ص ٩٩

(٥) ابن السراج، **المصدر نفسه**، ٩٩/١، والزجاجي، **المصدر نفسه**.

(٦) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق ، ٢٠٦/٤، وابن السراج، **المصدر نفسه**، ٣٣١/١ وقال عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)، **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، تح: صلاح رواي، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة، ج٢، ص ١٣٢-١٣٣، عن ذلك:

" .... فإنه لا يقصد بذلك رجلا بعينه بل مراده التصويت لمن يسميه، فكل من أجابه فهو مقصود. وقال عبد يغوث بن وقاص: **فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامايَ من نجران أن لا تلاقيا**"

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٧/٤،والرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢١٠/٢.م).

(٩) وأخواتها هي: مثلك، وحسبك، وشبهك، وهدك، وشرعك، ينظر: المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٧/٤- ٢٨٨، ٤٢٣، والزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق، ح ١٨١، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك ومحمد علي، ط٦، دار -الفكر، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢١٠.

* وأما شبيهك ومثيلك فمعرفة لاغير إذ المعنى المعروف بشبهك وبماثلتك ينظر: المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٨٤؛ والزجاجي ، **المصدر نفسه**، ص ١٨١.

(١٠) المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٧/٤؛ فإن أضيفت غيرا إلى معرف له ضد واحد تعرفت لانحصار الغيرية، كقولك:عليك بالحركة غير السكون ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه،(ت ٣٧٠هـ / ٩٨١م)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، مكتبة المتنبي القاهرة، ص ٤٤، والرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ٢١٠/٢-٢١١. وزعم يونس أن (مثلك) تقع معرفة نحو: مررت بزيد مثلك، إذ أريد مررت بزيد المعروف بشبهك ويدلك على ذلك قولهم: هذا مثلك قائما. ينظر بتصرف : سيبويه، **المصدر نفسه**، ٤٢٨/١-٤٢٩.

(١١) ابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق ، ص ٨٣.

إبهاما مطلقا[١]، فلا تختص شيئا بعينه[٢]، وتجرى مجرى النكرات[٣]. ولأنها نكرة استعملها **أبو محجن** مع (رب) **فقال**[٤]:

يا رُبَّ مثلِكِ في النساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد متَّعتُها بطَلاقِ

ثانيا: النكرة غير المحضة:

هي ما تنكرت معنى لا لفظا مثل الاسم المقترن بـ (ال) الجنسية[٥]، ومثاله قوله تعالى[٦]: ﴿ **والعصرِ ۞ إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ ۞ إلا الذين آمنوا وعَمِلُوا الصالحاتِ** ﴾؛ فلو لا إرادة معنى الجمع في كلمة (الإنسان)، لما جاز الاستثناء منه[٧]، إذ لا يستثنى من الشيء إلا بعضه[٨].

وذكر النحاة ضوابط في التعريف إلا أنها اصطدمت بنصوص لم تنطبق عليها تلك القواعد مما جعلهم يثيرون مسائل تتعارض وتلك الضوابط منها دلالة (ال) على الجنسية (الشيوع). فهذه الدلالة شكلت مشكلا معرفيا لدى متعلم العربية، ففي أثناء دراسته لها، وفي ظل تحكيم اللفظ دون المعنى، يصف الاسم المقترن بـ (ال) بالمعرفة حتى إذا تعمقت ممارسته النحوية، وبرزت له نظرة مغايرة تحتكم إلى المعنى في فهم المسألة نفسها، وتصنيفها ضمن النكرات، تشكل لديه جدل بين اللفظ والمعنى، فإلى أيهما يحتكم عند التصنيف؟ وكيف يوفق بين الجدل السائر والأنموذج الدائر[٩]؟

---

(١) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٨٩/٤.
(٢) ابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٨٣.
(٣) سيبويه، **الكتاب**،مصدر سابق، ١٦٤/٢،٤٢٧/١،والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٨٠.
(٤) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢٨٦/٢،٤٢٧/١، المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٩/٤.
(٥) المبرد، **المصدر نفسه**، ١٣٨/١-١٣٩، والزجاجي، **اللامات**، تح: مازن المبارك، ط١، دار الفكر، ١٩٨٥، ص ٤٣-٤٤. فالاسم المقترن بـ (ال) الجنسية: هو ما دل على كل ماله ذلك الاسم ويتساوى الجميع في المعنى نحو الرجل، وتشير (ال) هنا إلى ما في النفس من معرفة الجنس، لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس بل يدرك ذهنيا ينظر:
ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١١٢/٢.
(٦) **القرآن الكريم**، سورة العصر، مكية ، الايات ١-٣.
(٧) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٣٩/٤،وأحمد بن الحسن بن شقير (ت ٣١٧هـ /٩٢٩م) **المحلى**، تح، فائز فارس ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٧م، ص ١٦٤، وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، تح: علي معوض وعادل عبد الموجود ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ج٨، ص ٥٠٨.
(٨) المبرد، **المصدر نفسه**، ١٣٨/٤-١٣٩.
(٩) يقول الزجاجي مثلا،**الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٨٠-١٨١:
" ومما جاء بلفظ المعرفة وهو نكرة مثلك وشبهك وغيرك...واسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال نحو، هذا ضاربك غدا... والدليل على تنكيرها وقوعها نعوتا للنكرات. قال تعالى:" هذا عارض ممطرنا". اهـ ومما جاء بلفظ النكرة وهو معرفة قولنا: ساتيك غدا إذ إن (غدا) معرفة بالقصد والتعيين ينظر: الفراء، معاني القران، مصدر سابق، ٥٨/١.

ثالثا: النكرة المقصودة (المفيدة) [١]:

هي التي يزول إبهامها وشيوعها بالقصد والإقبال[٢].كقولك يا رجل[٣]،فإنك قصدت رجلا بعينه، وصار الاسم النكرة معرفة بالنداء، لإقباله عليك وقصدك إياه[٤] أو بالصفة التي تقلّل من شيوعها وتخصصها[٥] كقولنا: قليل دائم خير من كثير منقطع.

وقد ضمّ النحاة هذا اللون من النكرات إلى المعارف[٦]، دون الالتفات إلى التعارض القائم في المصطلح. فوصفهم إياها بالمقصودة أو المفيدة يثير مَشْكَلاً مقبولا؛ إذ كيف تجتمع النكرة الدالة على الشيوع ومفهوم (المقصودة) الدال على التعيين (التعريف)؟ ثم إنّ النكرة إذا وصفت أو أضيفت إلى نكرة تخصصت، أي أفادت، فقلّ شيوعها وقَرُبَتْ من المعرفة[٧]. والأحرى بالبحث إدراج مفهوم (المفيدة)، ضمن مفهوم (المقصودة) لتقارب دلالتها وتعديل المصطلح ليصبح: (دلالة النكرة على المعرفة)[٨] وتصنيفها ضمن المعارف لدلالتهما على التعيين الذي يتوافق ومعنى المعرفة[٩].

---

(١) وجدير بالذكر أن النحاة لم يحددوا معنى الفائدة تحديدا شافيا سوى ما ذكروه في سياق حديثهم عند تعريف الكلام. يقول بهاء الدين بن عقيل، (ت ٧٦٩هـ/ ١٣٦٨م)، **في شرحه على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين ، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٤، ج١، ص ١٤.
' الكلام .. عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه'.

(٢) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١/٣٣١.

(٣) **المصدر نفسه**، وثمة خلاف في العلم المنادى، فذهب قوم إلى تعريفه بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، وذهب اخرون إلى ان تعريفه باق على العلمية، وإنما ازداد وضوحا بالنداء وهو الأصح.

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، (٣٦٨هـ/٩٧٨م)، **شرحه على الكتاب**، تح: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ، ١٩٨٦، ج١، ص ١٥٤.

(٥) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق ٢/٢٨٧-٢٨٨، ٤، ١٢٧، وأحمد بن محمد المرزوقي،(ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م) ، **ألفاظ العموم والخصوص**، ، تح: يحيى الجبوري، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٩٥، ص ١٩٥.

(٦) أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ١/٤٦٠.

(٧) عبد الواحد بن علي بن برهان، (ت ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م)، **شرح اللمع**، تح: فائز فارس، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٤م، ج١، ص ٢٠٢، وفيه يقول: ' .... النكرة على ضروب منها قريب من المعرفة، ومنها بعيد في الغاية، ومنها ما هو بين البعيد والقريب' اهـ ، فالأول نحو: درهم وقاية خير من قنطار علاج، والثاني نحو، جاء رجل، والثالث نحو: قرأت قصة، وقوله تعالى: 'خلق الإنسان هلوعا'.[**القرآن الكريم**، سورة المعارج، مكية، من اية رقم ١٩].

(٨) ومرد هذه التسمية إلى مبدأين هامين هما:
أ-التنوع الدلالي لبعض الأساليب النحوية كدلالة المفرد على التثنية والمفرد على الجمع ودلالة العاقل على غير العاقل ودلالة العام على الخاص.
ب- اقتران النحو بعلم المعاني سوغ ذلك لمقصد بلاغي يقتضيه السياق اللغوي. ثم إن المعرفة أيضا قد تدل على النكرة كقولنا: مررت برجل مثلك.

(٩) وثمة مقترح يقوم على إفراد مبحث خاص في باب (النكرة والمعرفة) يقسم الأسماء حسب الشيوع والتعيين إلى ثلاثة أقسام: ١- النكرة ٢- المعرفة ٣- ما تردد بين النكرة والمعرفة.

ثم إنّ شيوعها يزول بالعلمية الجنسية كقولك للأسد: أبو الحارث أو أسامة، فهي مع شيوعها معارف[١]؛لأنّ حقيقتها متحدة، قارّة في الذهن[٢]، وليس واحد منها أولى به من الآخر[٣]؛لعدم الحاجة إلى الفصل بين بعضها وبعض[٤]؛ لعيشها في البراري والقفار[٥]، فإن أنس الإنسان إلى بعضها كالخيل والإبل ..وضع لها أسماء فارقة[٦].

مراتب النكرة:

لا تتمتع النكرات بدرجة واحدة من الشيوع، فهي تتفاوت فيما بينها من حيث معناها الدلالي[٧]، ومدى قربها من المعرفة أو بعدها عنها[٨]،وقد دَرَّج النحاة النكرات – بناء على ذلك وحسب معيارهم السابق – إلى:

شيء متحيّز ثم جسم ثم نامٍ ثم حيوان ماشٍ ثم ذي رجلين ثم إنسان ثم رجل[٩] وهذا التسلسل الدال على عمق النظرة الدلالية لدى النحاة يُعطي مؤشرا إلى اهتمامهم بربط المعنى النحوي بالمعنى الدلالي؛ مما ساعدهم في تشريع أحكام نحوية أقرب إلى واقع الاستعمال اللغوي، ويظهر للبحث أن الأسماء الملازمة للتنكير أنكر النكرات، لإيغالها في الإبهام[١٠]. ومع اعتراف النحاة[١١] بذلك إلا أنهم لم يصنفوها ضمن مدرَجِهم السابق.

---

(١) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٤٤- ٤٥، ٣٢٠.
(٢) الرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٣/٢٤٦.
(٣) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٢/٩٣.
(٤) **المصدر نفسه**، والمبرد، **المصدر نفسه**، ٤/٤٥
(٥) سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٢/٩٣-٩٣.
(٦) **المصدر نفسه**، ٢/٩٤.
(٧) فكلما كان الاسم أكثر عموما فهو أنكر، وكلما كان أقرب من الاختصاص كان أعرف مما قبله. ينظر: المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٨١، وابن السراج ، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١/١٤٨، وابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٩٩.
(٨) **المصدر نفسه**.
(٩) وأشار المبرد، **المصدر نفسه**، ٤/٢٨٧-٢٨٨، إلى تدرجها فقال: "... فالشيء أعم ما تكلم به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص منه و الحيوان أخص من الجسم والإنسان أخص من الحيوان.... والرجل أخص من الإنسان ورجل ظريف أخص من رجل..." وللاستفادة ينظر: الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٧٨، وابن جني، **المصدر نفسه**، ص ٩٩، وأبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ١/٤٥٩.
(١٠) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٨٧، ٢٨٨، والرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢/٢١٠.
(١١) **الإحالة السابقة**، وسبق أن ذكر البحث هذه الأسماء في مبحث أنواع النكرة، ص ١٥.

ثانيا: المعرفة:

لم يتطرق الخليل إلى تعريف المعرفة، ولكن يمكن استخلاص تعريفه للنكرة بأنها "نقيض المعرفة"[١]، فالمعرفة نقيض النكرة من قبيل حمل الشيء على نقيضه.

وذكرها سيبويه بقوله[٢]:... وإنما صارت معرفة ...." وقوله[٣]:"..... فإنْ أردتَ شيئا بعينه" واكتفى بتعداد أقسامها والتمثيل لها[٤] وذكر الآلية التي تصير بها المعارف معرفة[٥].

وأضاف الفراء مصطلح (الموقت) [٦]، ليدل على المعرفة[٧]. ثم جاء المبرد[٨] وابن السراج[٩] والنحاس[١٠] والزجاجي[١١] وابن جني[١٢]، ليفصّلوا القول في أقسامها وذكر مراتبها والتمثيل لها[١٣]. ولعلّ الرماني[١٤] أول من حاول وضع تعريف للمعرفة فهي الاسم " المختصُّ بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين، علامة موجودة وعلامة مقدرة فالموجودة الألف واللام والمقدرة في ثلاثة أشياء، الاسم العلم والمضمر والمبهم".

ويفهم من قول الرماني (المختص بشيء دون غيره) أن التعريف في ذاتِه يقوم على مفهومين متلازمين هما: الاختصاص[١٥] والتعيين.

فالمتكلم حين يقول مثلا (قرأت قصةً)، أو (ركبت الحصانَ)، فإنه يعرف معالمَ القصةِ المقروءةِ وصفات الحصان المركوب، كونه الفاعلَ، ولكن انتقال الجملتين إلى السامع قد يزيل هذا التعيين فيحيلهما إلى عدم التعيين.

---

(١) الخليل، **العين**، مصدر سابق، مادة (ن ك ر)
(٢) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٢/٥.
(٣) **المصدر نفسه**، ١/٣٩٠.
(٤) **المصدر نفسه**، ٢/٥.
(٥) **المصدر نفسه**، وفيه يقول عن الأسماء المبهمة: " ... وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه .... وما أشبه ذلك وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته...".
(٦) الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ١/٧، ٥٧.
(٧) ينظر : مبحث (تعريف النكرة) ، ص ٨-٩.
(٨) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٧٧.
(٩) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١/١٤٩.
(١٠) أحمد بن محمد النحاس، (ت ٣٣٨هـ /٩٥٠م)، **التفاحة في النحو**، تح: كوركيس عواد. بغداد ١٩٦٥م، ص٢٢.
(١١) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٧٨.
(١٢) ابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٩٩ ، **وسر صناعة الإعراب** ، مصدر سابق، ٢/٤٥٠.
(١٣) إلا ابن النحاس فقد اكتفى بذكر أقسامها والتمثيل لها دون ذكر مراتبها.
(١٤) الرماني، **رسالة الحدود**، مصدر سابق، ص ٦٨.
(١٥) ويساويه مصطلح (التخصيص) ويراد به التعيين والإفراد. قال ابن منظور (اللسان)، مصدر سابق، مادة (خ ص ص):
" خصه بالشيء يخصه...واختصه أفرده به دون غيره.... " وللفائدة ينظر: الرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ١/٤٠.

فالسامع قد يجهلُ ما يعرفه المتكلم[١] ويتمثله ذهنيا لأنه قام بالفعل أو اُخْتُصَّ به. إذن فالمعرفة تطلق على المعلوم عند المخاطب[٢].

ثم توالت التعريفات من غير جديد تقريبا[٣].

وبعد أن حدد النحاة المتقدمون مفهوم (النكرة والمعرفة)، جاء ابن مالك وأقرّ بصعوبة حدهما دون استدراك، واُقترح تحديد معنى المعرفة أولا وذكر أقسامه، ثم يقال، وما سوى ذلك نكرة[٤].

وفي ظل الجدل القائم بين اللفظ والمعنى، هل تمّ حقاً للنحاة إحصاء أقسام المعرفة بما لا يقبل الشك حتى يشرع ابن مالك بمقولته تلك؟ فهو نفسه يشير إلى أن وضع حد للمعرفة أو النكرة خال من أي استدراك غير متعين، فما هو معرفة لفظا قد يكون نكرة معنى، وما كان نكرة لفظا قد يكون معرفة معنى[٥].

أشكال التعريف:

للتعريف شكلان أساسيان هما:

١- التعريف بغير قرينة:

وهو ما كان فيه التعريف بالوضع[٦] (ذاتيا) [٧]، دون اللجوء إلى قرينة خارجية تعين على تعريفه، ويتضمن العلم، فهو ملازم لتعريف العلمية[٨]، وتعريفه جزئي وضعا، واستعمالا، خلافا لسائر المعارف فهي كليات وضعا جزئيات استعمالا[٩].

---

(١) ينظر :أبو سعيد السيرافي، **شرحه على الكتاب**، مركز المخطوطات والوثائق، الجامعة الأردنية، عمان، ١٧٥/٤، (مخطوط).

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) وللبحث إطلالة خاطفة من خلال أقوال ذوي المصنفات التعريفية مثل:

* قول الجرجاني، **التعريفات**، مصدر سابق، ص ٢٨٣ بأنها: " ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي مسبوقة بجهل... "
* وقول الفاكهي، **شرح كتاب الحدود**، مصدر سابق، ص ١٣٤ بأنها:" ما وضع ليستعمل في معين"
* وقول التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، مصدر سابق، ٢٦٤/٣ بأنها: " اسم وضع لشيء بعينه وقبل وضع ليستعمل في شيء بعينه".
* وقول الكفوي، **الكليات**، مصدر سابق، ص ٨٢٤، بأنها: " كل اسم خص واحدا بعينه".
* وقول عبد النبي الأحمد نكري، **دستور العلماء**، مصدر سابق، ٣١٥/١، بأنها الاسم موضوعا لشيء بعينه".

(٤) يقول ابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ١٢٥/١-١٢٦.
" من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه، دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين، فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة [والضمير يعود إلى الاسم المعرف] ، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة"

(٥) فمثال الأول قوله تعالى: " خلق الإنسان هلوعا "، ومثال الثاني قول العرب: " كان ذلك عاما أول، فالمدلول معين لكنهم لم يستعملوه إلا نكرة ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٩٣/٢، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤٤/٤ وابن مالك، **المصدر نفسه**، ١٢٦/١.

(٦) سعيد بن مبارك بن الدهان، (ت ٥٦٩هـ / ١١٧٤م) **الفصول في العربية**، تح: فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٨.

(٧) السيوطي، **الفرائد الجديدة**، تح: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، بغداد، ج١، ص ١٥٧. **والأشباه والنظائر**، مصدر سابق ، ٦٢/١.

(٨) ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، مصدر سابق ٦٩/١- ٧٠.

(٩) السيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١٨٨/١.

٢- التعريف بقرينة[١]:

وهو ما كان فيه التعريف بقرينة لفظية نحو (أداة التعريف)، أو معنوية نحو، (التكلم) و (الجنس)، أو حسية نحو (الإشارة والحضور والإقبال) [٢].

وحقيق بالبحث أن يعرِضَ لهذه القرائن في ضوء معيار دلالي ينتظم بعلاقة تبادلية بين المتكلم والمخاطب في الحدث الكلامي. فقد أشرت -آنفا[٣] - إلى أن المعرفة تقوم على مفهوم (التعيين) وبيّنت بإيجاز دورَه في فَهْم عملية التخاطب بين المتكلم والمخاطب من خلال معلومية المخاطب بالحدث الكلامي المراد أو جهله به.

فالإشارة تتطلب تمثلا محسوسا وحضورا للمشار إليه أو للمنادى أو لضمير التكلم والخطاب، فأنت لا تنادي أحداً ما لم تشر إليه إشارة إيمائية أو حركية تثير انتباهه، أو توجه نظرك إليه ليشاركك في تحديده ومعرفته.

والتعيين قد يكون ذهنيا أو ماديا، أما الذهني فكأن يتلقى السامع عبارة (كتاب سيبويه)، فالعبارة متعينة في ذهنه، بأنه كتاب نحوي ألّفه عمرو بن عثمان الملقب بـ (سيبويه)، حتى لو أنه لم يرَ الكتاب بل سمع عنه. ومما يؤكد ذلك أن الله سبحانه وتعالى حين ذكر الغيبيات (كالجنة والنار...) في القرآن تعينت في أذهان المسلمين من غير المشاهدة الحضورية. وأما التعيين المادي فهو أن نسمع كلمة ما، أو نشاهد حدثا ما، فإنه يتعين ذلك لنا حضوريا، ومن ثم تختزن التجربة الحضورية ذهنيا لحين استراجاعها مرة أخرى.

ثم إن التعيين يفضي إلى التسمية (العلمية)؛ فتداول التعيين (الإشارة) إلى شيء ما يؤدي إلى تخصيص الدلالة والوصول إلى العلمية[٤]. وأما التعيين بالعلمية الجنسية[٥] فكقولك للأسد: أبو الحارث وأسامة[٦]... فهي مع شيوعها في أمتها إلا أنها معارف[٧]؛ لأن حقيقتها قارة في الذهن[٨]،ولا حاجة لنا إلى الفصل بين بعضها وبعض لعيشها في البراري[٩].

---

(١) ويشمل (أسماء الإشارة وضميري المتكلم والمخاطب، والمنادى والأسماء الموصوله، والمعرف بالإضافة).

(٢) السيوطي ، **الفرائد**، مصدر سابق، ١٥٧/١.

(٣) ينظر : ص ١٩ من هذه الأطروحة.

(٤) إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٥٠.

(٥) ينظر: مبحث (النكرة المقصودة)، ص ١٧.

(٦) المبرد، **المقتضب** ، مصدر سابق، ٤٤/٤- ٤٥، ٣٢٠، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٧٩.

(٧) يقول سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٩٣/٢:

" هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة، ليس واحد منها أولى به من الاخر ولا يتوهم به واحد دون اخر له اسم غيره نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامة .... وللثعلب : ثعاله وأبو الحصين وسمسم ، ....ومعناه إذا قلت: هذا أبو الحارث، أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد، وهذا الثعلب وليس معناه كمعنى زيد، وإن كانا معرفة".

(٨) الرضي، **شرح الكافية** ، مصدر سابق، ٢٤٦/٣.

(٩) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٩٣/٢، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤٥/٤.

فرعية المعرفة:

وقد ذهب جمهور النحاة إلى فرعية المعرفة[١]، وخالفهم[٢] الكوفيون وابن الطراوة في ذلك، للزوم بعض الأسماء التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كقولك: مررت بزيد وزيد آخر.

خصائص المعرفة: تتميز المعرفة بخصائص منها:

١- التوحّد التعريفي في الكلمة:

إذ لا يجتمع معرّفان[٣] في كلمة واحدة لتميز المعرَّف بثِقْل معنوي قياساً إلى النكرة[٤]، فاجتماع تعريفين في الكلمة يزيد من ثقلها.

٢- الازدواج الدلالي:

فالمعرفة في أحد جوانبها تدلّ على ازدواج دلالي يتردد بين الشيوع والتعيين، والمحتكَم في هذا الازدواج اللفظ والمعنى، فاللفظ يكون بتمثّل مَعْلَمٍ شَكْلِي يجعل الكلمة المعرفة ضمن حَقْل دلالي ما، والمعنى يتمثّل بقرينة دالة على المعنى المراد.

٣- التركيب:

فنشوءُ المعرفة - أحيانا - يكون من تضام الكلمة مع قرائن لفظية أو معنوية أو حسية مُشكِّلة سياقا تعريفيا[٥].

٤- تنوّع طرائق التعريف[٦]:

وهذا قد يدل على تنوع تفكير العربي وثقافته، بما يتناسب وواقعه المعيش فيه. فهذا التنوّع ينمو في ظل سياق لغوي اجتماعي ضمن إطار مكاني ما، فالعرب قد نوّعت طرائقها التعريفية تبعا لاختلاف عاداتهم اللغوية، إذ لها دور في إقرار أسلوب دون آخر. ولعلّ بعضهم قد

---

(١) وقد استند النحاة في ذلك إلى قرائن منطقية وعقلية ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٢٤/١، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٧٦/٤، وابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٤٨/١، والزجاجي، **الايضاح في علل النحو**، مصدر سابق، ص ١٠٠ والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٤٧١/١، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١٨٦/١.

(٢) ينظر: أبو حيان الاندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٤٥٩/١، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق ١٨٦/١.

(٣) ينظر: المبرد، **المصدر نفسه**، ١٤٤/٤.

(٤) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ١٠٠.

(٥) ينظر: مبحث (أشكال المعرفة)، ص ٢٠

(٦) غازي طليمات، **في علم اللغة**، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٧م، ص ١٨١.

آثر استخدام طريقة تعريفية أو طريقتين، وآثر بعضهم غيرهما حتى إذا تراكمت الطرق واجتمعت واستخدمها فريق آخر جميعا[١].

٥- أنها تتعين بالاستعمال (السياق):

فهي لا تتعرف بالوضع[٢]، إذ لا يصح – مثلا – أن نطلق ضمير المتكلم (أنا) على متكلم غير متعين (غير حاضر) [٣].

مدارج المعارف:

للعربية طرائق مختلفة للتعبير عن آلية التعريف، وهذا التنوع ارتبط بطريقة تفكير العربي التي أفرزت رؤيته الخاصة إلى الأشياء من حوله. وانطلاقا من العبارة التي تقول: " إنّ اللغة وعاء الفكر" فإن هذا التعدد في طرائق التعريف قد يكشف عن كيفية تعامل العربي مع قضاياه اليومية متوسلا بلغته وضمن إطاره الاجتماعي.

ثم جاء النحاة فكانت لهم طرائق مختلفة في النظر إلى آلية التعريف وليس لدى البحث منهج تاريخي يضمن عرضا متسلسلا واضحا للمعارف حسب أسبقيتها في الاستخدام غير أنه حاول أن يتتبع ما ذكرته كتب النحو وفق مراحل تأليفها، فوجد أن المعارف لها مراتب متفاوتة لدى النحاة.

ومبنى هذا التدرج الاتكاء إلى معاييرَ عقليةٍ[٤] أو دلاليةٍ[٥] أو سياقيةٍ[٦] (مقامية)، تسمح بتقديم رتبة إحدى الطرق على الأخرى. ويتنازع هذا التدرج ثنائية التوافق والتفارق، فعلى الرغم من توافق النحاة على مبدأ التدرج إلا أنهم افترقوا في إنزال المعارف مراتبها طبقا للمعايير السابقة. وهذا الافتراق أدى إلى بروز آراء نحوية في – الأغلب – حاولت تقديم رؤى متباينة نحو تسلسل المعارف من حيث درجة أعرفيتها، ويمكن حصر هذه الآراء على الوجه الآتي:

---

(١) ولعل من مستندات هذا التنوع تفاوت المعارف من حيث درجة الأعرفية.
(٢) خلافا للعلم فتعريفه جزئي وضعا واستعمالا. ينظر:
العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٧٧/١.
(٣) ينظر: يس بن زين الدين العليمي، (ت ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م)، **حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندا**، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٣٤م، ج١، ص ١٣٦.
(٤) كمعيار الوضع اللغوي.
(٥) كقولهم: كلما كان الشيء أخص فهو أعرف.
(٦) كمعيار القصد والإشارة.

الرأي الأول:

يرى أنصاره[١] أن الضمير أعرفها[٢]؛ لانتفاء الاشتراك الذي قد يحصل في الأعلام، فهو يتعين بما يعود عليه، وبكونه لا يضمر إلا بعد أن يعرف[٣]؛ ثم الأعلام ثم اسم الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات[٤].

الرأي الثاني:

نقل بعض النحاة المتأخرين[٥] أن ابن السراج يرى اسم الإشارة أعرفها، ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام[٦].

وهذا النقل مخالف لما عثرت عليه في كتابه (الأصول في النحو)، في سياق حديثه عن الإخبار عن المضمر من كون الضمير أعرف المعارف إذ يقول معلقا على (الذي هو غلامه هو)[٧] : ".... إنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر لأن الذي – وإن كان مبهما– فهو كالظاهر لأنه يصح بصلته...".

الرأي الثالث:

يرى أنصاره[٨] أن أعرف المعارف العلم[٩]، ثم المبهم ثم ذو اللام[١٠]، ولعل تقديمهم[١١] للعلم يعود إلى إنتفاء المشاركة وضعا، فهو لا يتناول إلا واحدا بعينه بالوضع[١٢]، ويتمتع كذلك

---

(١) وهم جمهور النحاة ينظر: المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٨٠/٤، وثعلب أحمد بن يحيى، (ت ٢٩١هـ /٩٠٤م) **مجالس ثعلب**، تح: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القسم الأول، القاهرة، ١٩٤٨م، ص ٤٣٩، والرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٣١٠/٢، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٤٥٩/١. ولم أعثر على ما نسب إلى سيبويه من أعرفية الضمير، وللبحث إطلالته إلى ذلك لاحقا.

(٢) المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٠/٤، والزجاجي ، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٦/٢، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٨٠/٤.

(٤) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٣١٢/٢-٣١٣.

(٥) منهم أبو البقاء العكبري في كتابه: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٤٩٤/١.

(٦) الرضي ، **المصدر نفسه**، مصدر سابق، ٣١٣/٢.

(٧) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٢/ ٣١٣ ، ولعل النحاة اعتمدوا في نقلهم ذلك على نص اخر يقدم فيه ابن السراج منزلة اسم الإشارة على العلم، فتوهموا. يقول ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٥٤/١:

"... فإن قلت: زيد هذا فزيد مبتدأ وهذا خبره والأحسن أن تبدأ بهذا لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ"، والذي يفهم من النص انحسار أعرفية اسم الإشارة مقابلة بالعلم فقط، فالتفاضل جزئي وليس كليا.

(٨) الكوفيون إلا ثعلب وعليه الصيمري ، واختاره أبو حيان، ينظر : الرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٣١٣/٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١٨٧/١-١٨٨.

(٩) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٤، ١٧٨، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربية** ، مصدر سابق، ص ٣٠٢، والرضي ، المصدر سابق، ٣١٣/٢،

(١٠) الرضي، **المصدر نفسه**، ٣١٣/٢.

(١١) ومما يؤنس أن ثعلبا قد أشار في ، **مجالسه** (٤٣٩/٢-٤٤٠)، إلى أن الناس لم يختلفوا في أعرفية الضمير بل في منزلة زيد وهذا.

(١٢) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٣١٣/٢.

بمعنى جزئي عند الاستعمال[١]، وليس موضوعا للمتكلم دون غيره، فهو لازم مسماه خلافا للضمير، فمع أنه يتناول واحدا بعينه، إلا أنه لا يمتنع أن يتناول ما أشبهه، ثم إنه ينوب عن المتكلم والمخاطب والغائب[٢].

الرأي الرابع:

يرى رائده ابن مالك[٣] أن أعرف المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول، ثم المعرف بالأداة والمعرف بالإضافة حسب المضاف إليه[٤].

الرأي الخامس:

يرى أن أعرفها ذو (أل)؛ لأنه وضع لتعريفه أداة دون غيره[٥].

الرأي السادس:

ومع وجود هذه المذاهب النحوية الرئيسية على اختلافها في تحديد أعرف المعارف يبرز موقف رافض لآلية التحديد فهو لا يقبل مبدأ التفاوت بين المعارف. وصاحب هذا الموقف ابن حزم (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م)، الذي يرى أن المعارف متساوية من حيث درجة الأعرفية، فلا تفاضل بينها؛ لأنك لا تقول: عرفت هذا أكثر من هذا[٦].

وفي ظل هذا الخلاف الدائر، برزت مسالك نحوية، برؤى متباينة ومتقاربة في تحديدها لمراتب المعارف دون المساس بجوهر الآراء النحوية السابقة.

فقد تقدم منزلة وتؤخر أخرى حسب تصور النحاة للمسألة، ومذهبهم في تحليلهم للتقديم أو التأخير، فقد تقدم منزلة المعرف بالأداة – مثلا – على الاسم الموصول أو العكس... وهكذا[٧].

وأظهر هذه الرؤى الخلافية:

١- ترى أن أعرفها لفظ الجلالة[٨]، ثم الضمير فالعلم فاسم الإشارة فالموصول فالمعرف باللام والمضاف[٩].

---

(١) السيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١٨٨/١.
خلافا لبواقي المعارف فهي كليات وضعا جزئيات استعمالا فاستعمالها خاضع للسياق.
(٢) القواس، **شرحه على ألفية ابن معط**، مصدر سابق، ٦٣٢/١.
(٣) ابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ١٢٧/١.
(٤) **المصدر نفسه**، ١٢٧/١، وإنما لم يدمج هذا الرأي ضمن الرأي الأول لأنه أدق تقسيما وأصدق تمثيلا للجانب الدلالي.
(٥) ينظر : السيوطي، **المصدر نفسه**، ١٨٨/١ ولم ينسبه إلى أحد.
(٦) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٤٥٩/١، السيوطي، **المصدر نفسه**، ٨٧/١.
(٧) يؤنس إلى: ابن مالك: **شرح التسهيل**، المصدر سابق، ١٢٩/١.
(٨) ومع أن السيوطي، **في همع الهوامع**، مصدر سابق، ١٨٨/١، قد أشار إلى أن محل الخلاف بين النحاة في غير اسم الله إلا أن جل النحاة لم يشر إلى ذلك.
(٩) السيوطي: **المصدر نفسه**، ١٨٨/١.

٢- ترى أن أعرفها الضمير ثم العلم ثم المعرف بـ (ال)، ثم ما أضيف إلى شيء فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى مضمر فإنه بمنزلة العلم[١].

٣- ترى أن أعرفها الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة[٢] ثم ذو (ال) والموصول[٣].

نقد الآراء والرؤى:

لم تسلم – غالبا – هذه الآراء والرؤى التي حاولت رسم تسلسل للمعارف، من نقد أو توجيه، لأن أصحابها[٤] غفلوا عن تفرع بعض المعارف في ذاتها وتفاضلها فيما بينها.

فأعرف الضمائر: ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب[٥]. وأعرف الأعلام ، لفظ الجلالة، ثم أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس[٦].

وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم للوسيط ثم للبعيد[٧].وأعرف الأداة ما كانت فيه (ال) للحضور ثم للعهد الشخصي ثم للجنس[٨].

ثم إن رأي ابن السراج مردود، لأن تعريف أسماء الإشارة محصور في المتكلم دون المخاطب، فهو لا يعلم ما في قلب الناطق بـ (هذا) وإنما تعريفه بالإقبال والقصد[٩].

ويبدو أن ابن حزم في تساوي المعارف قد نظر إلى المعنى اللغوي لكلمة (المعرفة) فهي تعني الإعلام[١٠] والإخبار عن شيء يجهله المتلقي. وابتداء قد تكون نظرته موافقة – من ناحية لغوية – للحقيقية العلمية. ومع هذا التفاوت كان التوافق على إبقاء المعرف بالإضافة

---

(١) ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٤٧٣/١.

(٢) ويرى الفراء تقديم اسم الإشارة على العلم ينظر:
إبراهيم بن السري الزجاج، (ت ٣١٦هـ/٩٢٨م)، **إعراب القرآن**، تح: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣م، ج٣، ص ٨٩٨، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق ص ١٧٨.

(٣) الرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٣١٣/٢، ونسبه إلى ابن كيسان.

(٤) إلا ابن مالك فقد نظر إلى تفاضل الضمير.

(٥) أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٤٦٠/١.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) أبو حيان الاندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٤٦٠/١. وقد يقال إن أسماء الإشارة غير متفاوتة من حيث درجة الأعرفية، ومدى دلالتها على القريب والوسيط والبعيد، إلا من قبيل التلون الدلالي الذي يتأتى بالسياق.

(٨) **المصدر نفسه**، وهذا التدوين وفق نظرة النحاة ولا يعني بالضرورة إقرار البحث به.

(٩) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٤٩٤/١.

(١٠) ينظر: ابن منظور ، **لسان العرب**، مصدر سابق، مادة (ع ر ف)

في نهاية مدرج المعارف، فلم يقل أحد النحاة بأعرفيته، إذ لا يمكن أن يكون المضاف أعرف من المضاف إليه وبه تعرف[١].

ترتيب البحث للمعارف:

يرى البحث أن أعرفَ المعارف لفظ الجلالة وما أضيف إليه، ثم ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب، ثم أسماء الأماكن، ثم ما اقترن بـ (أل) الحضورية، فالمنادى[٢] المقصود بالنداء، فأسماء الإشارة للقريب ثم أسماء الإشارة للوسيط، ثم الموصولات، ثم ضمير الغائب، فأسماء الإشارة للبعيد، ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس، والمقترن بـ (أل) الجنسية، ثم المعرَّف بالإضافة.

والترتيب قائم على اقتران الجانب الدلالي بالسياق اللغوي والحدث الكلامي. فالعلاقة القائمة بين عناصر الحدث الكلامي (المتكلم – السياق – الوسط المادي) جعل البحث يوقع مصحوب (أل) الحضورية والمنادى[٣] المقصود بالنداء وأسماء الإشارة للقريب في مرتبة واحدة تقريبا، لأنها تستدعي تمثلا حضوريا ومواجهة خطابية سياقية بين المتكلم والمخاطب أي أنها تتكىء إلى قصدية المتكلم ومعلومية المخاطب عند التلفظ بالحدث الكلامي.

ومبدأ تعريف الموصولات قائم على قرينة لغوية (الصلة) وأخرى سياقية، إذ إن اتحادهما يشكل معلومية لدى المتلقي.

وتقلد أسماء الإشارة للوسيط هذه المنزلة يعود إلى وجود فجوة دلالية بين عناصر الحدث الكلامي مردها عدم تيقن المتكلم والمخاطب من حقيقة المشار إليه وطبيعته تيقنا يسمح بإتمام عملية التواصل على وجهها.

ومرجعية توحد[٤] ضمير الغائب وأسماء الإشارة[٥] للبعيد في منزلة واحدة إلى احتمال الوقوع في اللبس الدلالي لدى المخاطب. فقد تتوقف عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب لعدم وجود قرينة ذهنية حضورية تشير إلى علم معروف بينهما.

ولعل المعرَّف عامة هو السياق ففيه تتضح المقاصد، وتتحدد الدلالات سواء أكان سياقا شفويا أم كتابيا.

---

(١) السيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٨٨/١.

(٢) يرى بعضهم أن تعريف العلم المنادى بالنداء بعد زوال تعريف العلمية، والأصح انه باق على تعريفه وإنما ازداد بالنداء وضوحا ينظر: السيوطي ، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١٨٦/١.

(٣) وحقيق بالبحث الإشارة إلى إن ابن مالك نفسه قد ذكر أن المنادى والمشار به متقاربان من حيث المعنى ينظر: ابن مالك ، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ١٢٧/١.

(٤) ولعل التشابه الدلالي بين ضمير الغائب وأسماء الإشارة للبعيد يسوغ مثل هذه المقابلة فكلاهما محتاج إلى قرينة دالة.

(٥) وتجدر الإشارة إلى تمتع أسماء الإشارة بتلون دلالي يسمح للمتكلم أن يستعمل ما كان للقريب للبعيد، وقد يحصل العكس بمقتضى قرينة دلالية أو سياقية.

ورخصة البحث في تأخير مرتبة أسماء الأناسي أنها تحتمل اشتراكا مقربا من النكرة بشكل متفاوت، ومرتبة أسماء الأجناس لأنها تقترب – كذلك – من النكرة لشيوعها وعدم تعيينها ودلالتها على العموم.

فكرة التفاوت: نقد وتوجيه:

إن القول بفكرة التفاوت الشكلية لدى النحاة أمر يقبله البحث، وإثباته لها يكون بربطها بالدلالة والسياق.

فالضمير بأشكاله لا يعدُّ معرفة بمنأى عن السياق سواء أكان شفهيا أم كتابيا إذ إنّ تمام المعلومية تكون بعلاقة الضمير بالسياق اللغوي، فمرجعية ضمير الغائب– مثلا – لا تتضح إلا من خلاله، ثم بعلاقة الضمير بالحدث الكلامي، فضمير المتكلم والمخاطب يقتضيان المواجهة والقصد. وأصل تعريف العلم إنما يكون بالوضع، فإن شاع وانتشر فإن المعرّف – عندئذ – هو السياق.

وأسماء الإشارة تتطلب – غالبا – تمثلا محسوسا وحضورا متعينا للمشار إليه، وإقبالا عليه[١]، فلا يتم تعريفها إلا بتخاطب دالٍّ على تواصل كلاميّ حضوريّ بين المتكلم والمخاطب من جهة، ووجود المشار إليه من جهة أخرى[٢]، ضمن منظومة الزمن الحضوري (الآني)، وتبصُّر أثر المستوى الشفهي والكتابي في ذلك؛ إذ إن معناها لا يتضح إلا من خلال السياق[٣]. فتضام زمن النطق بالعبارة الإشارية، واستعمالها الحضوري يجعلها معلومة لدى المتلقي أو غير معلومة. فانتقالها من مستواها المنطوق إلى مستواها المكتوب يقلل من درجة تعريفها.

فلو قال أحد مثلا: (هذه الشجرة جميلة) في زمن ماض، فإن معرفيّتها تتحصر لدى قائلها ومستمعيه فقط، وإن تصوره للمشار إليه خاصة دون أن يُشْغِلَ ذهنه سعيا إلى تحديد المعنى، ولا يكون تصوره للعبارة الإشارية تصورا عاما يجعله يعممها على كل شجرة. ولو دوّنت العبارة نفسها، وفي ظل الامتداد الزمني والانتقال المكاني[٤]،وانتفاء وجود المشير والمشار إليه، فإن القارئ لها لا يعلم صفات تلك الشجرة، وبمعنى أدق فإنه يجهل الصفات المجتمعة

---

(١) ينظر مثلا: الحسين بن موسى الدينوري، (ت ٤٩٠هـ / ١٠٩٧م) ، **ثمار الصناعة**، تح: حنا حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤م ، ص ٤٣، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق ٤٩٤/١.

(٢) والمعنى أن أسماء الإشارة في أصل وضعها اللغوي غير مختصة بمعين وإنما تخصص عند الاستعمال لتعيين المشار إليه.

(٣) مصطفى جمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد ، ١٩٨٠، ص ص ٧٠-٧٢.

(٤) والمعنى أن للتغير الزماني والمكاني أثرا في معلومية العبارة الإشارية لدى المتلقي.

التي أدت إلى جمالها، لأنها ليست قارة في ذهنه إلا على سبيل التخيل. وعندئذ تتعادل الجملة دلاليا مع قولنا: هذه شجرة جميلة.

وتعريف الأسماء الموصولة بالصلة التي توضح المعنى المراد، فلو قلت مثلا:" سلمت على الذي وسكت كان الكلام مشكلا لجواز إحلال عدة احتمالات بعد الموصول لاحظ: سلمت على الذي (شجعني، ساند أخي، اجتهد.....). ولا يتضح هذا الإشكال إلا من خلال السياق.

وتعريف الاسم المقترن بـ (ال) يكون بفَهْم العلاقة الدلالية القائمة بين (ال) ومصحوبها وبما قد يتضمنه السياق من قرائن معينة على فهم المعنى.

وتأسيسا على ما سبق يقترح البحث تعديل فكرة التفارت عند النحاة، لتصبح: " المعارف متفاوتة ضمن اقترانها بالدلالة والسياق اللغوي، فمعرفيتها لا تتضح إلا من خلال تضامهما".

ومما يجيز مثل هذا التعديل أنه يسهم – في ظل ثنائية اللفظ والمعنى – في تصنيف بعض الأسماء المثيرة للجدل التي تخضع لمقولة " النكرة والمعرفة"؛ فعند تصنيف مصحوب (ال) الجنسية من حيث المقولة، فإنه يتجلى من خلال تضام القرينة الدلالية والسياقية.

مقاربةٌ لأنواع المعارف:

أولا: تعداد المعارف:

اختلف النحاة في التحديد الكمي لأنواع المعارف[١]، فذهب فريق منهم إلى أنها خمسة[٢]، وذهب آخرون إلى أنها ستة[٣]، وذهب ثالث إلى أنها سبعة[٤]، وذهب رابع إلى أنها ثمانية[٥].

فسيبويه – ومن شايعه– [٦] يرى أن المعارف خمسة يقول[٧]:

---

(١) ولعل مرجعية هذا التفاوت العددي – ابتداء – إلى رؤية النحوي الشكلية أحيانا في معالجته للقضايا النحوية، ثم عمق التفسير اللغوي والقدرة على الربط بين المسائل النحوية ذات الجوامع المشتركة.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٥/٢، والمبرد ، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٧٦/٤، والنحاس، **التفاحة في النحو**، مصدر سابق، ص ٢٢/٢، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٤، ١٧٨، وابن جني، **اللمع في العربية** ، مصدر سابق، ص ٩٩.

(٣) محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ /١١٤٤م)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تح: علي بوملحم، ط١، دار الهلال ومكتبته، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢٤٥، وابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ١٢٦/١.

(٤) ابن مالك، **المصدر نفسه**، ١٢٦/١، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٧٤/٣

(٥) السيوطي، **المصدر نفسه**، ٧٤/٣.

(٦) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٧٦/٤، والنحاس، **المصدر نفسه**، ص ٢١-٢٢، والزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ١٤، ١٧٨، وابن جني، **المصدر نفسه**، ص ٩٩.

(٧) سيبويه، **المصدر نفسه** ، ٥/٢.

" فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي الأعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار".

وامتدت فكرة التقسيم الخماسي للمعارف بعد سيبويه ابتداء بالمبرد ومرورا بالنحاس والزجاجي حتى ابن جني، وما فعلوه – كما سيتضح – هو إجراء تعديل طفيف في تسلسلها. ولعل لنا ملحظا هنا نورده على النحاة ممن سردوا أنواع المعارف[١] فهم لم يراعوا ما ذكروه من تفاوت المعارف، ولم يرتبوها على وفق تدرجها في الأعرفية.

فسيبويه لم ينصّ صراحة على تفاوت المعارف أثناء سرده لها، بدليل عدم أخذه بتفاوت معاني أحرف العطف، فلو أنه أراد الترتيب القائم على درجة الأعرفية،لاستخدم (ثم) أو (الفاء) عوضا عن (الواو) الدال على الجمع بين المتعاطفين مطلقا، أو راوح بينها عند تساوي منزلتين أو أكثر. وهذا ملمح أسلوبي يشير إلى انتفاء التفاضل عند سيبويه.

والمبرد حين تطرق إلى ذكر المعارف استخدام حرف الجر (من) الدال على البعضية فقال[٢]: " فمن المعرفة الاسم الخاص... ومن المعرفة الأسماء المبهمة ... ومن المعرفة المضمر..." أو نوع في استخدام التراكيب اللغوية وهذا وفّر عنصر التشويق لدى القارئ يقول[٣]: ".. ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفا ولاما.... وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة.... "

ورؤية النحاس إلى ترتيب المعارف هي[٤]: اسم علم، واسم معهود، واسم مبهم، واسم مضمر، واسم مضاف إلى أحدها وهي عند الزجاجي[٥]: الأعلام والمضمر والمبهم وما عرف بالألف واللام والمضاف. وهي عند ابن جني[٦]: الأسماء المضمرة والأعلام وأسماء الإشارة وما تعرف باللام وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف.

ولنا وقفة عند الزجاجي، فقد ذكر مذهب سيبويه في تفاضل المعارف، يقول[٧]: " أعرف المعارف: أنا ثم أنت ثم هو ثم زيد ثم هذا. هذا مذهب سيبويه".

بينما لم أعثر في الكتاب على ما نقله الزجاجي عن سيبويه، فسيبويه لم يرتب المعارف. حسب درجة الأعرفية بل اكتفى بتعدادها والتمثيل لها والتعليل لصيرورتها إلى

---

(١) ونلمح إشارة دالة على التفاضل عند المبرد من خلال قوله في ، **المقتضب**، ٤/ ٢٨٠-٢٨١: " .... وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض..... فأخص المعارف إضمار المتكلم".
(٢) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٧٦-٢٧٧، ٢٧٩.
(٣) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٧٧.
(٤) النحاس، **التفاحة في النحو**، مصدر سابق، ص ٢١-٢٢.
(٥) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٤، ١٧٨.
(٦) ابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٩٩.
(٧) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ١٧٨، ولعل الزجاجي أتكأ على مضمون كلام سيبويه، أو اطلع على نسخة لم تصلنا من كتاب سيبويه.

المعرفة[١]. ولو كان ما نقله مذهب سيبويه فما منزلة الاسم المقترن بـ (ال) والمعرف بالإضافة حسب نظرة سيبويه. ويبدو لي أن النحاة ممن جاءوا بعد الزجاجي نقلوا ما أثبته عن مذهب سيبويه في تفاضل المعارف دون تحقيق أو تدقيق، فهذا الرضي – مثلا – يقول[٢]: " يرى سيبويه أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم اسم الإشارة المعرف باللام والموصولات".

ولعل ما ردّه النحاة إلى سيبويه مبني على فهمهم لنص ذكره سيبويه قال فيه[٣]"وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه." فمضمون النص يقوم على تمام التواصل بين المتكلم والمخاطب، فتمامه إشارة إلى أعرفيته. ثم ذكر سيبويه في نص آخر يطابق مضمونه مضمون سابقه قال فيه:[٤]

" إن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني". وصفوة القول : أن منطلق النحاة الذين سردوا للمعارف ولم يراعوا ما ذكروه من تفاوتها، يعود إلى أسلوبهم السردي الذي يتوافق وشيوع الدرس التعليمي في النحو ضمن هذه الفترة الزمنية على الرغم من اتصاف بعض المؤلفات بالطول.

لم يبق هذا الثبت الكمي على حاله بل تغير بما يتناسب مع تقدم التفكير النحوي، ولعل من مبررات هذا التغير. (أ) رجع النظر إلى المصطلح النحوي وتقليبه.

(ب) عمق أوجه النظر النحوية إلى المسائل النحوية.

فالنحاة أطلقوا – ابتداء – مصطلح المبهم في (باب المعرفة) وعنوا به أسماء الإشارة، يقول سيبويه[٥] : " وأما الأسماء المبهمة فنحو : هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك، وتلك وما أشبه ذلك".

ثم كان رجع النظر إلى المصطلح (المبهم)[٦] فقلب وعولج معالجة تستند إلى استجماع القضايا النحوية، ومعرفة المتشابهات والمشتبهات، فاتسعت معالمه وأصبح يطلق كذلك على الموصولات . يقول الزمخشري[٧]:

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٥/٢.

(٢) الرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق ٣١٢/٢.

(٣) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٦/٢.

(٤) **المصدر نفسه**، ١١/٢.

(٥) **المصدر نفسه**، ٥/٢، وعن هذه الفكرة ينظر : النحاس ، **التفاحة في النحو**، مصدر سابق، ص ٢٢ والزجاجي ، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٧٨-١٧٩.

(٦) وقد جمع البصريون المضمرات، وبعض الأسماء المبهمة مثل (كم وكيف، وكذا...) تحت مصطلح (الكنايات) ، ويرى البحث أن النحاة لم يوفقوا في عد الضمائر ضمن الكنايات، لأن تعريفها بالسياق، ولا يرى كذلك ضم أسماء الإشارة والموصول إليها للسبب نفسه.

(٧) الزمخشري ، **المفصل في صنعة الإعراب**، مصدر سابق، ص ٢٤٥.
وثمة تساؤل هل يتوافق مصطلح التعريف ومفهوم الإبهام؟

" المبهم شيئان: أسماء الإشارة والموصولات " وهذا التوسع في استعمال المصطلح جعل المعارف ستة.[١]

ولم يقتصر التفكير النحوي في رؤيته إلى قضاياه على حدود النحو، بل اتصل بعلوم العربية الأخرى، وبخاصة علم المعاني، وهذا الاتصال أفرز ثوابت نحوية أقرب إلى التفسير اللغوي السليم، إذ إن الحكم النحوي الصائب يقوم على تضام بين اللفظ والمعنى ضمن عناصر الحدث الكلامي.

فالنحوي حين يحكم على مسألة نحوية يعمق نظرته فيها، فتراه يقلبها بما ينسجم مع ذلك الاتصال المعرفي، وهذا يؤدي إلى تصنيف يعتمد المعنى أساسا في استصدار الحكم النحوي. إذن فالتوافق الدلالي بين بعض المفردات النحوية جعل النحاة يضيفون المنادى المعين إلى المعارف لتصبح سبعة[٢].

وأدّىٰ التفكير النحوي العميق إلى محاولة إرساء ترابط بين ما يمكن أن يكون ضمن ما هو كائن، فاختصاص (أجمع وأخواتها) بتوكيد المعارف[٣] ، كونها معارف[٤]، أباح لبعض النحاة ضمها إلى سلسلة المعارف لتؤول إلى ثمانية[٥]

والملمح المميز لهذا البناء الكمي اتصافه بالتراكمية مما يبيح للبحث العود إلى ما تيسر من نصوص نحوية واستقرائها سعيا للإضافة . فالمبرد أشار إلى أن آلية التعريف تتم عند توافق علمين أو أكثر بالوصف يقول:[٦]

"... فإذا قلت : جاءني زيد علم أنك لقيت به واحدا ممن كان داخلا في الجنس ليبان ممن سائر ذلك الجنس، فإن عرف السامع رجلين أو رجلا كل واحد منهم يقال له: زيد، فصلت بين بعضهم وبعض بالنعت فقلت: الطويل والقصير لتميز واحدا ممن تعرفه فتعلمه أنه المقصود إليه منهم ، فإن كان هناك طويلان أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه وهذا نوع من التعريف".

---

(١) ابن مالك ، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ١٢٦/١ وفيه يقول:
" ... ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ثم يقولون والمبهم على ضربين، اسم إشارة والموصول.

(٢) **المصدر نفسه** ، ومثاله قول الأعشى :
قالتْ هريرةُ لما جئتُ سائلَها ... ويلي عليكَ وويلي مِنْكَ يا رجلُ

(٣) وقيل : إنها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها من القرائن الدالة على التعريف. ينظر : السيوطي ، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٧٤/٣.

(٤) الزجاجي، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق، ص ٢٢، والزبيدي، **الواضح**، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٥) ينظر : السيوطي، **المصدر نفسه**، ٧٤/٣.
وهذا التعداد يمثل منتهى ما توافق عليه جمهور النحاة، وأما النكرة المفيدة ورأى ابن كيسان فمن باب الاجتهاد

(٦) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٧٦.

فالمبرد يوحي إذن إلى الفصْل بين الأعلام المشتركة بالوصف، وأظنّ أنّ نظرته تتسم بالقصور؛ كون النكرة كذلك إذا وصفت أو أضيفت تعرّفتْ بالتخصيص وعليه يقترح البحث تصنيف ما أطلق عليه النحاة (النكرة المفيدة أو المقصودة) ضمن المعارف لدلالتها على التعيين الذي يتوافق ومعنى المعرفة مع الانتباه للمصطلح.[١]

وفي ضوء الاتجاه السائد في تعداد المعارف يبرز اتجاه يزعم رائده ابن كيسان أن (من) و (ما) الاستفهامتين، معارف[٢] ، خلافا للجمهور[٣]. واتكأ في ذلك إلى تعريف جوابهما كأن تقول: من عندك ؟ فيجاب : زيد، وما دعاك إلى كذا فيقال : لقاؤك، وقد رده الجمهور لامكانية الإجابة عنهما بالنكرة كأن يجاب في الأول (رجل) وفي الثاني (أمر هام)[٤]

وبعد هذا التطواف نشير إلى أن التباين الحاصل في تعداد المعارف عائد إلى بروز ملامح منهجية ساعدت في بلورة النظرة النحوية ومن ثم رد النظر إلى عددها ومحاولة الإضافة مراعيا الحفاظ على بنائها التراكمي.

ومنتهى هذا التدرج التراكمي قد أوصل المعارف إلى عشرة أقسام دون ردّ الطرف عما تفرّد به ابن كيسان، أو استأثر بذكره السيوطي[٥] أو أبرزه البحث، فالمنهجية الحقة تقتضي استعراض جميع الآراء قويّها وضعيفِها، واستخلاص محاسنِها وعيوبِها ثم التعليق على بعضها، وتأسيسا على ما سبق فإن المعارف الرئيسة هي: الضمير والعلم واسم الإشارة،واسم الموصول، والمقترن بال التعريفية، والمنادى المعين، وأجمع وأخواتها[٦]، والمضاف، والنكرة، المقصودة (المفيدة) و (من وما) استفهاما.

ثانيا: أنواع المعارف

(١)الضمير :

هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته[٧] وهو معرفة[٨]؛ لأنه لا يضمر إلا بعد أن يعرفه السامع[٩] ، ويدري على من يعود هذا الضمير[١٠] . وتتفاوت الضمائر

---

(١) يراجع مبحث (أنواع النكرة)، ص ١٥.
(٢) ابن مالك ، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ١٢٩/١.
(٣) إذ يذهب إلى أنهما نكرتان لقيام الأولى مقام (أي إنسان) والثانية مقام (أي شيء) وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما ينظر : ابن مالك ، **المصدر نفسه**، ١٢٩/١-١٣٠.
(٤) **المصدر نفسه**.
(٥) السيوطي ، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٧٤/٣.
(٦) وقد يقال: إن النحاة لم يقصدوا أنها معارف بل مؤكدات لها. أقول : إذا كان المؤكد معرفة فإن المؤكد كذلك، من قبيل أن النكرات لا تؤكد.
(٧) ابن مالك، **المصدر نفسه**، ١٣٠/١.
(٨) لا يجوز تنكيره ، ولا خلع تعريفه ينظر:
أبن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٤٦٨/٢.
(٩) سيبويه، **الكتاب** ، مصدر سابق، ٦/٢ وفيه يقول :
" وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئا يعلمه".
(١٠) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٨٠/٤-٢٨١.

من حيث درجة الأعرفية ، فأعرفها ضمير المتكلم[١]؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره[٢] ثم المخاطب[٣]؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله[٤]، فتعريفهما إذن بالمشاهدة والحضور[٥]، خلافا للغائب الذي يفسره اللفظ الذي قبله أو بعده[٦] أو يفهم من سياق الكلام[٧].

مرجعية الضمير إلى نكرة:

اختلف النحاة في الضمير العائد إلى نكرة، فقيل : هو معرفة كسائر الضمائر[٨]؛ لتخصصه بمن عاد إليه من حيث هو مذكور[٩]، وقيل : هو نكرة؛ لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب في نحو: ربه رجلا[١٠]

وقيل : إن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول[١١].

(٢) العلم:

هو ما يعين مسماه وضعا واستعمالا[١٢]، دون أن يتناول غيره[١٣]، فهو مختص بشيء بعينه دون سائر أمته[١٤]، وتعينه يكون بالقصد والإرادة، فأنت حينما تسمي شيئا فإنما تقصده وتريده[١٥] بسمات تميزه عن غيره[١٦] فزيد مثلا " اسم لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئا

---

(١) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٨٠-٢٨١،والزجاجي،**الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٢) ابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٣) وأشار الرضي، **شرح الكافية** ، مصدر سابق، ٣/٢٧٨، إلى إمكانية دخول الالتباس عند المخاطب.

(٤) المبرد، **المصدر نفسه**، ٤/٢٨١، وابن مالك، **المصدر نفسه**، ١/١٢٧. أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ١/٤٨١.

(٥) أبو حيان، **المصدر نفسه**، ١/٤٨١.الرضى ، **المصدر نفسه**، ٢/٣١٢.

(٦) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٢/٣١٢.القواس، **شرح ألفية ابن معط**، مصدر سابق ، ١/٦٤٦.

(٧) القواس، **المصدر نفسه**، ١/٦٤٦.ابن جني، **الخصائص** ، مصدر سابق، ٣/٢٧-٢٨، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق، ١/١٨٩.

(٨) ابن جني، **الخصائص** ، مصدر سابق، ٣/٢٧-٢٨، والسيوطي ، **المصدر نفسه**، ١/١٨٩. السيوطي، **المصدر نفسه**، ١/١٨٩.

(٩) السيوطي، **المصدر نفسه**، ١/١٨٩.

(١٠) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٣/٢٣٥.
وساغ للنحاة قولهم: رب رجل وأخيه وكل شاة وسخلتها، على نية الانفصال والتقدير وأخ له، وسخلة لها. ينظر: هبة الله بن علي بن الشجري، (ت ٥٤٢هـ/ ١١٤٨م) ، **الأمالي الشجرية**، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ج٢، ١٣٤٩هـ، ص ٣٠٠.

(١١) السيوطي، **المصدر نفسه**، ١/ ١٩٣.

(١٢) العكبري، **اللباب في علل البناء والأعراب**، مصدر سابق، ١/٧٧، والرضي الاستراباذي، **المصدر نفسه**، ٢/٣١٢ وفيه يقول:
" مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل".

(١٣) سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق، ٢/٥.

(١٤) **المصدر نفسه**، والقاضي عبد الجبار ، (ت ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م) ، **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، تح : محمود الخضيري، الدار المصرية للتاليف، الترجمة ، ٥/١٦٠.

(١٥) القاضي عبدالجبار ، **المصدر نفسه**.
ومذهب النحاة أن العلم إذا لم يناد. يتعين بلا قيد، (قرينة) ، خلافا لغيره من المعارف فتعريفها إما أن يكون بالقرينة الحسية كالإشارة، أو اللفظية كالصلة أو المعنوية كالتكلم. ينظر : المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤/٢٠٥، ومحمد بن عبدالله بن مالك، **شرح الكافية الشافية**، تح ، عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، ج١، ص ٢٤٦، والسيوطي ، **الفرائد الجديدة**، مصدر سابق، ١/١٥٧.

(١٦) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢/٩٣.

بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف، فكأنك إذا قلت : هذا زيد قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فأختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى "[١]

والأصل فيه أن يوضع للأناسي، لاحتياج كل واحد منهم إلى معرفة الآخر بالإشارة إليه والتمييز بين بعضهم بعضا بلفظ لا يشاركه فيه غيره[٢]. وقد تقع الشركة فيه اتفاقا[٣].

وإذا دلت الأعلام على اشتراك[٤] وشيوع سلبت تعريفها[٥] وتنكرت[٦] ، وجاز تثنيتها وجمعها[٧] وإضافتها[٨] . فإن أردت تعريفها بعد ذلك أدخلت عليها – غالبا –[٩] الأداة التعريفية[١٠]. **يقول ابن ميادة :** [١١]

وجدنا الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُه

أو أضفتها تعرفت بالإضافة وليس بالعلمية[١٢] ، **يقول رجل من طيء:** [١٣]

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكُمْ بأبيضَ مِنْ ماءِ الحديدِ يَمَانِ

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٩٣/٢.
(٢) القواس، **شرح ألفية ابن معط** ، مصدر سابق، ٦٣٤/١.
(٣) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٤٩٥/١.
(٤) وأشار ابن هشام في ، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ٢٣٨/١، إلى أن هذا الاشتراك عارض لا يمنع صفة التعريف.
(٥) ابن جني، **سر صناعة الأعراب**، مصدر سابق، ٤٥٠/٢– ٤٥١ ،وفيه يقول :
" .. فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علما معروفا، وصار مشتركا فيه شائعا، وإذا كان الأمر كذلك فلا تصح التثنية إذن إلا في النكرة دون المعارف ، وإذا صح ما ذكرناه فمعلوم أنك لم تثن زيدا حتى سلبته تعريفه وأشعته في أمته فجعلته من جماعة كل واحد منهم ، زيد فجرى لذلك مجرى رجل وفرس..". وحري بالبحث أن يشير إلى اختلاف واقع بين الاشتراك في النكرات والاشتراك في المعارف إذ إن الأول مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين، والثاني غير مقصود بالوضع بل هو حاصل بعده. ينظر: السيوطي ، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٢٨/٤.
(٦) ابن جني ، **المصدر نفسه**، ٤٥٠/٢ –٤٥١، والرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢٥٧/٣.
(٧) سيبويه، **المصدر نفسه**، ١٨٤/١، وابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١١٣/٢، والرضي، **المصدر نفسه**، ٢٥٨/٣ وفيه يقول:
" ...لما علموا أنهم إذا ثنوه ، وجمعوه أدى إلى تنكيره الذي هو قليل به، فجبروا التعريف الزائل بإلزامه اللام لزوم التعريف العلمي فكان فيه توفير الأمرين جميعا : الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم من التنكير بتعريف اخر".
(٨) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٤٥٠/٢–٤٥١.
(٩) احتراس من قولنا (جماديان) إذ لا ينفك عنها التعريف، فلا يجوز إدخال التعريف عليها ينظر: ابن مالك ، **شرح التسهيل**، مصدر سابق ٢٠٢/١.
(١٠) ابن جني ، **المصدر نفسه**، ٤٥١/٢.
(١١) **المصدر نفسه**، والرضي، **المصدر نفسه**، ٣٦٩/١.
ولا يرى البحث أن (ال) هنا تعريفية بل جاءت لإقامة الوزن الشعري.
(١٢) ابن جني ، **المصدر نفسه**، ٤٥١/٢، ويرى الرضي ، **في شرح الكافية**، ٢٠٩/٢، ٢٥٧/٣، إمكانية إضافته مع بقاء تعريفه إذ لا مانع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا نحو (زيد الخيل)
(١٣) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٤٥١/٢، والرضي ، **المصدر نفسه**، ٣٦٨/١، ٢٠٩/٢.

وإنما جاز إضافة العلم المنكر على نية الانفصال، فقولك: زيدك على تقدير، زيد لك، وهذا كثير في كلامهم، ومنه قولهم، فرس قيد الأوابد أي مقيد الأوابد.(١)

وتعريفها بالإضافة(٢) أكثر(٣) من (ال)؛ " لأنه لا ينوى فيها الانفصال كما ينوى في الإضافة(٤)، " وإنما انتفى انفصالها لشدة اتصالها في العلم(٥).

أو أردت نداءها تعرفت بالقصد والإشارة والإقبال(٦)، فلولا إرادة التنكير(٧) فيها وانتفاء تعريفها بالعلمية لما عرفت بغيرها(٨).

٣- أسماء الإشارة: (٩)

اسم الإشارة(١٠) ما وضع لمشار إليه(١١) إشارة حسية مشاهدة(١٢) كقوله تعالى(١٣): ﴿ **وما تلك بيمينك يا موسى** ﴾ أو حسية غير مشاهدة(١٤) كقوله تعالى: (١٥) ﴿ **تلك الجنة التي نورث من عبادنا من كان تقياً** ﴾ أو معنوية يستحيل مشاهدته ومحسوسه(١٦) قال تعالى(١٧): ﴿ **ذلكم الله** ﴾.

---

(١) ابن جني ، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٤٥٧/٢-٤٥٨.

(٢) فمن سمات المضاف أن يكون نكرة وهذا يمنع إضافة بعض المعارف إلى غيرها، ألا ترى العلم لما تنكر جازت إضافته، وهذا من قبيل التحول عن القاعدة بالاستناده إلى سند دلالي (الشيوع).

(٣) فالعرب لم تقل البكر ولا العمرو الا شاذا ينظر: ابن جني ، **المصدر نفسه** ٤٥٨/٢.

(٤) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٤٥٨/٢.

(٥) **المصدر نفسه**. ٤٥٩/٢.

(٦) وفي ذلك نظر: إذ ذهب قوم إلى أنه معرفة بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية والأصح أنه باق على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنداء وضوحا ينظر : السيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١٨٦/١.

(٧) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ٢٠١/١-٢٠٢، وفيه يقول: " .. وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرا فيجرى مجرى النكرة..... كقولك رأيت زيدا من الزيدين....وكقول بعض العرب: لا بصرة لكم ".

(٨) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٤٥١/٢، وفيه يقول معلقا على تعريف (الزيدان والعمران): "..... ولو كان التعريف الذي كانا يدلان عليه، ويفيدانه، مفردين باقيا فيهما لما جاز دخول اللام عليهما بعد التثنية".
ويقول في ، **المصدر نفسه**، ٤٥٢/٢، معلقا على إضافة العلم: " .... فإضافته الاسم تدل على أنه خلع ما كان في تعرفه مجرى أخيك، وصاحبك وليس بمنزلة زيد إذا أردت العلم....".

(٩) وأطلق النحاة بادئ ذي بدء – لفظ المبهم على أسماء الإشارة ثم شمل اللفظ الموصولات يقول سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٥/٢: " وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك...". ويقول الزمخشري ، **المفصل**، مصدر سابق، ص ٢٤٥: " والمبهم شيئان أسماء الإشارة والموصولات" ولا يرى البحث تصنيفها ضمن ما أطلق عليه النحاة (الكنايات)؛ لأن تعريفها بالسياق.

(١٠) وأطلق عليها خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ / ٧٩٧م)، **المقدمة في النحو** ، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، ص ٦٥، حروف الرفع.

(١١) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٢٧/٢.

(١٢) **المصدر نفسه**، وكذا: الرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق، ٤٧٢/٢.

(١٣) **القرآن الكريم**. سورة طه، مكية اية رقم ١٧.

(١٤) ابن السراج، **المصدر نفسه**، ١٢٧/٢، والرضي ، **المصدر نفسه**، ٤٧٢/٢.

(١٥) **القرآن الكريم**، سورة مريم، مكية، من اية رقم ٦٣.

(١٦) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٢٧/٢، والرضي ، **شرح الكافية**،مصدر سابق، ٤٧٢/٢ ومن نافلة القول الإشارة إلى أن الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس، فإن أشير بها إلى شيء معقول(معنوي) أو محسوس غير مشاهد، كان ذلك من قبيل المجاز ينظر: الرضي ، **المصدر نفسه**، ٤٧٢/٢.

(١٧) **القرآن الكريم**، سورة يونس، مكية ، من اية رقم ٣.

وتعريفها – عند البصريين – بالإشارة الحضورية، والقصد[١] خلافا للكوفيين إذ يـــرون أن تعريفها – بالإضافة إلى ذلك – بالقلب[٢] وهي ملازمة للتعريف فلا تقبل التنكير مطلقا خلافـا للضمير[٣] والعلم[٤] وتتفاوت في درجة التعريف، فأعرفها على ما قرر النحـــاة، مـــا دل علـــى القربى فالوسطى فالبعدى، وقد استعملت في نصوص فصيحة في غير ما وضع لها النحـــاة مـــن تقسيم.

٤-الأسماء الموصولة[٥]:

هي التي لا تتم بنفسها بل تحتاج إلى صلة[٦] معلومة للمخاطب[٧] لإتمام معناها[٨]، وهـــي معارف بصلتها[٩]، خلافا للأخفش إذ رأى أن تعريف ما فيه (ال) منها يكون بـــ (ال) و (مَـــنْ وما) يكون تعريفهما بنية (ال) و (أي) بالإضافة[١٠].

---

(١) سيبويه، **الكتاب** ، مصدر سابق، وفيه يقول: " ... صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته" وينظـــر كذلك : الدينوري، **ثمار الصناعة**، مصدر سابق، ص ٤٣، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعـــراب**، مصدر سابق ١/٤٩٤.

(٢) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢/٧، والمبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق، ٤/٢٨٤، وأبـــو البركـــات الأنبـــاري **الإنصاف في مسائل الخلاف**،تح: محمد محيي الدين،دار إحياء التراث العربي، القـــاهرة،(د.ت)، ج٢ ،ص ٧٠٨.

(٣) نحو: ربه رجلا في أحد القولين.

(٤) نحو: (الزيدان) أو (الزيدون)

(٥) لم ترد الموصولات – في أول التأليف النحوي– ضمن باب المعارف، بل استقلت بنفسها أو وردت ضمـــن أبواب نحوية أخرى، ينظر:
سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢/٥-٨، ١٠٥-١٠٨، والمبرد، **المصدر نفسه**، ٣/١٣٠، ١٩١، ١٩٧ والزجـــاجي . **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٧٨، ٣٦١، وابن جني، **اللمع في العربية**. مصدر ســـابق، ص ٩٩، ١٨٨.

(٦) ويسميها سيبويه بالحشو ، يقول في كتابه، ٢/١٠٥.
" ... هذا باب ما يكون فيه بمنزلة الذين في المعرفة إذا بني على ما قبله، وبمنزلته فـــي الاحتيـــاج إلـــى الحشو"

(٧) الرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق، ٣/٨ وفيه يقول " ... إن تعريف الموصول بوضعه معرفة مثـــارا به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك: لقيت من ضربته إذا كانت (مـــن) موصولة، لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها.... "

(٨) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢/١٠٥، والزبيدي، ، **الواضح** ،مصدر سابق ص ١٣٠، وابن جني، **اللمـــع فـــي العربية**، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٩) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٢/١٠٥، وابن جني ، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ١٨٨.

(١٠) ابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ١/٢٨٣ – ٢٨٤، والسيوطي ، **الأشباه والنظائر**، مصدر ســـابق، ١/٨٤، وكذا ، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٢/٨٧. ويرى الرضي في ، **شرح الكافية**، ١/٤٠. أن الـــذي تفيد معناها في نفسها لا في صلتها وإنما تحتاج إلى الصلة لكشف ما يعتريها من إبهام ورفعـــه منـــها لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة.

ولعل ترابط الموصولات الاسمية مع السياق اللغوي، يوجد مسوغا منهجيا لتناولها، وهذا الترابط يبدو جليا في اسمين منها أكثر من غيرهما[١]. (ما) و (مَنْ).

وأما (ما) فالأصل[٢] فيها أن تقع على غير العاقل[٣]، وقد تقع على العاقل[٤] لمقاصد بلاغية يقتضيها السياق منها[٥]:

١- **أنْ تقع على صفات من يعقل[٦]:**

قال تعالى[٧]: ﴿ **فانكِحُوا ما طابَ لكُمْ مِنَ النساءِ** ﴾ أي الطيب منهن[٨]، وقد تحمل على تقدير النوع (أي نوع من النساء أردتم) والنوع لا يعقل[٩].

٢- **أن تقع على المبهم أمره:**

كأن ترى شبحاً غيرَ متثبّتٍ مِنْ هُويته فتقول: انظر إلى ما ظهر[١٠].

٣- **أن تقع على جنس من يعقل[١١]:**

قال تعالى[١٢]: ﴿ **يسبِّحُ للهِ ما في السمواتِ وما في الأرضِ الملكِ القدّوسِ** ﴾

٤- **إرادة التوبيخ[١٣]:**

---

(١) فالتبدل الدلالي بينهما ضمن إطار السياق سوغ تناولها دون غيرهما.

(٢) وقد يفهم من تعابير بعض النحاة مثل (غالبا) أو (يغلب) أو (الأكثر) ... جواز دلالتها على العاقل وغيره ينظر مثلا : ابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ٢٤١/١، والرضي ، **شرح الكافية** ،مصدر سابق، ٥٦/٣.

(٣) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٨٠/١، ١٨٦، ٥٢/٢.

(٤) فمجيئها للعاقل جائز في العربية، وليس بكثير فيها، ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ١٠٢/١، ٢٦٣/٣.

(٥) وقد أشار علي بن مؤمن بن عصفور، (ت ٦٦٩هـ/ ١٢١٧م) ، **شرح الجمل**، تح: صاحب أبو جناح وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ، ج١، ص ١٧٣-١٧٤ إلى أن الكوفيين أجازوا وقوعها على أحاد العاقل دون قيد استنادا إلى قول العرب: (سبحان ما سخر لنا).

(٦) المبرد، **المصدر نفسه**، وابن مالك ، **المصدر نفسه**، ٢٤١/١.

(٧) **القرآن الكريم**، سورة النساء، مدينة، من اية رقم ٣.

(٨) الفراء، **المصدر نفسه**، ٢٥٣/١-٢٥٤، وابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ١٤٥/٣.

(٩) المبرد، **المصدر نفسه**، وابن مالك ، **المصدر نفسه**، ٢٤١/١.

(١٠) ابن مالك، **المصدر نفسه**.

(١١) المرزوقي، **ألفاظ العموم**، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(١٢) **القرآن الكريم**، سورة الجمعة، مدينة، من اية رقم ١.
وروي عن أبي زيد أن العرب تقول: (سبحان ما سبح الرعد بحمده). ينظر: المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٨٥/٤، والرضي، **شرح الكافية** ، ٥٦/٣.

(١٣) عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت ٥٨١هـ / ١١٨٥م)، **نتائج الفكر في النحو**، تح: محمد البنا، ط٢، دار الرياض، ص ١٨٢.

قال تعالى[١]:﴿ **ما منعك أنْ تسجُدَ لِمَا خلقتُ بِيَدِيَ** ﴾، فالتوبيخ لمخالفة إبليس الأمر الرباني بالسجود وتكبره ، وليس لكون المسجود له عاقلا[٢]، ولو قيل: (ما منعك أن تسجد لمن....) لكان الاستفهام مجرد من التوبيخ على ترك سجوده لما خلق الله، ولو أريد التعيين لكان بالاسم العلم أولى وأحرى[٣].

وأما (من) فالأصل فيها[٤] أن تقع على العاقل[٥]. قال تعالى[٦]:﴿**ومَنْ عِنْدَه عِلمُ الكتابِ**﴾. وقد تقع على غير العاقل[٧]؛ لمقاصد بلاغية يقتضيها السياق منها:

١- إذا تنزل ما وقعت عليه منزلة العاقل[٨] فعومل معاملة من يعقل تشبيها له[٩].

قال تعالى[١٠]:﴿ **ومن أضلُّ ممن يدعو مِنْ دونِ اللهِ مَنْ لا يستجيبُ لَهُ** ﴾، إذ عبَّر عن الأصنام **بمن** لتنزيلها منزلة العاقل حيث عبدوها[١١].

٢- أن يغلب غير العاقل على العاقل[١٢]،

قال تعالى[١٣]:﴿ **أَلَم ترَ أن الله يسبِّح له مَنْ في السمواتِ والأرضِ** ﴾، فوجود ما لم يعلم في الكون أكثر مما يعلم، فكان التغليب عليه.

٣- ان يختلط غير العاقل بالعاقل، في عموم تفصيل[١٤]:

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة ص، مكية، من اية رقم ٧٥.
(٢) السهيلي، **نتائج الفكر** ، مصدر سابق، ص ١٨٢.
(٣) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، (ت ٧٥١هـ / ١٣٥٠م)، **بدائع الفوائد**،ضبطه: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م ، ج١، ص ١٠٩.
(٤) وقد يفهم من تعابير بعض النحاة مثل (غالبا) و (فتارة يغلب)، و (الأصل)، و (قد يطلق)جواز دلالتها على العاقل وغيره. وينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ٢٤٣/١، والسيوطي، **الفوائد الجديدة**، مصدر سابق، ١٨٣/١.
(٥) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٣٦١.
(٦) **القرآن الكريم**، سورة الرعد، مدينة، من اية رقم ٤٣.
(٧) وذكر الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٩٨/٢، أن العرب قالت: " اشتبه علي الراكب وجملـه، فما أدري من ذا من ذا".
(٨) يرى ابن برهان، **شرح اللمع**، مصدر سابق، ٥٩١/٢، أن التعبير بـ (عالم) أدق من (عاقل)، لأنها قد تشمل ذات الله وهو يتصف بالعلم دون العقل.
(٩) ابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ٢٤٣/١، وابن هشام، **أوضح المسالك**، تح: محمد محيي الدين، دار الفكر، ج١، بيروت، ص ١٤٧.
(١٠) **القرآن الكريم**، سورة الأحقاف، مكية، من اية رقم ٥.
(١١) ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ١٤٨/١.
(١٢) عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع، (ت ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م)، **البسيط في شرح الجمل**، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ج١، ص ٢٨٧.
(١٣) **القرآن الكريم**، سورة النور، مدنية، من اية، رقم ٤١.
(١٤) ابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ١٤٤/٣-١٤٥.

قال تعالى[١]: ﴿**ومنهم مَنْ يمشي على بَطْنِه ومنْهم مَنْ يمشي على رجلين ومنهم مَنْ يمشي على أَرْبَع**﴾؛ فاقتران غير العاقل بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى: ﴿**واللهُ خَلَقَ كلَّ دابةٍ**﴾".

ونظيره ما حكاه الفراء[٢]: " اشتبه عليَّ الراكب وجمله فما أدري مَنْ ذا مِنْ ذا".

وجملة القول: إن تناقل (من وما) على دلالة العاقل وغيره العاقل لمقاصدَ بلاغيةٍ وجماليةٍ يقتضيها السياق اللغوي، واستنادا إلى تقلد (من وما) وظيفة (الذي والتي) [٣] فإن هذا يسوغ للبحث **تعديل القاعدة لتصبح:**

(من وما، من الأسماء الموصولة، ولا تختص بعاقل دون غيره، وتتضح دلالتها من خلال السياق اللغوي).

٥- الاسم المقترن بالأداة التعريفية[٤]:

تتميز الأداة التعريفية في العربية بسمات تركيبية منها:

أ- أنها جعلت في أول الكلمة: حتى لا يتطرق إليها التغيير بالحذف والإعلال في بعض أحوال الكلم كالوقف[٥]؛ ولأنها حذف زائد لمعنى وحروف المعاني في غالب الأمر إنما مواقعها في أوائل الكلم، فأجريت مجرى لام الابتداء وما أشبهها[٦].

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة النور، مدنية، من اية رقم ٤٥.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٩٨/٢.

(٣) يقول الزبيدي، **الواضح** ، مصدر سابق، ص ١٣٠: " فأما الذي فتكون لمن يعقل، ولما لا يعقل خاصة وكذلك التي وأي" : " ويقول في **المصدر نفسه**، ص ١٣١، " وتقول: سررت بمن عندك، فمن اسم بمعنى الذي كأنه قال: بالذي عندك".

(٤) دار خلاف بين النحاة على تحديد الجزء المعرف من الأداة، وبالتالي الخلاف في تحديد المصطلح، **فمذهب الخليل** أنها ثنائية الوضع فهي مركبة من الهمزة واللام جميعا كتركيب قد، والهمزة فهي همزة قطع حذفت في الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال. **ومذهب سيبويه** أن الأداة أحادية الوضع فهي اللام وحدها والهمزة زائدة ليوصل بها إلى النطق باللام الساكنة. **ومذهب بعض متأخري النحاة** أنها اللام وحدها. وقد ساق كل مذهب منها المستندات المثبته له، وانتصر بعض النحاة لمذهب دون الاخر معللا محتجا، فاشتجرت الاراء. ينظر: سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٣٤٤/٣-٣٢٥، ١٤٧/٤، والزجاجي، **اللامات** ، مصدر سابق، ٤١-٤٣، والرماني، **منازل الحروف**، تح: ابراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ١٩٨٢، ص ٢١، وعلي بن محمد الهروي، (ت ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م)،**اللامات**، تح: يحيى علوان، دار الفلاح، ص، ١١٨، وابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ١٧/٩، وابن مالك، **شرح التسهيل**، مصدر سابق، ٢٨٤/١-٢٨٥، وأبو حيان الاندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق ٥١٣/١، والمرادي، **الجنى الداني**، مصدر سابق، ص ١٩٢-١٩٣، وابن هشام ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، ١٩٩٠م، ١١٢ ١١٣. وداود عبده، **دارسات في علم أصوات العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩م، ص ٧١-٧٤. وعبد الكريم الزبيدي، " **أداة التعريف في اللغة العربية**"، مجلة كلية الاداب، جامعة الإمارات، ع٢، ١٩٨٦م، ص ص ٣٠٥-٣١٣، وفتحي حسانين، **أداة التعريف في النحو العربي**، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص ١٩-٣١.

(٥) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٣٤٩/١.

(٦) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٥٣/١، وابن جني، **المصدر نفسه**، ٣٤٩/١.

ب- أنها لا تجتمع والتنوين: إذ لا يجتمع الشيء وضده في آن واحد، وإنما حذف لأن الأداة طارئة والحكم للطارئ[١].

ج- أنها لا تجتمع والإضافة المحضة: إذ لا يجتمع الشيء ونظيره في آن واحد[٢]، لأن المضاف فيها معرف بالإضافة[٣]، ومن أجل ذلك لم تدخل[٤] على (كل) و (بعض) و (غير) لأنها ملازمة للإضافة إما لفظا أو معنى[٥]. وقد أجاز النحاة اتصال (ال) في المضاف إضافة لفظية استنادا إلى السماع[٦] **كقول الأعشى**[٧]:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذاً تُزَجّي بينها أطفالَها

ونحو: رأيت الحسن الوجه يقول الزجاجي[٨]:

" محال جمع تعريفين مختلفتين على اسم واحد وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا قولهم: هذا الحسن الوجه والفاره العبد...وما يجرى هذا المجرى، وإنما جاز الجمع بينهما لزوال العلة، فالإضافة غير محضة وتقديرها الانفصال".

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ١٨٤/١، وابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٧٩/٢، وابن جني، **الخصائص**، مصدر سابق، ٦٤/٣.

(٢) يقول الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٤٤.

" .... لا يجمع بين الألف والإضافة، ... لأن الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين ولا متفقين بل من وجه واحد أبدا إذا عرف".

(٣) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢٠٠/١.

(٤) وأجاز أبو علي الفارسي (الكل) وأنشد للسحيم:

رأيت الغني والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل معمدا

ينظر: أحمد بن عبد الله المعري، (ت ٤٤٩هـ / ١٠٥٧م)، **رسالة الملائكة**، تح: عائشة عبد الرحمن، ط١ ، دار المعارف، القاهرة، ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٥) ينظر: سيبويه: **المصدر نفسه**، ١١٥/٢، ٤٧٩/٣، والزجاجي، **إعراب القرآن**، مصدر سابق، ٦٥٥/٢، والزجاجي ، **المصدر نفسه**، ص ٢٤-٢٥، والقاسم بن علي الحريري، (ت ٥١٦هـ/١١٢٢م)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ط١، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩هـ، ص ٦٩. وقد استخدمها بعض النحاة مقترنة بأل مساحة ينظر مثلا: الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٩٦/١، والزجاجي ، **المصدر نفسه**، ص ٢٤-٢٥.

(٦) ينظر: سيبويه، **المصدر نفسه**، ١٨٢/١-١٨٣، الفراء ، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٢٢٦/٢، **وثعلب مجالسه**، مصدر سابق، ٥٩٠/٢- ٥٩١، وابن جني، **الخصائص**، مصدر سابق، ١٨٤/١-١٨٥، ٢٩٨، ٣٠٩.

(٧) سيبويه: **المصدر نفسه**، ١٨٣/١، ميمون بن قيس الأعشى (ت ٧هـ/٦٢٩م)، **ديوانه**، شرح: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٧٩.

(٨) الزجاجي، **اللامات**، مصدر سابق، ص ٥٩.

د- أنها لا تجتمع و (يا) النداية: لتقاربهما في المعنى فـ (يا) تدل على الإشارة[١] والتعيين واللام تدل على التعريف (التعيين) [٢]، والرأي أن العلة المانعة التقاء الساكنين، وهذا لا تجيزه العربية.

الوظائف الدلالية التعريفية:

ذهب النحاة إلى أن الأداة التعريفية تدخل في الكلام على ضروب[٣]، فقد تكون جنسية أو عهدية أو زائدة واعتنوا بتفريع كل ضرب منها، فاتسعت دلالتها، فالجنسية إما أن تكون لاستغراق الأفراد أو صفاتهم أو لتعريف الماهية[٤].

والعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذِكْرِيا أو ذهنيا أو حضوريا[٥]، والزائدة إما أن تكون زيادتها لازمة أو غير لازمة[٦]. والحق أن ما ذكره النحاة من أقسام وفروع ما هي إلا وظائف دلالية تؤديها الأداة (أل) بما ينسجم مع سياقها اللغوي.

أولا: دلالة الأداة على الجنس[٧]:

تدخل على اسم واحد من جنس ما، فتدل على إرادة استغراق[٨] الأفراد وشمولهم[٩]، إذ يتعذر الإحاطة بجميع الجنس والمشاهدة له، بل كل واحد منه متمثل في الأذهان[١٠]، وعلى أن يحسن فيها تقدير (كل) مكانها حقيقية[١١]. قال تعالى[١٢]: ﴿ **خُلِقَ الإنسانُ هلوعاً** ﴾ اي كل إنسان

---

(١) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٤٦٤/٢-٤٦٥.
(٢) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٥/٢، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٧٧/٤.
(٣) الزجاجي، **اللامات**، ص ٥٩.
(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مصدر سابق، ص ٧٣.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ٧٢.
(٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.
(٧) يقول المرزوقي، **ألفاظ العموم والخصوص**، ص ١٩٤:
" ... من يقول غن الألف واللام يفيدان الجنس وتقديره انه وضع في اللغة لذلك فجهل باللغة والصناعة لإن الألف واللام ليس فائدتهما إلا التعريف".
(٨) والاستغراق، إما أن يكون حقيقيا كقوله تعالى: " **عالم الغيب والشهادة** " أو عرفيا نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلاده لا صاغة الدنيا ينظر : محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني، ٢ (ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩م) ،**الإيضاح في علوم البلاغة**، تح: محمد عبدالمنعم الخفاجي، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ج٢، القاهرة، ص ٢٥-٢٦.
(٩) الزجاجي ، **اللامات**، مصدر سابق، ص ٤٣-٤٤، والمرزوقي، **المصدر نفسه**، ص ١٨٣ **والرضي ، شرح الكافية** ، مصدر سابق، ٢٣/١.
(١٠) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق ٤٥٠/١، المرزوقي ، **المصدر نفسه**، ١٩٣-١٩٤.
(١١) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق ٢٥٩/١.
(١٢) **القرآن الكريم**، سورة المعارج، مكية ، من اية رقم ١٩.

أو جواز الاستثناء من مصحوبها[١]. قال تعالى[٢]: ﴿**والعصرِ ۞ إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ ۞ إلاّ الذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصالحاتِ**﴾ أو وصفه. قال تعالى[٣]:﴿**والطفلُ الذين لمْ يظهَرُوا على عَوْراتِ النِساءِ**﴾.

وقد تدل على استغراقِ خصائصِ الأفرادِ[٤]، مبالغةً في المدْح أو الذم، وعلامتها – كما نصَّ النحاة – أن يَحْسُن فيها تقدير (كل) مكانها مجازا. قال تعالى[٥]:﴿**ذلكَ الكتابُ لا ريبَ فِيه**﴾" أي الكتاب الكامل في الهداية[٦].

وأرى أن ما حدده النحاة من تقدير (كل) لا ينسجم مع التقدير، فدلالة (أل) هنا مطلق الكمال.

وقد تدل على بيان ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذلك مقصور ذهنيا[٧]. قال تعالى[٨]: ﴿**لئِنْ أكلَه الذئبُ**﴾ فأنت لا تريد ذئبا معهودا أو استغراق الجنس[٩] بل بيان حقيقته[١٠].

دلالة الأداة على العهد:

وتكون لما هو معهود (معروف) بين المتكلم والمخاطب[١١]، كقولك: جاءني الرجل، " فإنما تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد برجل تشير إليه"[١٢] وقد تدل على العهد الذكري[١٣]،

---

(١) الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ١٦٧/٣، ١٨٥، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٣٩/٤، والمرزوقي، **الفاظ العموم**،مصدر سابق، ص ١٩٣.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة العصر، مكية ، الايات ١-٣.

(٣) **القرآن الكريم**، سورة النور، مدنية، من اية رقم ٣١.

(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٥) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٢.

(٦) خليل بن كيكلدي العلائي، (ت ٧٦١هـ / ١٣٦٠م) ، **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم**، تح: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط١، دار الأرقم ، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٤١٩.

(٧) الرضي، **شرح الكافية** ، مصدر سابق، ٢٤/١، ٢٣٦/٣، وابن هشام، **شرح اللمحة** ،مصدر سابق، ٢٦٠/١.

(٨) **القرآن الكريم**، سورة يوسف ، مكية، من اية رقم ١٤.

(٩) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٢٤/١. وخطأ الرضي في ، **المصدر نفسه**، ٢٣٦/٣، من قال بعهدية اللام هنا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الذنب.

(١٠) العلائي، **تلقيح الفهوم**، مصدر سابق، ص ٤٣.

(١١) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٧/٢، والزجاجي ، **اللامات**، مصدر سابق، ص ٤٣.

(١٢) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(١٣) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مصدر سابق، ص ٧٢، **وشرح اللمحة** – مصدر سابق، ٢٦٠/١.

قال تعالى[١]:﴿ **كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً ۞ فعصى فرعونُ الرسولَ** ﴾، وعلامتها أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها[٢]. تقول: " فعصى فرعون رسوله".

أو تدل على العهد الذهني[٣]، بمعنى أن يشار بها وبمصحوبها إلى شيء قار في الذهن[٤]، معهود بين المتكلم والمخاطب، مع تقدير ذكره أو حضوره عند المتكلم[٥].قال تعالى[٦] :

﴿ **إذْ هما فِي الغارِ** ﴾. أو تدل عل العهد الحضوري[٧]. قال تعالى[٨]:﴿ **اليوم أكملتُ لكم دينَكم** ﴾. أو تدل على العهد العلمي كأن يقال:(خرج القاضي) إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور[٩].

و قد تدخل (ال) على الاسم دون تعريفه وذلك في الحالات الآتية:

١-الأعلام المنقولة من صفة أو مصدر، مثل الحسن والفضل[١٠]، ودخول (ال) عليها ليس مطردا بل يجوز في أشهرها، لأنك لا تقول – مثلا – في محمد، المحمد[١١]، وإنما زيادة (ال) فيها عارضة غير لازمة[١٢]، للمح الأصل[١٣]، وقيل للدلالة على التعظيم والتفخيم[١٤]، وهي معارف بالعلمية[١٥].

٢- الأعلام المغلبة[١٦] وذلك نحو البيت، والكتاب واللات والعزى[١٧]، وغيرها[١٨].

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة المزمل، مكية ، الايات، ١٥-١٦. وقال الفراء، **معاني القرآن** ، مصدر سابق، ٣٧٣/٢-٣٧٤: "... إذا ذكرت النكرة في شيء ثم أعيدت خرجت معرفة كقولك للرجل قد أعطيتك درهمين فيقول: فاين الدرهمان".

(٢) ابن هشام ، **مغني اللبيب**، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ص ٧٢، **وشرح اللمحة**، مصدر سابق، ٢٦٠٨- ٢٦١.

(٤) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٦٠/١-٢٦١.

(٥) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٣٥٠/١، والرضي ، **شرح الكافية** ،مصدر سابق،

(٦) **القرآن الكريم**، سورة التوبة، مدنية، من اية رقم ٤٠.

(٧) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٦٠/٦٠/١.

(٨) **القرآن الكريم**، سورة المائدة، مدنية، من اية رقم ٣.

(٩) الرضي، **المصدر نفسه**، ٢٤٢/٣.

(١٠) الزجاجي، **اللامات**، مصدر سابق، ص ٤٦، وابن جني، **المصدر نفسه**، ٣٦٠/١.

(١١) الرضي، **المصدر نفسه**، ٣٦٨/١.
وأظن أن للسياق الاجتماعي دورا في توسيع القاعدة في العصر الحاضر، لشيوع مثل هذه الصفات المقترنة بـ (ال) نحو: العلي، والأحمد، والمحمود، والمحمد، ... ألقابا للأشخاص.

(١٢) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ١٠١/٢، وابن جني، **المصدر نفسه**، ٤٥٨/٢ والرضي ، **المصدر نفسه**، ٣٦٨/١.

(١٣) ابن الحاجب، **أماليه**، تح: فخر قدارة، دار عمار ، ج٢، عمان، ١٩٨٩م، ص ٧١٩ ، وابن مالك، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، تح: عدنان الدوري، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٧٧م، ص ١٥٢.

(١٤) الحيدرة اليمني، **المشكل** ، مصدر سابق، ٩٠/٢.

(١٥) سيبويه، **المصدر نفسه**، ١٠٠/٢-١٠١، وثعلب ، **مجالسه** ، ٣١٠/١، والزجاجي، **المصدر نفسه**، ٤٦-٤٧ والرضي ، **المصدر نفسه**، ٣٦٨/١.

(١٦) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ١٩٦/٢، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٣٢٤/٤، والرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق، ١٢٧/١-١٢٨.

(١٧) إذ لم يسمع أن العرب قالت: لات وأرادت اللات.

(١٨) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٥٧/١، وابن جني ، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٣٥١/١ والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٣٩٤/١.

٣- بعض الأسماء الموصولة الخاصة[١]، نحو الذي والتي.... وزيدت لإصلاح اللفظ[٢]، والرأي أن (ال) فيها أصلية وضعا.

٤- في بعض الظروف، نحو (الآن)، وذكر ابن جني أنه معرفة بلام مرادة والظاهرة زائدة[٣]، والرأي أنها أصلية وضعا إذ لم تقل العرب: آن[٤].

٥- أن تكون عوضا عن تعريف الإضافة، نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه، فالقياس ألا يجمع بين (ال) والإضافة إلا ان الإضافة لما لم تعرف احتيج إلى معرف آخر هو (ال) [٥].

٦- أن تكون لإقامة الوزن الشعري، **كقول ابن ميادة**[٦]:

وجدنا الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً ... شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُه

٧- أن تكون عوضا من الضمير[٧]. قال تعالى[٨]: ﴿**فإنَّ الجنةَ هي المأوى**﴾ أي مأواه.

٨- الحال والتمييز، فمثال الحال: ادخلوا الأول فالأول، ومثال التمييز: الخمسة العشر الدرهم[٩].

* * *

(١) الزجاجي، **اللامات**، مصدر سابق، ص ٤٨.
(٢) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٣٥٥/١، وابن برهان، **شرح اللمع**، مصدر سابق، ٢٠٨/١.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، مصدر سابق، ٦٠/٣.
(٤) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٣٥١/١.
(٥) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٩١/٣.
(٦) الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٣٤٢/١، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤٨/٤.
(٧) الرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢٤٢/٣.
(٨) **القرآن الكريم**، سورة النازعات، مكية، اية رقم ٤١.
(٩) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ١٣/٢، والمبرد، **المصدر نفسه**، ٢٧١/٣، وابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ٢٦٢/١-٢٦٣.

الفصل الثاني

أبواب نحوية بين التنكير والتعريف

باب المبتدأ والخبر:

اشترط النحاة التعريف (التعيين) في المبتدأ[١]؛ طلبا لإفادة المخاطب[٢] وإعلامه بما يجهله[٣]؛ لأنك لو أخبرت عن نكرة لم يستقم المعنى لدى المخاطب[٤]، ولوقع في لبس دلالي لانتفاء التعيين[٥]. فثمة علاقة بين الإخبار والإفهام، فالعملية الإبلاغية ترتبط بمدى التواصل بين المتكلم والمخاطب، إذ إن الغاية من الإخبار رفع الجهالة[٦] لدى المخاطب، وإفادته بما ليس عنده، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر[٧].

واشترط النحاة التنكير (عدم التعيين) في الخبر[٨]؛ لأنه الجزء المستفاد الذي يجهله المخاطب[٩]، دون المتكلم[١٠]. ولما كانت نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل، والفعل يلزمه التنكير رجح تنكير الخبر على تعريفه[١١].

ومع أن النحاة قد أقروا الصورة النموذج لتركيب المبتدأ والخبر، إلا أنهم أجازوا صورتين تخالفان ما أقروه استنادا إلى قرائن دلالية أو سياقية وهما:

(أ) **التعادل التعريفي :**

وفيها يتعادل المبتدأ والخبر تعريفا[١٢]، كقولنا : (محمد رسولنا) ، وهذا التعادل أدى إلى تفاوت آراء النحاة في تحديد المبتدأ والخبر. فقيل: أيهما شئت جعلته مبتدأ ، وجعلت الآخر خبره، نحو: زيد أخوك، أو أخوك زيد[١٣]

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٣٢٩/١، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٢٧/٤، وابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، (ت ٤٧١هـ/١٠٧٩م) ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، ج١، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٣٠٦.

(٣) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٤٨/١، وعبدالقاهر الجرجاني ، **المصدر نفسه**، ٣٠٥/١-٣٠٦، والقواس، **شرح ألفية ابن معط** ، مصدر سابق، ٨١٨/٢.

(٤) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٤٨/١.

(٥) **المصدر نفسه**، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ١٣٠/١.

(٦) ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تح: محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى، ج١، مكة المكرمة، ص ٢١٦.

(٧) عبدالقاهر الجرجاني، **المصدر نفسه**، ٣٠٦/١ ، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٩٥/٣.

(٨) ينظر: ابن جني، **المصدر نفسه**، ص ٢٦، **والخصائص**، مصدر سابق، ٣٠١/١.

(٩) القواس، **المصدر نفسه**، ٨١٨/٢.

(١٠) عبدالقاهر الجرجاني، **المصدر نفسه**، ٣٠٦/١.

(١١) ابن عقيل، **المصدر نفسه**، ٢١٦/١، ولا يستقيم ما ذهب إليه النحاة من كون الفعل نكرة، إذ كيف نوفق بين الفعل وسمة التنكير الدالة على اسمية الكلمة ، وأظن أن وقوع الفعل موقع الخبر يدل على تنوع أشكال التعبير بما يتناسب مع السياق.

(١٢) ابن هشام ، **مغني اللبيب**، مصدر سابق، ص ٥٨٨.

(١٣) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٨٩/٤، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٣٦، وابن جني، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٢٦.

وقيل : ما كان أخصّ (أعرف) فهو المبتدأ ، وما كان أعمّ فهو الخبر،[١]، نحو : زيد صديقي إذا كان للمتكلم أصدقاء غير زيد. وقيل : ما كان معلوما لدى المخاطب فهو المبتدأ، وما كان مجهولا لديه فهو الخبر[٢].

أما الأول فاعتمد مبدأ الاختيار في تحديد المبتدأ والخبر، فإنْ حُكمٌ المعنى تبيَّن عدم دقة هذا المبدأ؛ إذ إنّ دلالة (زيد صاحبي) – مثلا– تختلف عن دلالة (صاحبي زيد) ، فالعبارة الأولى تقتضي الإخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف[٣]، والثانية تقتضي الإخبار "بتعيين صاحبك كأنّ قائلا قال لك: أعلم أن لك صاحبا خاصا بك فعيّنه لي، فقلت : صاحبي زيد"[٤]

وأما الثاني والثالث فهما مترابطان؛ لأنهما قصدَا اعتبارَ مدى معلومية المخاطب للعبارة في تحديد المبتدأ.[٥]

(ب) التعادل التنكيري:[٦]

وهو مشروط بحصول الفائدة[٧]، وإنما تتم[٨] بصور تركيبية اختلف النحاة في إحصائها" فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمور متداخلة."[٩]، مما أوصل تلك الصور إلى الأربعين ونيّف.[١٠] وقد بسط النحاة فيها القول.[١١]

---

(١) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١/٦٥-٦٦، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، مصدر سابق، ص ٥٨٨، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ١/٣٢٦.

(٢) الإحالة السابقة.

(٣) عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع ، (ت ٦٨٨هـ/١٢٨٩م) ، **البسيط في شرح الجمل**، تح : عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، ج٢، بيروت، ص ٧١٥.

(٤) **المصدر نفسه**، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٤/١٣٩، ٥/١٨٢-١٨٣.

(٥) عبدالقاهر الجرجاني، **المقتصد**، مصدر سابق، ١/٣٠٦، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٢/٣٨.

(٦) ابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١/٢١٦، وابن هشام ، **المصدر نفسه**، ص ٥٨٨.
وأجاز النحاة مجيء المبتدأ أو ما يقوم مقامه نكرة في الأحوال الآتية:
- عند الإجابة، كأن يقال : من عندك؟ ، فيجاب: رجل.
- اسم كان ، نحو : ما كان أحد مثلك.
- الضرورة الشعرية ، نحو قول حسان بن ثابت:

كأنّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءٌ

ينظر : سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق، ١/٤٩، ٥٤،٥٥، والفراء ، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٢/٢٤٣-٢٤٤، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق،٤/٩٠، وابن السراج ، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١/٦٧، ٨٣-٨٤.

(٧) أدرج النحاة مفهوم الإفادة ضمن تعريف الكلام، ولم يقدموا توضيحا له بل اكتفوا بذكر ما يصل إليه . ينظر: القواس، **شرح ألفية ابن معط** ، مصدر سابق، ١/١٩١-١٩٢.

(٨) وذكر ابن عصفور، **شرح الجمل**، مصدر سابق، ١/٣٤٣، أن سيبويه لم يشترط الفائدة للابتداء بالنكرة بل أن النحاة جهدوا في تتبع المواضع التي يكون فيها الإخبار عن النكرة مفيدا.

(٩) ابن هشام ، **المصدر نفسه**، ص ٦٠٨.

(١٠) السيوطي ، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٣/١١٣.

(١١) ينظر : سيبويه، **المصدر نفسه**، ١/٣٢٩-٣٣٢، وابن جني ، **الخصائص** مصدر سابق، ١/١٣١، وابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ٣٣١-٣٣٢ ، و**مغني اللبيب**، **المصدر نفسه**، ص ٦٠٨-٦١٥.

باب الحال

اشترط جمهور النحاة أن تكون الحال نكرة[١]، وعللوا لذلك بما يلي :

١) تضمنها معنى الإخبار[٢] وحقيقته أن يكون نكرة" لأنه فائدة يستفيد منها المخاطب، وإنما يستفاد مما هو غير معلوم عند السامع"[٣]

٢) صلاحية وقوعها جوابا عن (كيف) الاستفهامية الدالة على التنكير، فلما كانت (كيف) كذلك لزم بالضرورة تنكير جوابها.[٤]

٣) لئلا تلتبس بالصفة عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها في نحو قولنا : ضربت زيدا الراكب.[٥]

٤) لمضارعتها التمييز.[٦]

وفي ضوء إقرار الجمهور بتنكير الحال تبرز نظرة نحوية مخالفة للقاعدة تقبل مجيئه معرفة، استنادا إلى السماع والقياس[٧].

فمما سمع معرفا بالأداة قولهم:[٨] جاؤوا الجماء الغفير[٩]، وادخلوا الأول فالأول[١٠]، ومررت به المسكين[١١].

وروي أن **لبيد بن ربيعة قال**:[١٢]

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق، ٤٤/١، ٥٠/٢، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٣٠٤/٢، وابن جني ، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٦٢، والسيوطي ، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٢٣٠/٢.

(٢) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٢٨٤/١، وعبدالله بن السيد البطليوسي، (ت ٥٢١هـ/١١٢٧م)، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تح : حمزة النشرتي، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩م، ص ١٠٦.

(٣)البطليوسي، **المصدر نفسه**، ص ١٠٦.

(٤) العكبري، **المصدر نفسه**، ٢٨٤/١، والقواس ، **شرح ألفية ابن معط**، مصدر سابق، ٥٥٥/١.

(٥) محمد بن عيسى السلسيلي، (ت ٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م) ، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تح: الشريف عبدالله علي الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، ج٢، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م، ص ٥٢٣، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق، ٢٣٠/٢.

(٦) ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، مصدر سابق، ٢/ ٣١٢، والبطليوسي، **المصدر نفسه**، ص ١٠٦.

(٧) ابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١١/٢.

(٨) سيبويه، **الكتاب**، المصدر سابق، ٣٧٥/١، ٣٧٧، ١٣/٢.

(٩) وذكر محمد بن مكرم بن منظور، (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م) ، **لسان العرب**، ط٣، دار صادر ، بيروت، ١٩٩٤م، مادة (جـ م م) عن ذلك:

" .. الجماء الغفير، جماعة الناس، وجاؤوا جما غفيرا، وجماء الغفير، والجماء الغفير، أي بجماعتهم ".

(١٠) سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٣٩٨/١، والمبرد، **المصدر نفسه**، ٢٧١/٣، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٣٨/٢-٣٣٩.

(١١) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٧٥/٢-٧٦، نقلا عن يونس.

(١٢) لبيد بن ربيعة العامري ، (ت ٤١هـ/ ٦٦١م)، **ديوانه**، تح: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢، ص ٨٦، وروايته فيه (فأوردها)، سيبويه ، الكتاب، مصدر سابق، ٣٧٢/١، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٣٧/٣.

فأرسلها العراكَ ولَمْ يذُدْها ولم يشفقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

ومما سمع معرفا بالإضافة قولهم[١]: طلبته جهدك وطاقتك، وجاء وحده، ورجع عوده، وكلمته فاه إلى في، وجاؤوا ثلاثتهم[٢].

ومما سمع معرفا بالعلمية **قول النابغة الجعدي**:[٣]

وذكرتَ من لَبَنِ المحلَّقِ شُرْبَةً والخيلُ تعدو بالصَّعيد بَدادِ

ولعل من جدوى هذا السماع قراءة من قرأ[٤] قوله تعالى[٥]: ﴿**ليخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ**﴾ وأما القياس فعلى مجيء الخبر المشابه له معرفة[٦] نحو: القرآن كتابي.

لم يقبل الجمهور النظرة المخالفة، وما سمع عن العرب قليل،[٧] يُحْفَظ ولا يُقاس عليه[٨]، ويحمل على التأويل[٩].

أما قولهم : جاؤوا الجماء الغفير، وادخلوا الأول فالأول، فتؤول على زيادة (ال)[١٠]، والتقدير: جاؤوا جماعات ، وأدخلوا مرتبين الأول فالأول.[١١] وقولهم: مررت به المسكين،[١٢] فمؤول على تقدير مررت به مسكينا أو لقيت المسكين[١٣].

---

(١) سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق، ٣٧٣/١، ٣٩١، ٣٩٧.

(٢) **المصدر نفسه**، ٣٧٣/١، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٤٠/٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٢٣١/٢، فأهل الحجاز يضيفون الأعداد من ٣ حتى ١٠ ، إلى ضمير ما تقدم وتنصبه على الحال، خلافا لتميم فإنهم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيدا.

(٣) قيس بن عبدالله النابغة الجعدي ، (ت ٥٠هـ/ ٦٧٠م) ، **شعره** ، ط١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٤، ص ٢٤١، وسيبويه ، **المصدر نفسه**، ٢٧٥/٣، وأبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه**، ٣٤١/٢، وابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١٣/٢، و(بداد) علم جنس.

(٤) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ٢٧٠/٨.

(٥) **القرآن الكريم** ، سورة المنافقون ، مدنية، من اية رقم ٨.

(٦) ابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، ١١/٢.

(٧) ولكن هل يكفي الاستقراء معيارا للحكم على قلة دوران الظاهرة اللغوية؟ وهل حدد النحاة مستوي حسابيا ينقاس عليه مدى خضوع الظاهرة لمبدأ الشيوع أو القلة.

(٨) ينظر: عمر بن محمد الشلوبين، (ت ٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م) ، **التوطئة**، تح: يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ١٩٧٣م، ص ٢٠٠، وابن عقيل ، **المصدر نفسه**، ١٠١/٢.

(٩) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، المصدر نفسه، ٢٨٦/١، وابن عقيل، **المصدر نفسه**، ١١/٢.

(١٠) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق، ١٣/٢، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٢٧١/٣، وابن هشام ، **شرح اللمحة** ، مصدر سابق، ٢٦٢/١-٢٦٣.

(١١) علي بن سليمان الحيدرة اليمني، **كشف المشكل في النحو** ، (ت ٥٩٩هـ/ ١٢٠٣م) ، تح: هادي عطية مطر، ط١، مطبعة الإرشاد، المجلد الأول، بغداد ، ١٩٨٤م، ص ٤٧٣.

(١٢) ومنطلق هذه الإجازة الفرار من وصف الضمير، ينظر : سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٧٦/٢.

(١٣) وهذا قول يونس وردّه سيبويه بالاستناد إلى قولالخليل بهذا الخصوص، ينظر : سيبويه ، المصدر نفسه، ٧٥/٢-٧٧.

ووقف الجمهور إزاء **بيت لبيد موقفين:**

الأول: قال بالتأويل، فالعراك مؤولة بـ(اعتراكا)[١]، أو (معتركة)[٢]، أو (عراكا)[٣]، **والثاني**[٤]: قال بتغيير الوجهة الإعرابية، فالعراك قد تعرب مفعولا مطلقا،أو مضافا إليه على تقدير : أرسلها إرسال العراك[٥]

وأما قولهم : طلبته جهدك، وطاقتك، وجاء وحده[٦]، فتأويلها على التوالي: جاهدا ومطيقا ومنفردا[٧] . وقولهم: رجع عوده، وكلمته فاه إلى في، وما بعته يدا بيد، وتفرقوا أيادي سبا[٨]فتأويلها تباعا: عائدا[٩] ومشافهة[١٠] ونقدا[١١] ومتفرقين[١٢].

وأما قولهم : جاؤوا ثلاثتهم ، ففيه قولان:

- الإتباع لما قبله في الإعراب توكيدا، وهذا على لغة بني تميم[١٣].
- التأويل بالمصدر[١٤].

ويؤول بيت النابغة الجعدي بـ (بددا)[١٥] أو (مبددة)[١٦]

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٣٧٢/١.

(٢) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٢٨٧/١، وابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٦٢/٢.

(٣) ابن يعيش، **المصدر نفسه**، ٦٢/٢. ويرى محمد الدمياطي الخضري، (ت ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م)، **حاشيته على شرح ابن عقيل**، مطبعة مصطفى البابي، ج١، مصر، ١٩٤٠، ص ٢١٤، أن الأولى تقدير (معاركة)؛ لأنه اسم فاعل العراك.

(٤) الخضري، **المصدر نفسه**، ٢١٤/١.

(٥) **المصدر نفسه**

(٦) اختلف النحاة في هذا التركيب، فقيل : هو دال على المصدر، والمعنى أفردته إفرادا، وقيل: هو اسم موضوع موضع المصدر النائب عن الحال كأنه قال : إيحادا ، وهي موضع موحدا في المتعدي ومتوحدا في اللازم، وقيل: هو مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة. ينظر: سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق، ٣٧٣/١، والمبرد ، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٩٣/٣، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٨٩، وعلى بن فضال الفرزدقي، (ت ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م) ، **شرح عيون الإعراب**، تح: حنا حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥، ص ٢٢٥، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٤٠/٢.

(٧) ينظر : سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٣٧٣/١، والمبرد ، **المقتضب**،مصدر سابق، ٢٣٩/٣، وابن برهان ، **شرح اللمع**، مصدر سابق، ١٧٨/٢، والسيوطي، **الفرائد الجديدة**، مصدر سابق، ٤٣٨/١.

(٨) قال ابن منظور، **لسان العرب**، مصدر سابق، مادة (س ب أ) : " وقالوا : تفرقوا أيدي سبا وأيادي سبا، فبنوه، وليس بتخفيف عن سبأ؛ لأن صورة تحقيقه ليست على ذلك ... وضربت العرب بهم المثل في الفرقة..لأنهم تبددوا في البلاد.. والعرب لا تهمز سبأ في هذه الموضع ؛ لأنه كثر في كلامهم".

(٩) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٣٩١/١-٣٩٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، ٣٩١/١.

(١١) المبرد ، **المصدر نفسه**، ٢٣٦/٣.

(١٢) **المصدر نفسه**، ٢٥/٤، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٢٣١/٢.

(١٣) سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٣٧٣/١، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٩٠، والرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢١/٢، وأبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه**، ٣٤٠/٢.

(١٤) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ١٩٠.

(١٥) سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٢٧٥/٣.

(١٦) أبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه**، ٣٤١/٢.

وتأسيسا على ما سمع عن العرب من مجيء الحال معرفة، وقف النحاة تجاه ذلك مواقف عدة:

الموقف الأول :

أقر بثبات القاعدة وما سمع من كلام العرب شاذ[١] يحفظ ولا يقاس عليه[٢] ، ويؤول بحال نكرة[٣] ، أو يحمله على المصدر[٤] ، أو على التشبيه بالمفعول[٥].

الموقف الثاني :

وفق بين القاعدة النموذج والمثال المسموع بما يضمن عدم التعارض بينهما، فـ (وحده) وبابها ليست أحوالا بل نائبة عنها.[٦]

الموقف الثالث :

أجاز مجيء الحال معرفة دون تعديل القاعدة ، فقد ورد عن يونس بن حبيب[٧] – وشايعه هشام الضرير[٨] والبغداديون[٩]– أنه أجاز مجيء الحال معرفة قياسا على ما سمع منه معرفا من كلام العرب[١٠]؛ ورده ابن هشام؛ لأنه قياس على شاذ ، وإنما يقاس على الأعم الأغلب، ولأن المقيس عليه محمول على التأويل.[١١]

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق، ٣٩٧/١.
ويذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٩م) ، في **التعليقة على كتاب سيبويه**، تح: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ج١، القاهرة، ص ٢١٢، إلى أن قولهم : ادخلوا الأول فالأول غير شاذ، لأن (أل) فيه للجنس الذي يقرب من النكرة.

(٢) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، مصدر سابق، ٣٣٦/١.

(٣) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٢٨٦/١.

(٤) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٣٧٣/١، والمبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ٢٣٧/٣-٢٣٨.

(٥) وهذا رأي الأخفش، ينظر : أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٣٩/٢.

(٦) المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٣٨/٣، والبطليوسي، **إصلاح الخلل**، مصدر سابق، ص ١٠٧، والحيدرة اليمني، **كشف المشكل**، مصدر سابق، ٤٧٣/١، وابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٦٢/٢-٦٣.

(٧) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب ، (ت ١٨٢هـ / ٧٩٨م) ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، ينظر:
محمد بن الحسن الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص ٥١-٥٣.

(٨) هو هشام بن معاوية أبو عبدالله الضرير، (ت ٢٠٩هـ/ ٨٢٤م) ، **من نحاة الكوفة** ، له كتاب الحدود والقياس، ينظر: السيوطي، **بغية الوعاة** ، مصدر سابق، ٣٢٨/٢.

(٩) عبر القدماء بهذا المصطلح عمن خلط بين المذهب البصري والكوفي، وقد كان لتشجيع خلفاء بني العباس للنحو الكوفي دور في غلبته على النحو البصري في بغداد حتى بدا مصطلح (البغداديين) مختصا بالنحو الكوفي. ينظر:
محمد بن اسحاق بن النديم (ت ٤٣٨هـ/ ١٠٤٧م) ، **الفهرست**، تح: ناهد عباس، ط١ ، دار قطري بن الفجاءة ، ١٩٨٥، ص ١٥٢، وخديجة الحديثي، **المدارس النحوية** ، ط٢، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٤٨-٢٥١.

(١٠) سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٧٥/٢-٧٦، وابن عصفور، **المصدر نفسه**، ٣٣٧/١، والرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢٢/٢.

(١١) ابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ١٧٨/٢-١٧٩.

كما أجاز الكوفيون تعريفها بـ (أل) لفظا إذا كان فيها معنى الشرط، وهي في ذلك عندهم نكرة في المعنى نحو: عبدالله المحسن أفضل منه المسيء، فالمعنى: إن أحسن أفضل منه إن أساء[١].

وفي ظل هذه الإجازة لم يجر أي تعديل على القاعدة، واكتفى بعض النحاة بالاحتراس فقال: الحال تكون نكرة أو ما في حكمها[٢].

وأقترح تعديل القاعدة لتصبح:

" تأتي الحال نكرة في الأغلب ، وقد تأتي معرفة استنادا إلى ما سمع من كلام العرب".

صاحب الحال :

ذهب الجمهور إلى أن صاحب الحال يأتي – غالبا–[٣] معرفة؛[٤] لأنه محكوم عليه[٥]، وقد يأتي نكرة بمسوغ[٦]، وأجاز ابن الطراوة مجيئه بلا مسوغ استنادا إلى السماع والقياس، أما السماع ففي الحديث[٧]: " ..صلى خلفه رجال قياما" . وأما القياس، فعلى جواز أن " يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها، إذا قلت : جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتبا، وبينهما من الفرق في ما تراه ، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة، إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو برجل كاتبا، وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها"[٨].

وأقترح تعديل القاعدة لتصبح:

" يأتي صاحب الحال معرفة في الأغلب ، وقد يأتي نكرة بمسوّغ، أو بلا مسوغ، استنادا إلى السماع أو القياس.

---

(١) وتأويله عند البصريين على خبر كان مضمرة والتقدير: إذا كان المحسن أفضل منه . ينظر: ابن هشام ، **المصدر نفسه**، ١٧٩/٢. وأبو حيان، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٣٧/٢-٣٣٨.

(٢) ينظر : البطليوسي ، **إصلاح الخلل**، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٣) احتراز مما سمع من كلام العرب نكرة، نحو : عليه مائة بيضا، وفيه رجل قائما . ينظر : سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق، ١١٢/٢، وابن عقيل ، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١٧/٢.

(٤) ينظر : الزبيدي، **الواضح** ، مصدر سابق،ص ٧٨،وابن جني،**اللمع في العربية**،مصدر سابق، ص ٦٢.

(٥) ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ**، مصدر سابق، ص ٤٢٠.

(٦) وقد بسط النحاة القول في مسوغات ذلك ينظر: سيبويه ، **المصدر نفسه**، ١١٢/٢-١١٤، والرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢٢/٢-٢٣، والسلسيلي، **شفاء العليل**، مصدر سابق، ٥٢٦/٢-٥٢٧.

(٧) ينظر : السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، مصدر سابق، ص ٢٣٤. وروايته عند محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م) ، **صحيحه**، دار الكتب العلمية ، ج٢، بيروت، ص ٤٠: "عن عائشة- رضي الله عنها- قالت : صلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في بيته- وهو شاك- فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما.."

(٨) السهيلي ، **المصدر نفسه**، ص ٣٤.

*** باب التمييز :**

أجمع نحاة البصرة – بالاستقراء– على مجيء التمييز نكرة[١]، وأجاز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه[٢] استنادا إلى قوله تعالى[٣]: ﴿ **إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَه** ﴾ وقوله[٤] : ﴿ **بطِرتْ معيشتَها** ﴾ وقول العرب[٥]: سفه زيد نفسه، وألم رأسه، ووجع بطنه، وغبن فلان رأيه، وقولهم[٦]– فيما حكاه أبو زيد الأنصاري – ما فعلت الخمسة عشر الدراهم والعشرون الدراهم.

وقول رشيد بن شهاب اليشكري[٧]:

رأيتك لما أن عَرفْتَ وجوهنا صَدَدْت وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

وقول الآخر[٨]:

علامَ ملئتَ الرعبَ؟ والحربُ لَمْ تقِدْ لظاها ولم تُسْتَعْملْ البيضُ والسمرُ

لم يقبل البصريون– وابن هشام[٩]– ما ورد من شواهد تجيز مجيء التمييز معرفة، وتأولوا ما اقترن بـ (أل) على زيادتها[١٠]، وما أضيف على التشبيه بالمفعول به، أو على تقدير الجار، نحو: (وجع في بطنه)[١١]، والحكم بانفصال الإضافة[١٢].

---

(١) الفراء، **معاني القرآن** ، مصدر سابق، ٧٩/١، ٣٠٨/٢، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٢٤٢، وابن جني ، **اللمع في العربية**، مصدر سابق، ص ٦٤.

(٢) الرضي، **شرحه على الكافية**، مصدر سابق، ٧٢/٢، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٨٤/٢، وابن هشام ، **شرح اللمحة** ، مصدر سابق، ١٤٦/٢-١٤٧، والألغاز، تح: نسيب نشاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٨.

(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ١٣٠.

(٤) **القرآن الكريم**، سورة القصص، مكية، من اية رقم ٥٨.
وفي نصبها أقوال، فقيل: هي منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول، وقيل، على تقدير حرف الجر (في) ، أي في معيشتها ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٢٣٠/٢، وابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، مصدر سابق، ٣١٩/٢، وأبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه**، ٣٨٤/٢، **والبحر المحيط**، مصدر سابق، ١٢١/٧، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، مصدر سابق، ٣٤٩/٥.

(٥) أبو حيان، **المصدر نفسه**، ٣٨٤/٢، وابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ٦٥/٢.

(٦) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٧٥/٢، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، مصدر سابق، ١٨٣، ١٨٤، وابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ١٤٧/٢، والسيوطي، **الأشباه والنظائر** ، مصدر سابق، ١٢٣/٥.

(٧) ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ١٨١/١، **وشرح اللمحة** ، **المصدر نفسه**، ١٤٧/٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٢/ ٢٦٩.

(٨) ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ**، مصدر سابق، ص ٤٧٩، والسيوطي، **المصدر نفسه**، ٤٢٦٩/٢ ولم ينسب إلى أحد ، وعليه فقد يستثنى من الاستشهاد به.

(٩) بل وصف اقتران التمييز بـ (أل) بالشذوذ ، ينظر: ابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ٢/ ١٤٨.

(١٠) الرضي، **المصدر نفسه**، مصدر سابق، ٧٢/٢، وابن هشام، **شرح اللمحة** ، مصدر سابق، ١٤٨/٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٢٦٩/٢.

(١١) أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٨٤/٢، وابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ٦٥/٢.

(١٢) **الإحالة السابقة.**

وفي ظل توجيه ابن جني لمفهوم التوسع اللغوي[١] نجد أن الدلالة تخرج هذه الشواهد التي سبقت للاحتجاج على ورود التمييز معرفة أنها قد توجه إلى غيره من أبواب نحوية وبهذا لا يكون هذا التوجيه واردا وإنما اقتضته الصناعة النحوية.

وبناء على ما أورده الكوفيون من احتجاج بالسماع فإنني أقترح **تعديل القاعدة لتصبح:** "يأتي التمييز في الأغلب – نكرة، ويقل مجيئه معرفة".

باب المفعول له:

يأتي المفعول له نكرة[٢] باتفاق النحاة[٣] ، قال تعالى[٤]: ﴿ **ومثَلُ الذين ينفقونَ أموالَهم ابتغاءَ مرضاةِ الله وتثبيتاً من أنفسهم** ﴾ ، وأجاز الجمهور مجيئه معرفة[٥] ، ودليله قوله تعالى[٦] : ﴿ **يجعلونَ أصابعَهم في آذانهم حذرَ الموت** ﴾، وقول العجّاج[٧]:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهور مخافةً وزعلَ المحبور

والهولَ من تَهَوُّلِ القبور

فقد ورد معرفا[٨] بالأداة نحو : (الهول) وبالإضافة نحو : (حذر الموت) و (زعل المحبور).

باب اسم التفضيل:

يأتي اسم التفضيل في العربية مجردا من (ال) والإضافة[٩]، ومقترنا بـ (ال)، ومضافا. أما المجرد من (ال) والإضافة فملازم للإفراد والتذكير[١٠] كقوله تعالى[١١] :

﴿ **ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا** ﴾،

---

(١) إذ أشار ابن جني في خصائصه، مصدر سابق، ١٢/٢ : إلى حجية اللغات مع اختلافها.

(٢) وهو الأشيع استعمالا.

(٣) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٢٧٧/١، وابن القواس، **شرح ألفية ابن معط** ، مصدر سابق، ٥٨٤/١.

(٤) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة، مدنية، من الاية رقم ٢٦٥، وموضع الاستشهاد (تثبيتا).

(٥) العكبري، **المصدر نفسه**، ١/ ٢٧٧، وابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٥٤/٢.

(٦) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من الاية رقم ١٩.

(٧) سيبويه، **الكتاب** ، مصدر سابق، ٣٦٩/١، وأبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، مصدر سابق، ص ١٧٤، والعكبري، **المصدر نفسه**، ٢٧٧/١.

(٨) وذهب **الجرمي** (ت ٢٢٥هـ / ٨٤٠م) ، **والرياشي** (ت ٢٥٧هـ/ ٨٧١م) والمبرد إلى أن شرطه أن يكون نكرة، وتأولت (أل) بالزيادة، والإضافة بأنها غير محضة، ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٢٢٤/٢.

(٩) ابن هشام ، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٢٨٧/٣.

(١٠) **المصدر نفسه**

وقال الصبان، في **حاشيته** على شرح الأشموني،مصدر سابق، ٦٨/٣، معللا هذه الملازمة :" لأن المجرد أشبه بأفعل في التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير".

(١١) **القرآن الكريم**، سورة يوسف مكية، من اية رقم٨.

، ومفضوله مصاحب لـ (من) الجارة لفظا[١]، كقوله تعالى[٢] : ﴿**أنا أكثر منك مالا**﴾ أو تقديرا[٣] كقوله تعالى[٤]: ﴿**والآخرة خيرٌ وأبقى**﴾.

وأما المقترن بـ (ال)[٥] فيكون مطابقا لموصوفه[٦] في العدد والجنس[٧]، نحو : محمد الأفضل؛ لأن اقترانه بـ(ال) قلل من مشابهته لأفعل التعجب[٨]. ولا تأتي معه (من) ؛ لأنها و(ال) يتعاقبان فلا يجتمعان للاشتراك في إفادة ذكر المفضول[٩]؛ فأما **قول الأعشى** [١٠]

ولستَ بالأكثرِ منهم حصى وإنّما العزةُ للكاثرِ

فعلى زيادة (ال) أو على أن (من) متعلقة بأكثر نكرة[١١].

وترى إحدى الباحثات المحدثات[١٢] إجازة هذه الممانعة[١٣] استنادا إلى الحديث الشريف[١٤]. من ذلك ما رواه البخاري[١٥]، عن أبي هريرة- رضي الله عنه – قال :" أتي رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بلحم فرفع إليه الذراع...فيقال يا محمد : أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة..".

وأما المضاف فيتأثر حكمه بحسب ما أضيف إليه، فلو أضيف اسم التفضيل إلى نكرة[١٦]، فإنه يلزم التوحيد والتذكير[١٧]؛ لاستوائهما في التنكير[١٨]، ويلتزم المضاف إليه

---

(١) ابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١٦٨/٢، وابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٢٨٩/٣.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة الكهف، مكية، من أية رقم ٣٤.
(٣) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٣/ ٢٨٩، والسيوطي، **الفرائد الجديدة**، مصدر سابق، ٦٨٥/٣.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة الأعلى ، مكية، من اية رقم ١٧.
(٥) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٩٤/٣.
(٦) ابن جني، **الخصائص**، مصدر سابق، ٢٣٦/٢-٢٣٧، وابن عقيل، **المصدر نفسه**، ١٧٤/٢-١٧٥.
(٧) **المصدر نفسه**
(٨) خالد بن عبدالله الأزهري، (ت ٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م)، **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة، ج٢، المطبعة الأزهرية، ١٩٢٥، ص ١٠٣-١٠٤.
(٩) ابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٩٦/٦، والرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٤٥٤/٣.
(١٠) الأعشى، **ديوانه** ، مصدر سابق، ص ١٧٩، والرضي ، **المصدر نفسه**، ٤٥٤/٣.
(١١) ابن هشام، **المصدر نفسه**، مصدر سابق، ٢٩٦/٣.
وللنحاة في ذلك تخريجات سبعة أحصتها ميسون درويش، " **اسم التفضيل بين النظرية والتطبيق**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥، ص ١١٤-١١٥.
(١٢) وهي : ميسون درويش في أطروحتها : (اسم التفضيل بين النظرية والتطبيق) السابقة الذكر.
(١٣) **المرجع نفسه**، ص ١١٥-١١٦.
(١٤) واستند رأيها إلى ثلاثة أحاديث ذكر أحدها اختصارا.
(١٥) البخاري، **صحيحه**، مصدر سابق، ٢٢٥/٥-٢٢٦.
(١٦) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٩٧/٣.
(١٧) **المصدر نفسه**
(١٨) **المصدر نفسه**

التطابق[١]، كقولك: المحمدان أفضل رجلين، وأما قوله تعالى[٢]﴿**ولا تكونوا أولَ كافرٍ به**﴾، فعلى تقدير : أول فريق كافر[٣].

وإن أضيف إلى معرفة فالمطابقة أو عدمها تعتمد على مدى المفاضلة، فإن اول أفعل بما لا تفضيل فيه[٤] نحو : زيد أعلم المدينة ، أي : عالمها، وكقولهم[٥]: " الناقص والأشج أعدلا بني مروان"؛ أي عادلاهم؛ وجبت المطابقة.[٦]

وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة[٧]، جازت المطابقة[٨]، كقوله تعالى[٩] : ﴿**وكذلك جعلنا في كلِّ قريةٍ أكابرَ مجرميها**﴾[١٠]، أو عدمها ، كقوله تعالى[١١]: ﴿ **ولتجدنَّهم أحرصَ الناسِ ، وهذا هو الغالب** [١٢].

ويشترط فيه سواء أضيف إلى نكرة أم معرفة، عدم مصاحبة المفضول لـ (من) الجارة[١٣]، وازن: - زيد أفضل الناس من عمرو

- زيد أفضل الناس.

فإنْ جرّت غيرَه جاز الجمع بينها والمفضول[١٤]، نحو جعفر أقرب الناس مني، وأما ما نسب إلى **قيس بن الخطيم أنه قال:**[١٥]

نَحنُ بغرسِ الوديِّ أعلمنا ... منا بركضِ الجيادِ في السَّدفِ

فعلى نية طرح المضاف إليه[١٦]

---

(١) ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٢٩٧/٣.
وحصلت المطابقة باعتبار المعنى ، وأفرد باعتبار إفراد (فريق) في اللفظ ينظر: الصبان، **حاشيته على شرح الأشموني**، مصدر سابق، ٦٩/٣-٧٠.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية ، من اية رقم ٤١.
(٣) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٩٧/٣.
(٤) السلسيلي ، **شفاء العليل**، مصدر سابق، ٦١٣/٢.
(٥) ابن هشام ، **المصدر نفسه**، ٢٩٧/٣.
(٦) **المصدر نفسه**
(٧) **المصدر نفسه**.
(٨) **المصدر نفسه**،
(٩) **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، مكية، من اية رقم ١٢٣.
(١٠) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٩٧/٣.
(١١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٩٦.
(١٢) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٩٧/٣.
(١٣) الصبان، **حاشيته على شرح الأشموني**، مصدر سابق، ٦٧/٣.
(١٤) **المصدر نفسه**.
(١٥) قيس بن الخطيم، (عاش في القرن الثاني الهجري)، **ديوانه**، تح: ناصر الدين الأسد، ط١، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ١٧٢. ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١٧٣/٢.
(١٦) ابن عقيل، **المصدر نفسه**، ص ١٧٣/٢.

باب المشتقات :

(أ) المصدر[١] :

يأتي المصدر مقترنا بـ (ال)، أو منونا أو مضافا، أما المقترن فيجوز إعماله لبقاء الشبه بالفعل[٢]، ثم إن اتصاله بـ (ال) أضعف عمله ونقله إلى التعريف[٣]، نحو : عجبت من الضرب زيد عمرا.

وأما المنون[٤] فنحو قوله تعالى[٥] : ﴿ **أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربةٍ** ﴾ .

وأما المضاف[٦] فنحو قوله تعالى[٧] : ﴿ **ولولا دفعُ اللهِ الناسَ** ﴾. ويتفاوت دوران الأشكال الثلاثة في الإعمال ، فأكثرها إعمالا المضاف ثم المنون ثم المقرون بـ (ال)[٨].

(ب) اسم الفاعل:

يأتي اسم الفاعل عاملا في العربية منونا أو مقترنا بـ (ال) أو مضافا أما المنون فكقول **امرئ القيس:** [٩]

إنـي بحبلكَ واصلٌ حبلي وبريشَ نَبْلِكَ رائشٌ نبلي

ويشترط لعمله شروط[١٠] منها دلالته على معنى الحال أو الاستقبال[١١]، فإن قصد به المضي لم يعمل، لمفارقة لفظه لفظ الفعل الذي هو بمعناه[١٢]؛ ولانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة[١٣]؛

---

(١) يعد المصدر مشتقا من الفعل عند بعض الكوفيين، خلافا لمذهب البصريين، إذ ذهبوا إلى أصالته. ويرى البحث أن أي صيغة لغوية تفرعت عن الأصل الثلاثي المعجمي، فهو مشتق. ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مصدر سابق، ٢٣٥/١-٢٤٥.

(٢) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٤٥١/١.

(٣) **المصدر نفسه**، فكأن الأصل في المصادر التنكير.

(٤) الزجاجي ، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٢٢-١٢٣، وابن بابشاذ ، **شرح المقدمة المحسبة**، مصدر سابق، ٣٩٣/٢-٣٩٤.

(٥) **القرآن الكريم** ، سورة البلد، مكية، الايتان ١٤-١٥. وقال ابن بابشاذ ، **المصدر نفسه**، ٣٩٣/٢: " فيتيما منصوبا بـ (إطعام) الذي هو مصدر مقدر بأن والفعل أي أن أطعم يتيما".

(٦) ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٢٠٥/٣.

(٧) **القرآن الكريم**، سورة البقرة ،مدنية، من اية رقم ٢٥١.

(٨) ابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ١٠١/٢-١٠٣، والسلسيلي، **شفاء العليل**، مصدر سابق، ٦٤٨/٢.

(٩) امرؤ القيس، **ديوانه**، مصدر سابق، ص ١٣١، وسيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق، ١٦٤/١.

(١٠) ينظر عن هذه الشروط: ثعلب ، **مجالسه**، مصدر سابق، ٤١٩/٢، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ٨٤، وابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٢٧/١-١٢٨، والعكبري، **المصدر نفسه**، ٤٤٠/١، وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٣٨/٢، وابن عقيل، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق، ١٩١/٢.

(١١) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٨٤.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) ابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ٨٧/٢-٨٨.
ولكن هل توصف المشابهة بين ا سم الفاعل و المضارع بالشمولية؟
وازن : كاتب- يكتب.
ينظر : ابراهيم السامرائي، **الفعل: زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦م، ٣٥-٣٦.

خلافا للكسائي[١] الذي أجاز ذلك، استنادا إلى ما فهمه من قوله تعالى[٢]: ﴿ **وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد** ﴾.

لم يقبل جمهور النحاة هذا الرأي وحملوا المستند على حكاية[٣] الحال الماضية[٤] التي تقود إلى استحضار ذهني للحدث الحكائي ببعديه الزماني والمكاني.

ومع غياب (ال) الموصولية الموجبة للنصب[٥] لزم خفض معموله، وحذف التنوين مراعاة لسلامة التركيب اللغوي[٦]، أو تخفيفا[٧] نحو قوله تعالى[٨]: ﴿ **هل هن كاشفاتُ ضرِّه** ﴾، وقد يثبت التنوين في اسم الفاعل فينزع – عندئذ– إلى نصب معموله[٩] كقراءة من قرأ[١٠] قوله تعالى:[١١] ﴿**هل هنَّ كاشفاتٌ ضرَّه** ﴾.

وأما المقترن بـ (ال) فيعمل مطلقا[١٢]، دون اقتران زمني محدد له ، نحو : جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا[١٣]. **قال الأعشى**:[١٤]

---

(١) وشايعه هشام الضرير ، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ / ١١٩٦م) ينظر : الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص ٨٤، وابن هشام، **شرح قطر الندى**، مصدر سابق، ص ٢٧٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٥٥/٣.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة الكهف، من اية رقم ١٨.

(٣) ثعلب، **مجالسه**، ٤١٩/٢، وأبو حيان، **ارتشاف الضرب**،مصدر سابق، ٣٨/٢.

(٤) وتعني أن تقدر نفسك كأنك موجود في زمن النص، أو أن تحليها على صورة حاضرة، وكأنك تقدر وجودا آنيا في حال المتكلم لذلك الزمن المنقضي، ولحكاية الحال أثر في نقل المشهد الحكائي بصدق ينبئ عن وصف دقيق، وتصور شامل للحدث. ينظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٢٤٦/١-٢٤٧، وعبد القاهر الجرجاني، **المقتصد** ، مصدر سابق، ٥١٣/١.

(٥) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٨٧، والبطليوسي، **إصلاح الخلل**، مصدر سابق، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٦) فسلامة التركيب اللغوي تأبى اجتماع (ال) والتنوين.

(٧) فالنحاة أجازوا حذف التنوين من اسم الفاعل المجرد تخفيفا لطول الكلام، ينظر: سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق، ١٦٥/١-١٦٦، والزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٦٦.

(٨) **القرآن الكريم** ، سورة الزمر، مكية، من اية رقم ٣٨.

(٩) الفراء، **معاني القرآن** ، مصدر سابق، ٢٠٢/٢ ، وابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، مصدر سابق، ٣٩٠/٢.

(١٠) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ٧/ ٤١٣، و السمين الحلبي، **الدر المصون**، مصدر سابق، ١٨/٦.

(١١) **القرآن الكريم**، سورة الزمر، مكية ، من اية رقم ٣٨.

(١٢) ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص ٢٧٠-٢٧١، وابن عقيل ، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١٩٨/٢.

(١٣) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ص ٢٧١.

(١٤) الأعشى ، **ديوانه**، مصدر سابق، ص ٧٩، وروايته بالنصب، (المائة الهجان)، وسيبويه، **المصدر نفسه**، مصدر سابق، ١٨٣/١، والرواية فيه بالخفض.

الواهبُ المائةَ الهجانَ وعبدَها عوذاً تزجّي بينها أطفالَها

ومرد ذلك إلى طبيعة (ال) فهي هنا موصولة ومعنى ما بعدها يتحدد من السياق، بقرينة دالة على المراد، فإن أردت المضي قدرت (ضرب)، وإن أردت غيره قدرت (يضرب)[١]. ثم إلى مشابهته بالفعل، فلما عمل الفعل في جميع أزمانه، فكذا ما حل محله[٢]، فعمله إذن بالنيابة[٣].

فإن ثنيته أو جمعته وأثبت النون نصبت لا غير[٤]. قال تعالى[٥]: ﴿**والمقيمين الصلاةَ**﴾، فإذا أسقطت النون جررت[٦]. قال تعالى[٧] ﴿**والمقيمي الصلاةِ**﴾؛ أو أبقيت النصب كقراءة من قرأ[٨] الآية نفسها: ﴿**والمقيمي الصلاةَ**﴾، **وقال قيس بن الخطيم**[٩]

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نَطَفُ

وأما المضاف فيعمل مطلقا[١٠]، فإن كان بمعنى المضي تقلد حكم ما أضيف إليه[١١]، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال كان نكرة على كل حال[١٢] **قال جرير**:[١٣]

---

(١) ابن هشام، **شرح قطر الندى**، مصدر سابق، ص ٢٧١.
(٢) **المصدر نفسه**.
(٣) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٥٥/٣.
(٤) سيبويه، **الكتاب**، ١٨٣/١، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٨٩.
(٥) **القرآن الكريم**، سورة النساء، مدنية، من اية رقم ١٦٢.
(٦) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٤٥/٤، والزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٨٩.
(٧) **القرآن الكريم**، سورة الحج، مدنية، من اية رقم ٣٥.
(٨) العكبري، **إعراب قراءات الشواذ**، تح: محمد السيد، ط١، عالم الكتب، ج٢، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٣٨-١٣٩، أبو حيان، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ٣٤٢/٦، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، مصدر سابق، ١٤٨/٥-١٤٩.
(٩) قيس بن الخطيم، **ديوانه**، مصدر سابق، ١٧٢. وسيبويه، **المصدر نفسه**، ١٨٦/١، والمبرد، **المصدر نفسه**، ١٤٥/٤، ويرى المبرد فيه أن النون حذفت لطول الكلام، وليس للإضافة؛ فالعربية- كغيرها من اللغات- تحتكم إلى قانون صوتي هو تقليل الجهد النطقي، في حالات لغوية كثيرة منها اسم الفاعل المنون أصالة أو نيابة، وليست المشكلة في تحقق المبدأ، لأنه ظاهر، بل في بيان الأثر الإعرابي الذي يحدثه بقاء التنوين، أو ما يقوم مقامه أو حذفهما. فعند الإثبات يعمل اسم الفاعل النصب فيما بعده، وعند الحذف يجره اتفاقا وقد ينصب على نية ثبات النون، كما في القراءة القرانية (والمقيمي الصلاة). وهذا البيت.
(١٠) ابن أبي الربيع، **البسيط**، مصدر سابق، ١٠٠٨/٢.
(١١) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٩٠.
(١٢) **المصدر نفسه**.
(١٣) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٤٢٦/١-٤٢٧، والفراء، **معاني القرآن** ، مصدر سابق، ١٥/٢، والمبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٩/٤.

يـا رُبَّ غابطِنـا لـو كـانَ يطلبكـم ... لاقـى مبـاعدةً منكـم وحِرْمانـا

فلولا إرادة التنكير فيه ، لم تدخل عليه رب.

وبعد هذا العرض أشير إلى أن أحمد مكي الأنصاري[١] ، قد أجرى تعديلا على قـاعدة عمل اسم الفاعل المنون، استنادا إلى قوله تعالى: ﴿ **وكلبهم باسطٌ ذراعيه** ﴾، لتصبح: (اسم الفاعل النكرة يعمل بالنصب فيما بعده كثيرا، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وقليلا إذا كان بمعنى المضي) وهذا ما أخذ به البحث.

(ج) الصفة المشبهة:

تتناقل الصفة المشبهة بين اتصالها بـ(ال) أو عدم اتصالها بها[٢] .فمثال الأول قولنا: مررت بزيد الحسن وجهه[٣]ومثال الثاني قولنا: مررت برجل حسن وجهه أو حسن الوجه، أو حسن الوجه، أو حسن وجها[٤]

ولمعمولها تشكل متعدد يشهد بسعة الأداء اللغوي، إذ يأتي مقترنا بـ(ال)[٥] نحو: هذا رجل حسن الوجه، أو مضافا[٦]، نحو: مررت بالرجل حسن وجهه، أو مجردا عنهما[٧] نحو: مررت برجل حسن وجها.

وتدخل الصفة المشبهة ومعمولها في تضام يحدد حالة معمولها الإعرابية، فلو كانت الصفة ومعمولها مقترنين بـ(ال)[٨] نحو مررت بالرجل الحسن الوجه، جاز فيه الرفع[٩] والنصب[١٠] والجر[١١].فإن جاءا مجردين جازت فيه الأوجه الثلاثة[١٢]

---

(١) في كتابه: **نظرية النحو القرآني**، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥هـ، ص ١٢٠.
(٢) الرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٤٣٥/٣.
(٣) ابن الدهان، **شرح اللمع**، مصدر سابق، ٢١٦/١.
(٤) سيبويه ، **الكتاب**، ٢٠٠/١، وابن الدهان ، **المصدر نفسه**، وفيه يقول :' وهذا البـاب [أي بـاب الحسـن الوجه] لا يتعرف الاسم فيه لإضافته إلى الاسم الثاني، لأنها لا تكون إلا بتقدير حصول التنوين'.
(٥) عبدالقاهر الجرجاني، **المقتصد**، مصدر سابق، ٥٤١/١، وابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٢٤٩/٣، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق، ٦٤/٢.
(٦) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢٤٩/٣.
(٧) عبدالقاهر الجرجاني، **المصدر نفسه**، ٥٤١/١، والرضي، **المصدر نفسه**، ٤٣٥/٣.
(٨) سيبويه، **المصدر نفسه**، ٢٠١/١، ووصفها بأنها لغة عربية جيدة.
(٩) على الفاعلية أو البدلية ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، مصدر سابق، ص ٢٨١.
(١٠) على التشبيه بالمفعول أو على التمييز ينظر: الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٩٦.
(١١) على الإضافة. وعن هذه الإجازة ينظر: الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٩٦، وابن هشام، **المصدر نفسه**، ص ٢٨١.
(١٢) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ص ٢٤٦/١.

ثم إن معمولها يتفرد بصور[١] أثرث في حالته الإعرابية. فهو يأتي مقترنا بـ(أل) نحو: الحسن الوجه، أو مضافا لما فيه (ال) نحو: حسن وجه الأب، أو مجردا منهما نحو: حسن وجها، أو مضافا إلى المجرد، منهما نحو: حسن وجه أبا.

أفرز التضام السابق صورا متنوعة بلغت ستا وثلاثين صورة تباينت بين الحسن والضعيف والممتنع[٢]. ومن هذه الصورة المجازة في هذا الباب، الممتنعة – غالبا-[٣] في غيره قولنا:(هذا الحسن الوجه)، فلولا إرادة التنوين والانفصال لما جاز ذلك[٤].

ومما يمتنع قولنا : (الحسن الوجه) [٥]، لخلو الصفة من عائد إلى الموصوف[٦]، ويقدر بحذف حرف الجر، أي: وجه منه[٧]. وقولنا : (هذا الحسن وجه) ؛ لأن ما " أضيف إلى نكرة يكون به نكرة وما دخلت عليه الألف واللام يصير بها معرفة"[٨]

باب الإضافة

يتمثل التركيب الإضافي – بحكم الاستقراء – معنى ما يلي:

(أ) **معنى اللام:** [٩] يأتي التركيب الإضافي بمعنى اللام الدالة على الملكية[١٠] نحو: مال زيد، أي: مال له، وقد تدل على الاختصاص [١١] والاستحقاق نحو: أرض زيد أي: تخص زيدا[١٢]. ويشيع مجيء التركيب الإضافي بأكثرية على معنى اللام[١٣].

(ب) **معنى (من):** ويأتي بمعنى (من)[١٤] فتفيده بيانا وإيضاحا، نحو: هذا خاتم حديد، فمعنى البيان يتضح من خلال إمكانية إحلال مضاف إليه مكان (حديد)، فلما احتمل التعدد لزم التعيين والبيان[١٥].

---

(١) الرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٤٣٥/٣.
(٢) وأفاض النحاة الحديث عن هذه الصور ينظر : الزجاجي، **الجمل في النحو**،مصدر سابق، ص ٩٤-٩٨، والرضي ، **المصدر نفسه**، ٤٣٦/٣، وابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٢٤٩/٣.
(٣) احتراز يقتضيه إجازة : (الضارب الرجل).
(٤) ابن السراج، **الأصول في النحو** ، مصدر سابق، ١٣٥/١، وابن جني، **الخصائص**، مصدر سابق، ٢٩٩/١، ٣٠٩.
(٥) الرضي، **المصدر نفسه**، ٤٤٠/٣.
(٦) **المصدر نفسه**.
(٧) ابن السراج، **المصدر نفسه**، ١٣٤/١.
(٨) **المصدر نفسه**.
(٩) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، مصدر سابق، ٢٨/٣، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٣٨٨/١ –٣٨٩ والرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢٠٦/٢.
(١٠) العبكري ، **المصدر نفسه**، ٣٨٨/١-٣٨٩ ، والرضي، **المصدر نفسه**، ٢٠٦/٢.
(١١) وأرى أن ثمة تقاربا معنويا بين مفهوم (الاختصاص) و (الملكية)، ولا ضرورة لما شعبه النحاة عن معنى الاختصاص، من معنى الملك والاستحقاق. ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٢٥/٨، والمرادي ، **الجنى الداني**، مصدر سابق، ص ٩٦.
(١٢) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٢٨/٣، وابن يعيش ، **المصدر نفسه**، ١١٩/٢.
(١٣) ابن يعيش، **المصدر نفسه**، ١١٩/٢، وابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٨٥/٣.
(١٤) ابن يعيش، **المصدر نفسه**، ١١٩/٢.
(١٥) ابن هشام ، **المصدر نفسه**، ٨٦/٣.

واختلف النحاة في (يد رجل)، و(وجه رجل)، فذهب ابن السراج والفارسي وكثير من المتأخرين إلى أنها بمعنى اللام[١]، والتقدير: (يد لرجل)، خلافا لابن كيسان[٢]، والسيرافي إذ ذهبا إلى تقدير (من)}، لأن المضاف جزء من المضاف إليه[٣]، فهي دالة على البعضية.

وضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه[٤]، وأن يحسن تقدير: (من) [٥]، مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني[٦].

فإن انتفى الشرطان معا نحو: (ثوب زيد)، أو الأول فقط نحو: (يوم الخميس)، أو الثاني فقط نحو: (يد زيد)، فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص[٧].

(ج) **بمعنى (في):**

وضابطها أن يكون الثاني ظرفا للأول[٨]، نحو قوله تعالى[٩]: ﴿ **بل مكرُ الليلِ** ﴾، وأن يحسن تقدير (في) [١٠]، نحو قوله تعالى[١١]: ﴿ **هو ألدُّ الخصام** ﴾، ويقل مجيء الإضافة على معنى (في)؛ موازنة بمجيئها على معنى (من) و (اللام) [١٢].

(د) **بمعنى (عند)** : زاد الكوفيون هذا المعنى، نحو قول العرب: ناقة رقود الحلب ، أي: عند الحلب[١٣].

---

(١) أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية** ، مصدر سابق، ص ٢٥١، وابن عقيل، **المساعد على التسهيل**، مصدر سابق، ١/٣٣٠.
(٢) ابن عقيل، **المصدر نفسه**، ١/٣٣٠.
(٣) ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٣/٨٦.
(٤) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٣/٨٦.
(٥) احتراز من قولهم: (يوم الخميس)، إذ لا يجوز تقدير (من)، فلا يقال: يوم من الخميس، لانتقاء البعضية. ينظر: ابن عقيل، **المصدر نفسه**، ٢/٣٢٩-٣٣٠، والسلسيلي، **شفاء العليل**، مصدر سابق، ٢/٧٠١.
(٦) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٣/٨٦، وابن عقيل، **المصدر نفسه**، ٢/٣٢٩-٣٣٠.
(٧) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٣/٨٦.
(٨) ابن هشام،**المصدر نفسه**، وذكر ابن قيم الجوزية، في **بدائع الفوائد**، مصدر سابق، ٢/٥٨٠، أن أكثر النحاة أغفلها مع ثبوتها في فصيح الكلام.
(٩) **القرآن الكريم**، سورة سبأ، مكية، من اية رقم ٣٣.
(١٠) ابن عقيل، **المصدر نفسه**، ٢/٣٢٩- ٣٣٠.
(١١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٢٠٤.
(١٢) ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٣/٨٥، وفيه يقول: " وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى (من)، وعلى معنى (في) بقلة".
(١٣) ابن عقيل، **المصدر نفسه**، ٢/٣٣٠.

طبيعة التركيب الإضافي:

يتميز التركيب الإضافي بخصائص ملازمة له منها:

(أ) **حذف التنوين أو ما ضارعه من المضاف:**[١]

لا يجوز أن يجتمع التنوين أو مضارعه (النون المتحركة) [٢]، والمضاف إضافة معنوية[٣]، لدلالة التنوين على الانفصال[٤]، وتمام الكلمة [٥]والشيوع[٦]، خلافا للإضافة الدالة على الاتصال[٧]، والتخصيص[٨]. قال تعالى[٩]: ﴿ **فقالوا ربنا ربُّ السمواتِ والأرضِ** ﴾ وقال[١٠]﴿ **تبت يدا أبي لهب وتب** ﴾ ، وقال[١١]:﴿ **إنَّا مرسلو الناقة** ﴾ ، وإنما حذف التنوين، لأن الحكم للطارئ وهو الإضافة[١٢].

فإذا ثني المضاف، أو جمع جمع مذكر سالما، وكان مشتقا، حذفت النون تحقيقا لطول الكلام، وجاز في معموله النصب على نية ثبات النون أو تخفيفا لطول الكلام، وجاز في معموله النصب على نية ثبات النون، أو الجر[١٣]، **قال قيس بن الخطيم**[١٤].

الحافظو عورةِ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائنا نَطَفُ

وعموما فإن النحاة ذهبوا إلى أن التنوين وما ضارعه، يسقط للإضافة، وأرى أن ذلك يرتبط بالجانب الصوتي للتركيب الإضافي. فسقوطهما يعود إلى سببين صوتيين هما:

---

(١) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٤٣/٤.
(٢) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٤٧/١، ١٨٤.
(٣) ابن برهان، **شرح اللمع**، مصدر سابق، ١٢/١.
(٤) ابن جني، **الخصائص** ، مصدر سابق، ٢٤٣/٣. والعكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق ٧٩/١.
(٥) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٦٤/٣. والعكبري، **المصدر نفسه**، ٧٩/١.
(٦) والعكبري، **المصدر نفسه**، ٧٨/١.
(٧) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٦٤/٣، ٢٤٣، والعبكري، **المصدر نفسه**، ٧٨/١- ٧٩.
(٨) **الإحالة السابقة**
(٩) **القرآن الكريم** ، سورة الكهف ، مكية، من اية رقم ١٤.
(١٠) **القرآن الكريم**، سورة المسد، مكية ، الاية الأولى
(١١) **القرآن الكريم**، سورة القمر، مكية، من الاية رقم ٣٧.
(١٢) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٦٤/٣.
(١٣) ينظر سيبويه، **المصدر نفسه**، ١٨٤/١-١٨٦، والمبرد، **المصدر نفسه**، ١٤٥/٤، وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصدر سابق، ٥٣٨/٢.
(١٤) قيس بن الخطيم، **ديوانه**، مصدر سابق، ص ١٧٢. وسيبويه ، **المصدر نفسه**، ١٨٦/١.

(أ) **تقليل الجهد النطقي:** وذلك نحو: معلمو المدرسة ، ومعلمو مدرسة، ولعل الصورة تبـــدو واضحة إذا ما قطعنا التركيبين تقطيعا صوتيا. انظر:

معلمو المدرسة: م ُ ع َ ل ل ِ م ُ ل م َ د ر َ س َ ة

ص ح/ ص ح ص/ ص ح / ص ح ح ص/ ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص

معلمو مدرسة: م ُ ع َ ل ل ِ م ُ َ م َ د ر َ س َ ة

ص ح / ص ح ص / ص ح/ ص ح ح / ص ح ص/ ص ح / ص ح ص

فنطق التركيبين على هذه الصورة يقلل من الجهد النطقي لهما، ولو نطقا بـــالنون لـــزاد الجـــهد النطقي، إذ إن وجود المورفيم (ن)، يسوغ لنا النطق بـــهما دون ثقـــل نطقـــي، ولكـــن العربيـــة – كغيرها من اللغات – تسعى إلى تقليل الجهد النطقي.

(ب) **الحفاظ على سلامة المقطع العربي:**

وذلك نحو: معلم المدرسة، ومعلم مدرسة، فول قطعنا هذين التركيبين لاتضح لنا الأمـــر. انظر:

معلم المدرسة: م ُ ع َ ل ل ِ م ُ ل م َ د ر َ س َ ة

ص ح/ ص ح ص/ ص ح / ص ح ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص

معلم مدرسة: م ُ ع َ ل ل ِ م ُ َ م َ د ر – س َ ة

ص ح / ص ح ص / ص ح/ ص ح ح / ص ح ص/ ص ح / ص ح ص

ولو أعدت كتابة التركيبين مع التنوين كتابة صوتية لزاد الأمر وضوحا. انظر :

معلم المدرسة: م ُ ع َ ل ل ِ م ُ ل م َ د ر َ س َ ة

ص ح/ ص ح ص/ ص ح / ص ح ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص

معلم مدرسة: م ُ ع َ ل ل ِ م ُ َ م َ د ر َ س َ ة

ص ح / ص ح ص / ص ح/ ص ح ح / ص ح ص/ ص ح / ص ح ص

فالعربية تأبى اجتماع صامتين متتاليين في المقطع الصوتي[1]، كما في المقطع الخـــامس (ص ص ح ص)، فالحفاظ على سلامة المقطع العربي أوجب حذف التنوين.

---

(١) ويجوز ذلك في حالتين هما:
(أ) عند الوقف (ب) باب (دابة).

(ب)حذف (ال) من المضاف[١]:

لا تجتمع أداة التعريف والمضاف إضافة معنوية، إذ لا يجوز التقاء معرفين – غالبا– في آن واحد[٢]، ولأن تعريف المضاف يكون بإضافته إلى ما بعده [٣]. وأجاز الكوفيون ذلك في العدد استناداً إلى السماع والقياس، أما السماع فقد رُوىَ الكسائي أن قوما من العرب تقول: الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم[٤]، وأما القياس فعلى قولهم: الحسن الوجه والضارب الرجل[٥].

فنَّد البصريون احتجاج الكوفيين، لعدم فصاحة المسموع، وضعْف المقيس؛ لعدم اطراد ما قاله العرب، في الأجزاء، فلم يردْ أنهم قالوا: النصف الدرهم[٦].

وأجاز النحاة اتصال (ال) بالمضاف إضافة لفظية[٧]، نحو: مررت بالحسن الوجه، والضارب الرجل، وإنما جاز ذلك، لأن المشتق لم يتعرف بالإضافة لنية الانفصال فيه[٨].

وذكر النحاة هذه الإجازة في سياق حديثهم عن جواز اتصال المضاف بـ (ال) على إطلاقها[٩]، واستندوا في ذلك إلى الشكل دون المعنى، فهم لم يفرقوا بين (ال) التعريفية وغيرها، بدليل أنهم أولوا (ال) المتصلة بأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بـ (الذي) أو ما تفرَّع منها[١٠].

وتعدُّ هذه الإجازةُ تحولاً عن القاعدة النحوية التي ترفض اجتماع (ال) التعريفية والمضاف، والرأي أن الإجازة لا تنسجم مع القاعدة النحوية، لأن (ال) فيها موصولية لا تعريفية.

وأقترح تعديل القاعدة لتصبح: " لا يجوز اجتماع (ال) التعريفية[١١] والمضاف"

---

(١) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٤٣/٤.
(٢) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ١٤٤، والسيوطي، **الفرائد الجديدة**، مصدر سابق، ٥٨١/٢.
(٣) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٢٠١/١، والمبرد، **المصدر نفسه**، ١٤٣/٤، وابن يعيش ، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ١٢١/٢.
(٤) ثعلب، **مجالسه**، مصدر سابق، ٥٩٠/٢-٥٩١، وابن يعيش، **المصدر نفسه**، ١٢٢/٢.
(٥) الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ٢٢٦/٢، وابن يعيش، **المصدر نفسه**، ١٢٢/٢.
(٦) ابن يعيش، **شرح المفصل**، المصدر السابق، ١٢٢/٢.
(٧) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٩٦.
(٨) **المصدر نفسه**.
(٩) ينظر: سيبويه، **المصدر نفسه**، ٥٣/١، وثعلب، **المصدر نفسه**، ٥٩/٢-٥٩١ والزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٩٦.
(١٠) الزجاجي، **المصدر نفسه**، ص ٣٧٩، **واللامات**، مصدر سابق، ص ٥٧-٦١، وابن عقيل، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق، ١٥٠/١، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٢١٩/٢، ٢٩٣-
(١١) يُستثنى من (ال) الموصولية المتصلة بالمضاف إضافة لفظية نحو: (الحسن الوجه)

(ج) اكتساب المضاف دلالات جديدة:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه دلالات جديدة، أحصاها النحاة[١]، منها اكتسابه التعريف – غالبا–[٢]، من المضاف إليه المعرفة[٣]، نحو: (كتاب الولد جديد)، والتخصيص من المضاف إليه النكرة[٤] نحو: (غلام رجل).

ولم يقلْ النحاة بقلب قاعدة الاكتساب تغليبا لحكم المعرفة على حكم النكرة[٥]، لدلالة الاسم المعرفة على معنيين: التعيين والتخصيص، خلافا للنكرة الدالة على معنى واحد هو الشيوع، فكأن الذي دل على معنيين أقوى دلالة مما يدل على معنى واحد[٦].

(د) أن يكون المضاف إضافة معنوية نكرة:

فإن كان مقترنا بـ (ال) جُرِّد عنها، وإنْ كانَ عَلَماً سُلِب تعريفه[٧]. وبناء عليه يمتنع إضافة الأسماء المبنية – غالبا[٨]– لملازمتها التعريف، ومشابهتها الحرف والحرف لا تصح إضافته[٩].

(هـ) أن يكون المضاف في رتبة دون المضاف إليه[١٠]:

اختلف النحاة في ذلك، فقيل: المضاف في رتبة دون رتبة ما أُضِيفَ إليه[١١]،وقيل: هو في مرتبته مطلقا[١٢] ، وقيل: هو في مرتبته إلا الضمير فإنه في رتبة العَلَم[١٣].

---

(١) ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٣/١٠١-١٠٧، **ومغني اللبيب**، مصدر سابق، ص ٦٦٤، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ٣/١٩٤-١٩٨.

(٢) احتراز من بعض الأسماء المضافة التي لا تكتسب شيئا من إضافتها نحو: (غيرك) و (ممطرنا).

(٣) السيوطي، **المصدر نفسه**، ٣/١٩٤.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) السهيلي ، **نتائج الفكر**، مصدر سابق، ص ٢١٦، وابن قيم الجوزية، **بدائع الفرائد**، مصدر سابق، ١/١٤٤- ١٤٥.

(٦) السهيلي ،**المصدر نفسه**، ص ٢١٦.

(٧) ابن جني ، **سر صناعة الاعراب**، مصدر سابق، ٢/٤٥٦، والرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢/٢٠٩-٢١٠ وأجاز الرضي، في **المصدر نفسه**، ص ٢٠٩، اضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا مانع من اجتماع التعريفيين إذا اختلفا.

(٨) احتراز يقضيه جواز إضافة (كم) نحو: كم رجل ضربت؟

(٩) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٢/١٢٧، وابن جني، **المصدر نفسه**، ٢/٤٥٣، وابن أبي الربيع، **البسيط في شرح الجمل**، مصدر سابق، ٢/٨٨٣-٨٨٤.

(١٠) الرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢/٣١٣.

(١١) وهذا رأي الفراء والمبرد، ينظر الرضي ، **المصدر نفسه**، ٢ /١١٣.

(١٢) وهذا اختيار ابن مالك، ينظر: الرضي، **المصدر نفسه**، ٢/٣١٣.

(١٣) ينظر : الرضي ، **المصدر نفسه**، ٢/٣١٣، وابن هشام ، **شرح اللمحة**، ١/٢٨٧-٢٨٨.

نوعا الإضافة :

أولا: الإضافة المعنوية (المحضة)[١]:

تفيد أمرا معنويا[٢] معهودا بين المتخاطبين[٣]، فقد تفيد التعريف، إن كان المضاف إليه معرفة[٤]، نحو : (كتاب الطالب جديد) ، أو تخصيصا إنْ كان المضاف إليه نكرة[٥] نحو :(كتاب طالبٍ).

اعترض أبو حيان[٦] على ما ذهب إليه الجمهور مِنْ إفادة الإضافة المعنوية التعريف والتخصيص؛ لأن هذا من قبيل جَعْلِ القسْم قسيماً كون التعريف تخصيصاً، فهو قسمٌ منه. ويرى أنها لا تفيد إلا التخصيص فقط[٧].

وثمة فرق بينهما إذ إن التخصيص أعمٌّ والتعريف أعلى درجاته[٨]، ثم إنَّ التخصيص في النكرات يقلّل الاشتراك فيها[٩]، فلو قلت: (غلام امرأة) ، فالمعنى أنه من مخصصات المرأة دون الرجل أو القوم، فالشيوع باقٍ والاشتراك بادٍ في المعنى.[١٠] أما التخصيص في المعارف فيرفع الاحتمال فيها[١١].

ثانيا: الإضافة اللفظية (غير المحضة):

تفيد أمرا لفظيا هو التخفيف[١٢] لانتفاء الأثر المعنوي فيها[١٣]، وحقيقتها التنكير لمجيئها بعد (رُبَّ)[١٤]، كما في **قول جرير**:[١٥].

---

(١) ومعنى المحضة: الخالصة من تقدير الانفصال ينظر: ابن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ٢٨٦/١.
(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٨٧/٣، **المصدر نفسه**، ٢٦٩/٢-٢٧٠.
(٣) أبو حيان الأندلسي، **تقريب المقرب**، تح: عفيف عبدالرحمن، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٧٣.
(٤) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٤٣/٤، ٢٧٧، وابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٥/٢، وابن جني، **الخصائص**، مصدر سابق، ٢٦/٣، وابن يعيش ، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ١١٨/٢.
(٥) ابن جني، **المصدر نفسه**، ٢٦/٣، وابن يعيش، **المصدر نفسه**، ١٢١/٢، وابن هشام، **أوضح المسالك، المصدر نفسه**، ٨٦/٣.
(٦) في كتابه: **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٥٠٣/٢.
(٧) **المصدر نفسه**.
(٨) القواس، **شرح ألفية ابن معط**، مصدر سابق، ٧٣٤/١.
(٩) الرضي، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٤٠/١.
(١٠) ابن هشام، **شرح اللمحة**، ٢٦٩/٢-٢٧٠.
(١١) الرضي، **المصدر نفسه**، ٤٠/١.
(١٢) المبرد، **المقتضب**، مصدر سابق، ١٤٩/٤، ٢٨٩. والرضي، **المصدر نفسه**، مصدر سابق، ٢٢٦/٢.
(١٣) القواس، **شرح ألفية ابن معط**، مصدر سابق، ٧٣٣/١.
(١٤) المبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٩/٤.
(١٥) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٤٢٦/١-٤٢٧، والفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ١٥/٢، والمبرد، **المصدر نفسه**، ٢٨٩/٤.

يـا رُبَّ غابطِنـا لـو كـانَ يطلبكـم ... لاقـىٰ مبـاعدةً منكـمْ وحِرمانـا

ولوقوعها صفة للنكرة كما في قوله تعـالى[١] ﴿**هدياً بـالغَ الكعبـةِ**﴾ ، فلـولا إرادة التخفيف وتقدير الانفصال في (بالغ الكعبة) ، لما جاز ذلك[٢] ولصحة مجيئها حالا[٣]، كما فـي قول أبي كبير الهذلي[٤]:

فـأتنتْ بـه حـوشَ الفـؤادِ مبطّنـا ... سُـهُداً إذا مـا نـامَ ليـلُ الـهَوْجَلِ

أشكال الإضافة اللفظية:

يتعدد شكل المضاف إضافة لفظية، فقد يكون اسم فاعل نحو: (مررت برجـل ضـارب زيد) ، أو يكون صفة مشبهة نحو:" (مررت برجل حسن الوجه)[٥]. وأما اسم التفضيل المضـاف إلى المعرفة التي هي بعضه فقد اختلف فيه[٦].

انتفاء دلالة الإضافة:

قد تنتفي دلالة الإضافة في الأحوال الآتية:

١) غير وأخواتها[٧] نحو : (مررتُ برجل مثلك) ، لأنها موغلة في الإبهام.

٢) اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال[٨]، **كقول جرير** المتقدّم الذكر.

٣) إذا عطف التركيب الإضافي على مصحوب (كل) نحو : كل شاة وسخلتها والتقدير: وسـخلة لها متلازمتان.[٩]. أو على مصحوب (كم) نحو : كم رجل وأخيه[١٠].

أو على مصحوب (رُبَّ) نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه[١١].

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة المائدة، مدنية، من أية رقم ٩٥.

(٢) سيبويه، **الكتاب** ،مصدر سابق، ١٦٦/١، والمبرد، **المقتضب** ، مصدر سابق، ١٥٨/٤، والزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٩٤، وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، مصـدر سـابق، ٤٥٧/٢، وابـن هشام، **شرح اللمحة**، مصدر سابق، ٢٧١/٢.

(٣) ابن هشام، **أوضح المسالك**، مصدر سابق، ٨٩/٣.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) ينظر : عن ذلك، الرضي ، **شرح الكافية**، مصدر سابق، ٢٢٠/٢، وابن هشام، **شرح اللمحـة**، مصـدر سابق، ٢٧١/٢.

(٦) عن ذلك الخلاف ينظر : ابن هشام، **المصدر نفسه**، ٢١٤/٢-٢١٥.

(٧) المبرد ، **المقتضب**، مصدر سابق، ٤٢٣/٤، والزجاج، **إعراب القرآن**، مصدر سابق، ١٦٥/١، والفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، مصدر سابق، ٨٩،١.

(٨) الزجاجي، **الجمل في النحو**، مصدر سابق، ص ٩٠، وابن أبي الربيع، **البسيط**، مصدر سابق، ١٠٣٩/٢.

(٩) ينظر : ابن الشجري، **أماليه**، مصدر سابق، ٣٠٠/٢، وابن أبي الربيع، **المصدر نفسه**، ١٠٣٩/٢.

(١٠) ابن أبي الربيع، **المصدر نفسه**، ١٠٣٩/٢.

(١١) الرضي، **المصدر نفسه**، ١٢٣٥/٣، وابن الشجري، **المصدر نفسه**، ٣٠٠/٢.

أو على مصحوب (لا النافية للجنس) نحو : لا رجلَ وأخاه[١].

أو على مصحوب (أي)، نحو، أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارِها[٢] ؟

باب العدد :

يأتي العدد مفرداً أو مركباً أو مضافاً ، فإنْ كانَ مفـــرداً وأردت تعريفــه أدخلــت (ال) عليه[٣] ، نحو : قرأت العشرين كتاباً وإنْ كان مركباً وعرَّفتَه فمذهبُ البصريينَ أنْ تُدْخِـــلَ (ال) على الاسم الأول [٤] نحو : أكرمتُ الأحد عشر مجتهداً ؛ لأنه بمنزلة الاسم الواحد [٥] ، ومذهـب الكوفيين [٦]والأخفش تعريفُ الاسمين [٧] نحو: أكرمتُ الأحد العشر [٨] مجتهداً .

وإنْ كان معطوفاً أدخلت (ال) على العدد والمعدود [٩] ، نحو : الأحد والعشرون درهمـــا ، وأجاز قوم : (الأحد عشرين درهما)،تشبيهاً بالأحد عشر درهما، ولا يجوز (أحد والعشـــرون درهما)[١٠].

وإنْ كان مضافاً نحو :ثلاثة أثواب ،عرَّفت المعدود[١١]، لأن العدد يتعرف بالإضافـــة[١٢] وروى الكسائي أن العرب قالت[١٣] : الخمسة الأثواب ؛ وليس بلغة فصيحة [١٤].

وتأسيساً على ما سمع من كلام العرب ، **أقترح تعديل القاعدة لتصبح :**

أ- "يكتسب العدد المركب التعريف بإضافة (ال) التعريفية إلـــى الاســم الأول منـــه ، ويجـــوز إضافتها إلى كلا الاسمين استناداً إلى السماع" .

ب- "يكتسب العدد المضاف التعريف بإضافة (ال) التعريفية إلى المعدود ، ويجوز إضافتها إلـــى العدد استناداً إلى السماع" .

---

(١) ابن أبي الربيع، **البسيط** ، مصدر سابق، ١٠٣٩/٢.
(٢) ينظر : سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ٥٥/٢، وابن ابي الربيع، **المصدر نفسه**، ١٠٣٩/١.
(٣) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ٣٣/٦-٣٤ ، والرضي ، **شـــرح الكافيـــة** ، مصـــدر ســـابق ٣٠٩/٣ .
(٤) الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ٣٣/٢ ، والمبرد ، **المقتضب** ، مصدر ســـابق ، ١٧٦/٢ ، وابـــن يعيش ، **المصدر نفسه** ، ٣٣/٦ .
(٥) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٢٠٦/١ ، وابن جني ، **سر صناعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ٣٦٥/١
(٦) ينظر : ثعلب ، **مجالسه** ، مصدر سابق ، ٥٩٠/٢-٢٩١ .
(٧) الفراء ، **المصدر نفسه** ، ٣٣/٢ ، وابن يعيش ، **المصدر نفسه** ، ٣٣/٦ .
(٨) وذكر ابن جني ، **المصدر نفسه**، ٣٦٥/١ ، أن (ال) هنا زائدة زيادة غير لازمة .
(٩) ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ٩١/٢ .
(١٠) **المصدر نفسه** .
(١١) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ٢٠٦/١ ، والفراء ، **المصدر نفسه** ، ٢٣/٢-٢٤ ، والزجاجي ، **الجمـــل فـــي النحو** ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .
(١٢) **المصدر نفسه** .
(١٣) ينظر : المبرد، **المصدر نفسه**، ١٧٥/٢، والسيوطي ، **الأشباه والنظائر** ،مصدر سابق،١٢٣/٥-١٢٤.
(١٤) السيوطي ، **المصدر نفسه** ، ١٢٣/٥-١٢٤ .

باب التوابع :

أولاً : النعت :

ذهب الجمهور إلى وجوب الموافقة بين النعت والمنعوت ، في أمور عدّة منها ، حصولها – غالباً [١] – من حيث التنكير والتعريف [٢] . فلا يجوز نعت المعرفة بالنكرة أو النكرة بالمعرفة [٣] ، لتناقض معنييهما ، فالنكرة تدل على الشيوع والعموم ، والمعرفة تدل على الاختصاص والتعيين [٤] .

وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة ، إذا كان النعت لمدح أو ذم [٥] . قال تعالى [٦]: ﴿**ويلٌ لكلّ همزةٍ لمزةٍ ، الذي جمعَ مالاً وعدّدَهُ**﴾ فجعلوا (الذي) صفة لهمزة [٧]؛ لأنّ (الذي) أقربُ إلى التنكير منه إلى التعريفِ .

وأجاز الأخفش [٨] ذلك إذا خُصِّصت النكرة قبل الوصفِ [٩] ، وَجَعَلَ منه قوله تعالى [١٠] : ﴿**فآخران يقومانِ مقامَهُما مِنَ الذينَ استحقَّ عليهِمُ الأَوْلَيانِ**﴾ ، فالأوليان صفة لآخران؛ لحصول التخصيص فيها قبل الوصف [١١] .

---

(١) احتراز من وقوع الجملة صفة ، إذ لا تنطبق عليها الموافقة ؛ لأنها لا توصف بالتنكير أو التعريف ، لأنها ذات . ينظر : الرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ٢٩٨/٢ .

(٢) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٨/٢ ، ١٤، ٢٠، والمبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ٢٩٤/٤ ، وابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٣٢/٢ ، والزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق، ١٣ .

(٣) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ١٧/٢ ، ٥٩ ، وابن السراج ، **المصدر نفسه** ، ٣٣/٢ ، والزجاجي ، **المصدر نفسه** ، ص ١٣ ، وابن جني ، **اللمع في العربية** ، مصدر سابق ، ص ٨٢ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد** ، مصدر سابق ، ٩٠٠/٢-٩٠١ ، والقواس ، **شرح ألفية بن معطٍ**، مصدر سابق ، ٧٥١/١ .

(٥) أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ٥٨٠/٢ ، وابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ٤٠٢/٢ .

(٦) **القرآن الكريم** ، سورة الهمزة ، مكية ، الايتان ١-٢ .

(٧) أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ٥٨٠/٢ .

(٨) بينما يقول الأخفش عن الاية الكريمة :
"كأنه قد حدّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى فقال : الاوليان فأجرى المعرفة عليهما بدلاً" .
ينظر : سعيد بن مسعدة الأخفش ، (٢١٥ هـ / ٨٣٠م) ، **معاني القرآن**، تح: فائز فارس، ط٢، ١٩٨١، ٢٦٦/١.

(٩) أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ٥٨٠/٢ .

(١٠) **القرآن الكريم** ، سورة المائدة ، مدنية ، من أية رقم ١٠٧ .

(١١) أبو حيان الأندلسي ، **المصدر نفسه** ، ٥٨٠/٢.

وأجاز أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) أن تتعت المعرفة بالنكرة [١] إذا لم يوصف بها غير صاحبها [٢] ، كما في قوله تعالى [٣] : ﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ** ﴾ ، فالله – جل وعلا – معرفة ، وأحد نكرة "ولكن لما كان (أحد) لم يوصف به غير الله صار معرفة" [٤] .

وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة مطلقا [٥] ، وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خالصا بالموصوف [٦] . **قال النابغة الذبياني** [٧] :

فَبِتُّ كأنّي ساورتْني ضئيلةٌ مِنَ الرقشِ في أنيابِها السمُّ ناقعُ

لم يقبل الجمهور ذلك كله وحمل على الإبدال [٨] .

والأصل في الوصفية أن تقع في النكرة ؛ لتحصل بها الفائدة ، فتقرب من المعرفة [٩]، وإنما وصفت المعارف ؛ لإزالة ما يعرض لها من اشتراك طارئ [١٠] . وقد توصف النكرة بمثلها [١١] نحو قوله تعالى [١٢] : ﴿**وقالَ رجلٌ مؤمنٌ مِنْ آلِ فرعونَ**﴾ ، أو بمعناها [١٣] ، نحو قوله تعالى [١٤] : ﴿ **هذا عارضٌ مُمْطِرُنا** ﴾ ، وقولِنا : مررتُ برجلٍ مثلِك ، أو بالجملة الخبرية

---

(١) ينظر : الزجاجي ، **مجالس العلماء** ، تح : عبد السلام هارون ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، ١٩٦٢ ، ص ١٤٩ .
(٢) ودار خلاف على ذلك ينظر : **المصدر نفسه** ، ١٤٩ – ١٥٠ .
(٣) **القرآن الكريم** ، سورة الإخلاص ، مكية ، الاية الأولى .
(٤) الزجاجي ، **المصدر نفسه** ، ١٤٩ .
(٥) أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ٥٨٠/٢ .
(٦) **المصدر نفسه** ، ٥٨٠/٢.
(٧) زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبياني (ت ٦٠٤م) ، **ديوانه** ، شرح علي أبو ملحم ، ط١ ، دار الهلال ومكتبته، بيروت ، ١٩٩١م ، ص ٧٢ ، وسيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٨٩/٢ .
(٨) السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ١١٨/٣ .
(٩) ابن السراج ، **الأصول في النحو** ، ٢٣/٢ ، والقواس ، **شرح ألفية ابن معط** ، مصدر سابق ، ٧٥١/١.
(١٠) ابن السراج ، **المصدر نفسه** ، ٢٣/٢ ، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ٤٧/٣ ، والقواس، **المصدر نفسه** ، ٧٥١/١ .
(١١) الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص ١٣ ، وابن يعيش ، **شرح المفصل**، **المصدر نفسه** ٥٠/٣، وابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ٤٠٦/٢ .
(١٢) **القرآن الكريم** ، سورة غافر ، مكية ، من اية رقم ٢٨ .
(١٣) وتشمل ما أضيف إضافة لفظية نحو : أسماء الفاعلين والمفعولين ، أو الصفات المشبهة باسم الفاعل ، والأسماء الموغلة في الإبهام (غير وأخواتها) ينظر : الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ١٨٠ ، وابن جني ، **اللمع في العربية** ، مصدر سابق ، ٨٢–٨٣، وابن برهان ، **شرح اللمع** ، مصدر سابق ، ٢١١/١ ، وابن يعيش ، ٥١/٣–٥٢ ،
(١٤) **القرآن الكريم** ، سورة الأحقاف ، مكية ، من أية رقم ٢٤ .

(١) نحو قوله تعالى(٢): ﴿ **وجاءَ مِنْ أقصى المدينةِ رجلٌ يَسْعَى** ﴾، وقولنا: (أَحترمُ رجلاً أخلاقه كريمة)(٣) .

وشرط الموصوف أنْ يكونَ أخصَّ مِنْ الصفة أو مساوياً لها (٤) ؛ "لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حال واحدة" (٥) .

ولعلَّ من جدْوَى ذلك أنَّ الاسم المعرَّف باللام لم يوصفْ إلا بمثله نحو : (قامَ الرجل العالم) أو بالاسم المضاف إلى اسم معرف باللام (٦) ، نحو : (قامَ رجلٌ ذو المال) ؛ "لأنهما متساويان" (٧) .

وبعض الأسماء لا تنطبق عليها الوصفية ، فالضمير لا يوصف (٨) ؛ لأنَّه أعرف المعارف فلا يجوز أنْ يقع تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف (٩) ، ولأنَّه في غاية الإيضاح(١٠)، إذْ لا يُضمرَ – غالباً – إلا بعد أنْ يعرف (١١) .

ولا يوصف كذلك (١٢) ؛ لأنَّه لا يدل على معنى في متبوعه لعدم حاجة بعضها إلى التوضيح(١٣).

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ١٣١/١ ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ٥٢/٣ ، وأبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ٥٩٥/٢ ، والسيوطي ، **الأشباه والنظائر** ، مصدر سابق ، ٨/٣

فإن أردت وصف المعارف بالجمل توسلت بـ (الذي) تقول : جاءني زيد الذي أكرمني ينظر : ابن السراج ، **الأصول في النحو** ، مصدر سابق ، ٣٦١/٢ ، وابن يعيش ، **المصدر نفسه** ، ١٤١/٣ .

(٢) **القرآن الكريم** ، سورة يس ، مكية ، من آية رقم ٢٠ .

(٣) وذهب الرضي إلى أن الجمل لا تكون نكرة أو معرفة لأن التنكير والتعريف من عوارض الذات ينظر : الرضي، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ٢٩٨/٢ .

(٤) الشلوبين ، **التوطئة** ، مصدر سابق ، ١٨٣ ، والقواس ، **شرح ألفية ابن معطٍ** ، مصدر سابق، ٧٥٣/١.

(٥) العكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، مصدر سابق ، ٤٠٥/١ ، وزاد ابن يعيش ، **في شرح المفصل** ، ٥٨/٣ ، ولأن الصفة خبر في المعنى والخبر لا يكون أعمّ من المخبر عنه .

(٦) ركن الدين ، الحسن بن محمد الأستراباذي، (ت ٧١٥هـ/ ١٣١٥م)، **الوافية في شرح الكافية**، تح: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٣، ص ١٦٩- ١٧٠.

(٧) **المصدر نفسه** .

(٨) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ١١/٢ ، وابن السراج ، **الأصول في النحو** ، مصدر سابق ، ٣١/٢.
وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب ، إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم ، لا مطلقاً ، واحتج بالآية الكريمة رقم ٤٨ من سورة سبأ: ((قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب)).
وبقول العرب : (مررت به المسكين) . وبه يأخذ البحث ينظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ٥٩٥/٢ ، والسيوطي، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ١٢١/٣ .

(٩) عبدالله بن علي الصيمري (ق ٤هـ / ق.١م) ، **التبصرة والتذكرة** ، تح : فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٨٢ ، ج١، ص ١٧٢ .

(١٠) العكبري ، **المصدر نفسه**، ٤٠٤/١ ، والقواس ، **شرح ألفية ابن معطٍ**، مصدر سابق ، ٧٥١/١ .

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) الشلوبين ،**المصدر نفسه**، ص ١٨١، والقواس ،**المصدر نفسه**، ٧٥١/١.

(١٣) ركن الدين الأستراباذي، **المصدر نفسه**، ص ١٦٩.

وأسماء الإشارة لا يوصف بها ولا توصف [١] ؛ لأنها جامدة [٢] ، وأجاز أكثر البصريين وابن مالك الوصف بها [٣] ؛ لأنها في حكم المشتق كالحاضر والمشاهد والقريب والبعيد [٤] ، قال تعالى [٥] : ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا** ﴾ .

والأسماء المتوغلة في البناء (أسماء الشرط والاستفهام والآن ، وقبلُ ، وبعدُ ، وما التعجبية) [٦] ، لا تُوصف ولا يوصف بها [٧] .

والموصولات لا تقع وصفاً إلا ما كان في أولها الأداة التعريفية (ال) [٨] .

والعلم يوصف ولا يوصف به ، فهو يوصف بالمضاف إلى مثله نحو : (مررت بزيد أخيك)،وبما فيه (ال) نحو (مررت بزيد الطويل)،وبأسماء الإشارة نحو:(مررت بزيد هذا)[٩]. ولا يُوصَفُ به لأنَّه ليس بتحلية [١٠] .

والاسم المضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف إليه نحو : (مررت بصاحبك أخي زيد) ، وبالألف واللام ، نحو : (مررت بصاحبك الطويل) ، وبأسماء الإشارة نحو : (مررت بصاحبك هذا)[١١]. والاسم المقترن بـ (ال) التعريفية يوصف بمثله وبما أضيف إلى(ال) [١٢].

ثانياً : التوكيد

يرى جمهور البصريين أنَّ النكرات لا تؤكَّد تأكيدا معنويا [١٣] ، فلا يجوز أن تقول :

---

(١) سيبويه ، **الكتاب**، ٧/٢ ، والرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ٣١٥/٢ ، وابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ٤١٩/٢، وهذا رأي الكوفيين والسهيلي ينظر :
السهيلي ، **نتائج الفكر** ، مصدر سابق ، ٢١٤ ، وابن عقيل ، **المصدر نفسه** ، ٤١٠/٢ .
(٢) ابن عقيل ، **المصدر نفسه**، مصدر سابق ، ٤١٠/٢ .
(٣) **المصدر نفسه** ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ١٢١/٣ .
(٤) القواس ، **شرح ألفية ابن معطٍ** ، مصدر سابق ، ٧٥٢/١ .
(٥) **القرآن الكريم** ، سورة الأنبياء ، مكية ، من اية رقم ٦٣ .
(٦) السيوطي ، **همع الهوامع**، مصدر سابق ، ١٢١/٣ .
(٧) **المصدر نفسه** .
(٨) الرضي ، **المصدر نفسه**، ٣١٤/٢ .
(٩) المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ٢٨٢/٤ ، وابن السراج ، **الأصول في النحو** ، مصدر سابق ، ٣٢/٢ ، والرضي ، **المصدر نفسه** ، ٣١٥/٢ .
(١٠) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ١٢/٢ ، والمبرد ، **المصدر نفسه** ، ٢٨٤/٤ .
(١١) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ٧/٢ ، وابن السراج ، **المصدر نفسه** ، والصيمري ، **التبصرة والتذكرة** ، مصدر سابق ، ١٧١/١ .
(١٢) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ٧/٢ ، ١٢ ، والمبرد ، **المصدر نفسه** ، ٢٨٣/٤-٢٨٤ ، والقواس ، **المصدر نفسه**، ٧٥٢/١ .
(١٣) الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ٢٢ ، والعكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، مصدر سابق ، ٣٩٢/١ .

أكلت رغيفا كلّه؛ لأن ألفاظَه[١] معارفُ[٢]، وأجاز الكوفيون والأخفش[٣] وابن مالك[٤] ذلك بشرط حصول الفائدة في المؤكّد بحيث يكون محدودا [٥] ، واستندوا إلى السماع ، فقد رُوِي[٦] عن عائشة أنها قالت [٧] : "ما رأيت رسول الله صام شهرا كلّه إلا رمضان" ، وبناءً عليه **أقترح تعديل القاعدة لتصبح** : "يجوز توكيد النكرات إذا كان المؤكّد محدودا استنادا إلى الحديث الشريف" .

ثالثاً : البدل

لا تُشترط المطابقة من حيث التنكير والتعريف [٨] ، بين البدل والمبدل منه ، فقد يتوافقا تعريفا [٩] أو تنكيرا [١٠] ،فمثال الأول قوله تعالى [١١] ﴿ **اهدنا الصراطَ المستقيمَ ۞ صراطَ الذين أنعمتَ عليهم** ﴾ .ومثال الثاني ، قوله تعالى [١٢] : ﴿ **إنَّ للمتقين مفازاً ۞ حدائقَ وأعْنَاباً** ﴾ .وقد يتخالفان تنكيرا وتعريفا ، أو العكس [١٣] ، وشرط الكوفيون لذلك وصف النكرة ، واتحاد اللفظ بين المبدل والمبدل منه [١] ، خلافا للبصريين الذين أجازوا ذلك دون

---

(١) وأما (أجمعون) فليست جمعا ، إذ لو كانت كذلك لما جاز توكيد المعارف بها ، بل هي صيغة موضوعة لتوكيد المعارف ينظر :
القواس ، **شرح ألفية ابن معط** ، مصدر سابق ، ٧٦٣/١ .

(٢) و (نفس وعين) معرفتان بالإضافة ، و(أجمع وأخواتها) معارف بنية الإضافة – وهذا رأي الخليل – أو بالعلمية ينظر :
سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٢٢٤/٣ ، والزجاجي ، **المصدر نفسه** ، ٢٢ ، وابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ، ٨٦/١ ، والرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ١٢٠/١ .

(٣) وذكر ابن عقيل ، **في المساعد على لتسهيل** ، ٣٩٢/٢ ، أن بعض الكوفيين أجازوا ذلك مطلقا .

(٤) ابن مالك ، **شرح عمدة الحافظ** ، مصدر سابق ، ٥٦٣-٥٦٤ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ١٤٢/٣ .

(٥) أبو البركات الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ٤٥١/٢-٤٥٦ ، ابن مالك ، **المصدر نفسه** ، ٥٦٣-٥٦٤ ، وابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ٣٣٢/٣ .

(٦) واحتجوا كذلك بأبيات شعرية ذكرها السيوطي،في **همع الهوامع**، ١٣٩/٣، ١٤٢، ولم أر إثباتها لسببين:
أ- لأن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، اثبت حجة من الشعر وإن روي بالمعنى.
ب- لأن الأبيات مجهولة القائل كما أوضح ذلك محقق الهمع في حاشيته، ١٣٩/٣، ١٤٢.

(٧) السيوطي ، **المصدر نفسه** ، ١٤٢/٣ ، ولفظه عند أحمد بن شعيب النسائي ، (ت ٣٠٣هـ/٩١٦م) ، **السنن الكبرى** ، تح : عبد الغفار البنداري ، وسيد حسن ، دار الكتب العلمية ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٩١م ، ص ٨٤ ، (ما علمته) .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٤٤١/١ ، والمبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ٢٩٥/٤-٢٩٦ ، وأبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ٦٠٦/٢ .

(٩) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ١٦/٢ ، والمبرد ، **المصدر نفسه** ، ٢٩٥/٤-٢٩٦ ، والزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ٢٣ ، وابن جني ، **اللمع في العربية** ، مصدر سابق ، ٨٧ .

(١٠) الزجاجي ، **المصدر نفسه** ، ٢٣ .

(١١) **القرآن الكريم** ، سورة الفاتحة ، مكية ، الايتان ٦-٧ .

(١٢) **القرآن الكريم** ، سورة النبأ ، مكية ، الأيتان ٣١-٣٢ .

(١٣) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ١٤/٢ ، والمبرد ، **المصدر نفسه** ٢٩٥/٤-٢٩٦ ، والزجاجي ، **المصدر نفسه** ، ٢٣ ، وابن جني ، **المصدر نفسه** ، ٨٧ ، والعكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، ٤١٢/١ .

، واتحاد اللفظ بين المبدل والمبدل منه [١] ، خلافا للبصريين الذين أجازوا ذلك دون شرط[٢] فمثال إبدال النكرة من المعرفة [٣] ، قولك : (مررت بأخيك رجل) ، ومثال إبدال المعرفة من النكرة قولك (مررت برجل محمدٍ) .

رابعاً : عطف البيان

ذهب البصريون إلى أن عطف البيان يجري في المعارف [٤] دون النكرات ؛ لأن الغاية منه إيضاح الاسم المتبوع والنكرة لا يُبيَّن بها غيرها ؛ لأنها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول[٥] .

وخصّه بعض البصريين بالعلم اسما أو كنية أو لقباً [٦] دون سائر المعارف ، وأجازه ابن عصفور في المعارف كلها [٧] .

ولا يشترط فيه – فيما ذهب إليه سيبويه [٨] والجمهور [٩] – أن يكون أخص من متبوعه ، فقد يكون مساوياً له أو أعم منه [١٠] خلافا للزمخشري [١١] وابن عصفور [١٢] ، إذ ذهبا إلى جواز كونه أعرف من متبوعه [١٣] كقولنا : مررت بإنسان رجلٍ .

ثم أجاز [١٤] الكوفيون – وتَبِعَهم الفارسي وابن جني والزمخشري ، واختاره ابن عصفور وابن مالك – جريانه – كذلك – في النكرات [١٥] . ومثّلوا له بقوله تعالى[١٦] :

﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مباركة زيتونةٍ﴾ .

(١) العكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق، ٤١٢/١ ، وأبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب**،مصدر سابق، ٦٢٠/٢ ، **وتقريب المقرب** ، تح : عفيف عبد الرحمن ، ط١ ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ٧٨.

(٢) المصادر السابقة .

(٣) وذكر ابن الحاجب في كتابه : **شرح الوافية نظم الكافية** ، تح : موسى بناي العليلي ، منشورات الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠م ، ص ٢٦٩ ، أن النكرة إذا أبدلت من المعرفة لزمت الصفة حتى تفيد ، وهذا يتعارض مع ما أثبته البحث من كون النكرة الموصوفة تدل على المعرفة.

(٤) ينظر : ابن بابشاذ ، **شرح المقدمة المحسبة** ، مصدر سابق ، ٤٢١/٢ ، وأبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ٦٠٥/٢ ، وابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ٣٤٨/٣ ، وابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ٤٢٣/٢ .

(٥) ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، ٣٤٨/٣ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ١٣٢/٣ .

(٦) ابن عقيل ، **المصدر نفسه** ، ٤٠٤/٢ ، والسيوطي ، **المصدر نفسه** ، ١٣٢/٣-١٣٣ .

(٧) ابن عصفور ، **شرح الجمل** ، مصدر سابق ، ٢٩٧/١ .

(٨) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ١٨٨/٢ ، وفيه يذهب إلى أن (ذا الجمة) من قولنا : (يا هذا ذا الجمة) ، عطف بيان وينظر : ابن هشام ، **المصدر نفسه** ٣٤٩/٣ .

(٩) ينظر : أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، ٦٠٦/٢ ، وابن هشام ، **المصدر نفسه** ، ٣٤٩/٣ .

(١٠) ابن عقيل ، **المصدر نفسه** ، ٤٢٤/٢ .

(١١) ينظر : محمود بن عمر الزمخشري ، **الكشاف** ، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، مكتبة العبيكان، ج١، الرياض، ١٩٩٨،ص٥٨٦. وابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، ٤٢٤/٢ .

(١٢) ينظر : ابن عصفور ، **شرح الجمل** ، ٢٩٤/١ ، وأبو حيان الأندلسي ، **المصدر نفسه** ، ٦٠٦/٢ .

(١٣) ينظر : الزمخشري ،**المصدر نفسه**، ٥٨٦/١. وأبو حيان الأندلسي ، **المصدر نفسه** ، ٦٠٦/٢.

(١٤) وعن هذه الإجازة ينظر :
الزمخشري ، **المصدر نفسه**، ٥٨٦/١. وأبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ،٦٠٥/٢، وابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ٣٤٨/٣، والسيوطي، **همع الهوامع**، مصدر سابق ، ١٣٢/٣ .

(١٥) ينظر : المصادر نفسها .

(١٦) **القرآن الكريم** ، سورة النور ، مدنية ، من اية رقم ٣٥ .

. وأجاز الزمخشري تخالف عطف البيـــان ومتبوعــه تنكـيراً

وتعريفا ، استنادا إلى قوله تعالى [١] : ﴿فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ ومَنْ دَخَلَه كانَ آمِناً﴾ وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين [٢] ويرى أبو حيـــان أن الأولـــى إعـــراب (مقـــامُ إبراهيمَ) خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير : أحدهما [٣] .

وتأسيسا على ما ذهب إليه الكوفيون ومنْ شايعهم **أقترح تعديل القاعدة لتصبح** [٤] :

"يأتي عطف البيان في الأكثر معرفة وقد يجيء نكرة" .

ونخرج من مبحث التوابع أنه على درجات ، وقد كان النحاة على وعـــيٍ تـــامٍ بمراتـــبِ المعارف ومراتب توابعها ، وقد قارب أكثرهم من دقة التبعية وصفات ما خرج منها على أمـــرٍ لا يلتبس به غيره ، ولا يدخل فيه ما ليس منه .

باب الممنوع من الصرف :

أولاً : محاولة لاكتناه الظاهرة :

العربية لغة معربة ، وإعرابها يتخذ صوراً متباينة تتنـــــاقل بيـــن الإعـــراب والبنـــاء ، فالإعراب – بمعناه الخاص – يتقلّد صوراً تشهد بتعدد ظاهر له ، فهو – كما يبدو – ابتدأ بنظـــام إعرابي ثلاثي [٥] اختزل [٦] إلى نظام ثنائي في باب (الممنوع من الصرف) .

وهذا الاختزال أقيم على موازنة بين إعراب الممنوع [٧] ، وإعراب المثنـــى ، وجمـــع المذكـــر السالم على اختلاف صورة العلامة ؛ فإعرابها جميعاً يقوم على توحّد إعرابي في حالتي النصـــب والجر [٨] .

ولا يأخذ البحث بهذه الموازنة ، والأولى أن يقال : هكذا نطقت العرب .

---

(١) **القرآن الكريم** ، سورة آل عمران ، مدنية ، من آية رقم ٩٧ .

(٢) ينظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب**، مصدر سابق، ٦٠٥/٢ ، **والبحر المحيط** ، مصدر ســـابق ، ١٠/٣ ، وابن عقيل ، **المساعد على شرح التسهيل** ، مصدر سابق ، ٤٢٤/٢ .

(٣) أبو حيان الأندلسي ، **المصدر نفسه** ، ١٠/٣ .

(٤) وألمح ابن عصفور في كتابه ، **شرح الجمل** ، ٢٩٤/١ . وابن عقيل، في كتابـــه، **المســـاعد علـــى شـــرح التسهيل** ، ٤٢٤/٢، إلى ضرورة تعديل القاعدة .

(٥) فنظام الحركات في العربية يشمل الضمة والفتحة والكسرة ، وما السكون إلا سمة دالة على تجرد الكلمة من الحركة .

(٦) ابن الحاجب ، **الإيضاح في شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ١٢٤/١ .

(٧) أينما ترد هذه الكلمة في هذا المقام فإنما تعني : (الممنوع من الصرف) .

(٨) أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، مصدر سابق ٢٧٣-٢٧٤ ، والرضي ، **شرح الكافيـــة** ، مصـــدر سابق ، ١٠٣/١ .

وتبيان العلاقة بين النظام الإعرابي والممنوع من الصرف ، مقصد ملّح يقتضيه نظام الإعـــراب بمفهومه الخاص ، وأبواب النحو المختلفة ، ومن العسير تحديد تلك العلاقة لاحتدام الخلاف بيـــن النحاة في الممنوع من الصرف [١] .

فالثابت – في الواقع اللغوي – وجود أسماء منطوقة بطريقة تغاير ما شـــاع فـــي الأداء اللغوي ، وتنحصر هذه المغايرة في فقدان وجهين [٢] من أوجه التكامل الإعرابي [٣] للاســـم[٤] في حالة تركيبة معينة .

ثم افتراق النحاة في وضع تسمية دالة على فحوى الباب تضمن وضوحاً لمعالم التفكـــير النحوي ، فبعض النحاة يسميه [٥] (باب ما يجري ومالا يجـــري) ؛ لأن صـــرف الاســـم يعنـــي إجراءه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث والتنوين [٦] .

وافتراقهم كذلك في تحديد دلالي موحَّد ، لمصطلح (الصرف) يضمن توحداً مماثلاً فـــي الرؤى النحوية ، فقد تباينت المذاهب التي حاولت رسم معالمه وتفسيره ، وهذا التباين أثـــر فـــي فهم آلية المنع أو عدمه [٧] .

فالمذهب الأول يرى أن الصرف هو التنوين لا غير [٨] ، والجر تابع لـــه [٩] ، والدليـــل على تبعيته [١٠] عوده عند الضرورة[١١] ، ودخوله على الاسم المعرَّف بالأداة أو الإضافـــة[١٢]. **والمذهب الثاني** يرى أن الصرف هو تضام التنوين والجر [١٣] ، اســـتناداً إلـــى دلالـــة كلمـــة

---

(١) فوزي الشايب ، **منع الصرف** ، مرجع سابق ، ص ٦٩٨ .
(٢) وهما الجر بالكسرة وثبات التنوين .
(٣) والإعراب هنا مقابل البناء .
(٤) فالأصل في إعراب الأسماء المفردة تعاقب الحركات الثلاث عليها في سياق تركيبـــي معـــرَّف بـــالأداة أو الإضافة ، وتعاقبهما والتنوين في تركيب تنكيري .
(٥) ينظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ١٠٢/٣ ــ ١٠٩ ، ١٨٩ ، والمبرد، **المقتضب** ، مصـــدر سابق ، ٣٠٩/٣ .
(٦) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ٥٧/١ .
(٧) عوض المرسي ، **ظاهرة التنوين** ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ .
(٨) وهذا يومىء إلى عدّ التنوين علامة للصرف ينظر : أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣ .
(٩) أبو البركات الأنباري ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٣ .
(١٠) وقيل : إن منع الجر بالكسرة أصلاً لا تبعاً للمشابهة بين الاسم الممنوع والفعل الذي لا يجر ولا ينـــوّن ، ينظر : أبو البركات الأنباري ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٣ .
(١١) ينظر : العكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، مصدر سابق ، ٧٢/١-٧٣ .
(١٢) ودخول الجر على هذا التركيب الإضافي يجعل الاسم منصرفاً أو في حكم المنصرف ، إذ يصف بعـــض النحاة هذا التركيب بـــ (الواسطة) ، فلا يسمى منصرفاً لانتفاء التنوين ، ولا غير منصرف لانتفاء العلـــة المانعة ، ينظر : ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر ســـابق ، ٣٥٩/٢ ، والعكـــبري ، **المصـــدر نفســـه** ، ٧٢/١-٧٣ .
(١٣) العكبري ، **المصدر نفسه** ، ٧٢/١-٧٣ .

(الصرف) اللغوية على التقليب والتغيير في جهات مختلفة [١] ، وعليه فالجر من الصرف يزيد تقليب الكلمة [٢] .

والمذهب الثالث يرى أن الصرف هو التنوين وحدَه [٣] ؛ لأنه يلحق آخر الاسم [٤] ، استناداً إلى أصل الاستعمال الدلالي للكلمة ، إذ الأصل فيها أن تطلق على الصوت الذي يصدر عن البَكْرة [٥] أو القلم [٦] .

ثم وجود تعليلات لما ثبت تمثله في الواقع اللغوي الشائع تنزع إلى عقد مشابهة [٧] بين عناصر النحو بعضها ببعض حيناً أو إلى مقاربة صوتية [٨] أو عقلية [٩] حيناً أخرى .

وهذا التآلف التعليلي أسهم في زيادة تفريعِ الموضوعاتِ بما لا يلزمُ المتكلمِ والاستعمالِ الجاري. وتضافر هذه الإشكاليات أدى ببعض الدارسين أنْ يصف دراسة الممنوع بالاعتباطية[١٠] ، وأنّه لا يخرج عن كونه عملية زخرفية للكلم [١١] .

ومنتهى القول تحديد فهم واضح لمعنى المنصرف ، فالاسم المنصرف [١٢] : هو ما دخلته الحركات الثلاث والتنوين[١٣] ، سواء أكان دخولهما عليه ظاهرا [١٤] نحو : رأيت فلاحاً ، أم غير ظاهر [١٥] نحو : هذا موسى ، وسلمت على عيسى ، وفي المقابل فالممنوع من الصرف [١٦] ما لم تدخله الكسرة جراً أو التنوين [١٧] .

---

(١) محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم ، (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م) ، **شرح الألفية** (د.ت)، ص ٢٤٥ ، وابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة (ص ر ف).
(٢) العكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب**، مصدر سابق ، ٧٢/١ .
(٣) العكبري ، **المصدر نفسه** ، ٧٢/١ .
(٤) **المصدر نفسه** ، ٧١/١ .
(٥) **المصدر نفسه** .
(٦) **المصدر نفسه** ، وابن منظور ، **لسان العرب** ، مصدر سابق ، مادة (ص ر ف).
(٧) ومعنى المشابهة هنا : مشابهة الاسم للفعل .
(٨) أي : الارتكاز إلى مبدأ الخفة والتقف .
(٩) أي : الارتكاز إلى مبدأ الأصالة والفرعية .
(١٠) عفيف دمشقية ، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي** ، ط١ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ١٥٣.
(١١) فوزي الشايب ، **منع الصرف** ، مرجع سابق ، ص ٧٤٥ .
(١٢) ويسمى المتمكن الأمكن أي المترسخ في الاسمية ينظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، ٥٧/١ .
(١٣) ابن يعيش ، **شرح المفصل**،مصدر سابق، ٥٧/١ .
(١٤) **المصدر نفسه** .
(١٥) ابن يعيش، **المصدر نفسه**، ٥٧/١.
(١٦) ويسمى غير المتمكن ينظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ١١٤/٤ .
(١٧) ابن يعيش : **المصدر نفسه** ، ٥٧/١-٥٨.

ثانياً : علل المنع بين الثابت والمحدث :

توافق النحاة في تقديم تعليل لمنع بعض الأسماء من الصرف ، فالعلة الرئيسة المانعة من صرف تلك الأسماء هي مشابهتها الأفعال [١] ، التي لا يدخلها التنوين [٢] ؛ لثقله [٣] النطقي [٤] الناتج من قلة تداولها موازنة بالأسماء [٥] .

بالإضافة إلى تآلف فرعي [٦] ثنائي – غالبا[٧] – مشتق من علل تسع محصاة [٨] بالاستقراء [٩] ومجموعة في قول الشاعر: [١٠]

جمعٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومَعْرِفةٌ ... وعُجْمَةٌ ثُمَّ عَدْلٌ ثمَّ تركيبُ

والنونُ زائدةٌ منْ قبلِها ألِفٌ ... ووزنُ فِعْلٍ وهذا القولُ تقريبُ

أو توحد [١١] عِلّيّ يقوم مقام [١٢] التآلف الثنائي .

واستند النحاة في تعليلهم إلى مبدأ الأصالة والفرعية ، فاجتماع علتين في الاسم الممنوع يدل على اجتماع فرعين من تسعة فروع [١٣] ، فالتعريف مثلا فرع على التنكير [١٤]، والتأنيث فرع على التذكير [١٥] ، وهكذا [١٦] .

سَعَتْ الرؤى النحوية الناقدة ، قديمُها وحديثُها ، إلى استجلاء العلل المانعةِ منَ الصرف ، فقد حاول السهيلي (ت ٥٨١ هـ) أنْ يقدّمَ رؤيةً مبكرةً عنْ العلل المانعة للصرف ، فهي عنده

---

(١) ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ، ٦٤/١ ، والرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ١٠٢/١ .
(٢) أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣ .
(٣) ومع ثقلها النطقي فهي فروع في الأسماء حيث إنها – في أحد القولين – مشتقة من المصادر (الأسماء) ، وأنها تقوم بذاتها بل تحتاج إلى اسم يأتلف معها ينظر : أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٣ ، **والإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ١٦-٧/١ .
(٤) أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية، **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٣ .
(٥) عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد** ، مصدر سابق ، ٩٧٨/٢ .
(٦) ابن هشام ، **شرح قطر الندى**، مصدر سابق ، ص ٥٤ .
(٧) احتراس يقتضيه وجود أكثر من علة مانعة مثل (أذربيجان) بمعنى بيت النار ، ففيها خمس علل هي : العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون ، ينظر : ابن جني ، **المصدر نفسه** ، ١٨١/١ .
(٨) أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٢ .
(٩) ينظر : السيوطي ، **الأشباه والنظائر** ، مصدر سابق ، ٦٠/٣ .
(١٠) ينظر : أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٢ .
(١١) ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ٥٩/١ .
(١٢) وذلك كالجمع المتناهي مما كان على وزن (مفاعل) و (مفاعيل) ينظر : الرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ١١/١ .
(١٣) الزجاج ، **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، تح : هدى قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة التراث الإسلامي ، القاهرة، ١٩٧١ ، ص٢ .
(١٤) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد**، **المصدر نفسه** ، ٩٦٤/٢ .
(١٥) **المصدر نفسه** .
(١٦) وللإفادة ينظر : ابن الحاجب ، **الإيضاح في شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ١٢٧/١ .

تُرَدُّ إلى استغناء الأسماء الممنوعة ، عن التنوين الدال على الانفصال ، والإشعار بأنها غير مضافة إلى ما بعدها [١] . واتكأ في نظرته إلى العلل ، إلى المبادئ الآتية :

(أ) مدى اطراد العلل :

فالعلل تتميز بعدم الاطراد،لوجود أسماء مضارعة للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة[٢]، ومع ذلك فهي مصروفة . ثم وجود كلمات تخرج عن نطاق علة ما ، نحو : (مسلمة) ففيه الوصفية والتأنيث ، وهو مع ذلك منصرف [٣] ، فهذا التمثُّل – وغيره – كسرٌ للعلة [٤] .

(ب) عدم شمولية العلل للواقع اللغوي :

فقد يوجد المنع مع انعدام العلة [٥] ، من ذلك قولنا : (أبو قابوس) "فليس فيه إلا التعريف وقد منع الصرف ؛ لأنه عربي مشتق من القَبْسِ .." [٦] .

(جـ) التفسير اللغوي بالمقابلة [٧]:

فثمة أسماء تشبه الأفعال لكنها غيرٌ خاضعةٍ لقاعدةِ المنْع ، مما جعلَ السُهيلي يطرح هذه المسألة عن نقلها وطبيعته [٨] .

يقول : "أثقلٌ حسي هو أم ثقلٌ عقلي ؟ فإنْ كانَ ثقلاً يُدرَك بحاسة اللسان أو السمْع فأيهما أثقل على الحاستين : (الفرزدق) و (شمردل) أم سعاد وتيماء وزينب [٩] ؟ وإنْ كانَ ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد في النفس ، فلا شك أن قولك : همٌّ وغمٌّ وسخط وبلاء أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء .." [١٠] فكيف يكون الثقيل منصرفاً والخفيف ممنوعاً [١١] .

---

(١) السهيلي ، **الأمالي** ، تح : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ص ٢٤-٢٥ .
(٢) والمقصود هنا : اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، وقد أشار إبراهيم مصطفى في (**إحياء النحو**) ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ ، وأحمد الجواري ، في (**نحو التيسير**) ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م ، ص ١١٦-١١٧ ؛ إلى هذا الثبت اللغوي ، دون ردّه إلى السهيلي .
(٣) السهيلي ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٠ .
(٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢١ .
(٥) **المصدر نفسه** .
(٦) **المصدر نفسه** .
(٧) ونعني به : أن نقدم تفسيراً ناقداً لظاهرة لغوية ما ، بالاعتماد على أسس لغوية ونحوية مشابهة في مواقف لغوية معينة .
(٨) السهيلي ، **المصدر نفسه**، ص ٢٢ .
(٩) **المصدر نفسه** .
(١٠) **المصدر نفسه** .
(١١) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣ .

وصفوة القول أن السهيلي قدّم تعليلاً للأسماء الممنوعة ينـــأى عـــن التعقيـــد التعليلـــي والتلاعب العقلي ، فعلة المنع عنده السماع [١] ، والاستغناء عن التنوين علم الانفصال [٢] .

وردّ عفيف دمشقية – من المحدثين – علة المنع من الصرف إلى المتكلم نفسه [٣] ، فـــهو يلجـــأ إلى الصرف أحياناً ، وإلى المنع أحياناً أخرى حفاظاً على الموسيقى [٤] الملازمة للعربية .

ويرى عوض المرسي–وتبعه إميل يعقوب – أن العلة تتمثل في عبارة(هكذا نطقـــت العـــرب) ، وعلينا محاكاتهم [٥] .

ومنتهى تعليل الممنوع في تصور فوزي الشايب إلى ترابط اللغة الشـــعرية والســـياق [٦] وما يعرض للكلم من خلاله [٧] . فالمتكلم ينزع إلى صرف بعض الأسماء أو منعـــها [٨] ، طلبـــاً للخفة [٩] اللفظية الموصلة إلى تحقيق انسجام موسيقي محبب إلـــى النفـــس [١٠] . والشـــاعر – بوصفة متكلماً – ينزع إلى ذلك إقامة للوزن الشعري وإيقاعه [١١] ، حتى مرنت علـــى لســـانه ، فراجت وصار لها دوران في الأداء اللغوي [١٢] ، إذ للشعر تأثير فـــي النـــاس بشـــكل أكـــثر ، وانتشار بينهم بشكل أسرع [١٣] .

وحقيق بالبحث الإشارة إلى تماس بائن بين رؤية الشايب [١٤] ورؤية سابقيه مـــن نحـــاة ودارسين محدثين ، فقد استند إلى مبدأ صوتي كثيراً ما كرره النحاة وهو مبدأ الخفـــة أو الثقـــل المصاحب للفظ ، ولم يخرج عن إطار عفيف دمشقية الذي ردّ المنع إلى الحفاظ على الموســـيقى الملازمة للعربية ؛ فالافتراق الجوهري بينهما مُنتفٍ لتوحد النتيجة ، ثم إن الباحثين كليهما ارتكـز إلى قولٍ لابن جني ردّ فيه العلة الرئيسة في كافة الأبواب النحوية – بما فيها بـــاب الممنـــوع – إلى المتكلم نفسه [١٥] .

---

(١) السهيلي، **الأمالي**، مصدر سابق، ص ١٩ .
(٢) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤–٢٥ .
(٣) عفيف دمشقية ، **أثر القراءات** ، مرجع سابق ، ص ١٦٦–١٦٧ .
(٤) **المرجع نفسه** .
(٥) عوض المرسي ، **ظاهرة التنوين** ، مرجع سابق ، ص ١٤٢–١٥٤ ، وإميل يعقوب ، **الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي**، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٤٢ .
(٦) فوزي الشايب ، **منع الصرف** ، مرجع سابق ، ص ٧٤٦ .
(٧) **المرجع نفسه** ، ص ٧٤٣ .
(٨) **المرجع نفسه** ، ص ٧٤٤، ٧٤٧ .
(٩) الزجاج ، **ما ينصرف** ، مصدر سابق ، ص ١ .
(١٠) فوزي الشايب، **المرجع نفسه** ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٦ .
(١١) ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ، ١/١١٠ .
(١٢)ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق، ١/١١٠.
(١٣) فوزي الشايب ، **المرجع نفسه** ، ص ٧٤٦–٧٤٧ .
(١٤) ومن الإنصاف أن أذكر تخالفاً بين نظرته ونظرة النحاة ، فهم جعلوا أمر المنع أمراً ذاتياً في الكلمة يتعلـــق بينها الشكلية أو فصيلتها النوعية بمنأى عن السياق . يؤنس : فوزي الشايب ، **المرجع نفسه** ، ص ٧٤٣.
(١٥) ابن جني ، **المصدر نفسه** ، ١/١١٠–١١١ .

وفي ضوء هذه الرؤى المتباينة ، ظهرت دعوة نادت بإلغاء ما لا يلزم من العلل[١]، والتمارين غير العملية[٢] ، لأنها تقوم في جلها – على افتراضات [٣] غير متمثلة – في الغالب[٤] – أدائيا [٥] .

ومن افتراضاتهم[٦] : فإن سميت رجلا بـ (ضارب) .. أو سميته بـ (ضربوا) أو بـ (مسلمين) ، أو بـ (رجلين) أو بـ (سُعاد) أو بـ (أمس).. صرفته كذا ومنعته كذا .. فهذه الأمثلة المتصنعة [٧] والمفترضة تنأى عن الاستعمال المعيش بشكل دائر، أو تتبثق عن ترف نحوي .

ثم هل هذه الدُرْبَة العقلية تُفيدُ في تعليم الناشئة من أبناء العربية ؟ وأيةَ صعوبةٍ يواجهها متعلمُ العربية من غيرِ أبنائها حين يصطدمُ بمثلِ هذه المفترَضَاتِ ؟ إذ يتجاذب بين اتجاهين متعاكسين :

الأول : معارض للواقع المعيش ، والآخر ثابت متوارث وهذا يوقعه في حيرة ملموسة تجعل من بلورته لصورة فضلى للعربية أمراً شائكا .

وبعد أنْ أوجزتُ عرض مفهوم العلل المانعة من الصرف ، وبعض ما قيل عنها ، فسأحاول تبيُّن علة (العلمية) ، وعلاقتها بغيرها من العلل ، فهي تتسبك[٨]مع علة أو أكثر[٩]

---

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء (ت ٥٩٢هـ / ١١٩٦م) ، **الرد على النحاة** ، تح : شوقي ضيف ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٧٢ ، ١٤١ .

(٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٨ .

(٣) وباب الممنوع من الصرف مليء بمثل هذه الافتراضات التي تدل على تمرس النحاة في التمارين العقلية غير العملية ، وتدل على ترف ذهني سائغ في علم النحو .

(٤) احتراز من انتقال بعض الأسماء المفترضة إلى التسمية نحو : (عمران) مما يشهد لها بحضور في الواقع اللغوي .

(٥) إسماعيل عمايرة ، ' **التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم**'، ضمن كتاب : بحوث الإستشراق واللغة ، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٦م، ص ٧٦.

(٦) ينظر عنها : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٢٠٦/٣ ، ٢٠٩، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٨٤.

(٧) فالنحوي يضع شواهده كلما أعوزه الشاهد القديم ، وهذا دليل على استقرائهم الناقص لكلام العرب ، ينظر : إبراهيم السامرائي، **النحو العربي، نقد وبناء**، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٨) عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد** ، مصدر سابق ، ١٠٠٣/٢-١٠٠٤ ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ٦٩/١ .

(٩) احتراز من (أذربيجان) ، إذ توافرت فيها خمس علل مانعة هي : العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتين .

من العلل الآتية : العجمة ، والتأنيث [١] ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتين ، مما يؤدي إلى منع ما انطبقت عليه من الأسماء ، فإن نكرتها صرفتها لزوال علة العلمية (التعريف) [٢] .

ولطبيعة العلم الصرفية أثر في صرفه أو عدمه ، فالعلم الثلاثي ساكن الوسط يصرف لخفته [٣] ؛ وتمكنه في الكلام [٤] نحو قوله تعالى [٥] : ﴿ **إِنَّا أرسلنا نوحاً إلى قومِه** ﴾، وما كان على مثال الفعل نحو : (أفكل) [٦] ، إن سمي به ، أو نحو : (يزيد) و (تغلب) ، فإنه يمنع معرفة وصرف نكرة [٧]؛لأن اجتماع التنوين والتعريف يؤدي إلى ثقل نطقي[٨] يزول بالتنكير[٩].

قدّم النحاة تصوراً لما انسبك مع العلمية من علل ، فالعجمة [١٠] تتميز بثقل نطقي نتيجة لقلة تداوله [١١] على الألسن ، وبمخالفتها البناء اللغوي للعربية ، لتقارب مخارج بعض صوامتها[١٢] .

والمؤنث بالتاء المربوطة يصرف نكرة ويمنع معرفة [١٣] ، وما أنّث بالألف يمنع نكرة ومعرفة[١٤] ؛ لملازمته التأنيث [١٥] ، مما يزيد الاسم ثقلاً نطقياً [١٦] ؛ ولأن الاسم ينبني معها

---

(١) فإن جُمعتْ الأعلام المؤنثة صرفت للدلالة على الشيوع . ينظر : ركن الدين الأستراباذي، **الوافية في شرح الكافية**، مصدر سابق، ص ٣٠.
(٢) ابن يعيش ، **شرح المفصل**، مصدر سابق ٦٩/١ .
(٣) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق، ٢٢١/٣ .
(٤) **المصدر نفسه** .
(٥) **القرآن الكريم** ، سورة نوح ، مكية ، من الاية الأولى.
(٦) **جاء في لسان العرب** ، لابن منظور ، مادة (ف ك ل) : "... الأفكل رعدة تعلو الإنسان ولا فعل له ..."
(٧) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ٢٢١/٣ .
(٨) **المصدر نفسه** ، ١٩٤/٣ ، ١٩٨ .
(٩) **المصدر نفسه** ، ١٩٨/٣ .
(١٠) اشترط النحاة في العلم الأعجمي أن يكون علما شخصيا في لغته الأولى ، وتحرك أوسطه ، وزيادته عن ثلاثة أحرف ، ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٢٣٥/٣ ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ٦٦/١ .
(١١) ابن يعيش ، **المصدر نفسه** ، ٥٧/١ .
(١٢) السيوطي ، **المزهر في علوم اللغة** ، ضبطه وشرحه : محمد جاد المولى وعلي البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ج١، ص ١٩١ ، ٢٧١ .
(١٣) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ٢٢٠/٣ .
(١٤) عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد** ، مصدر سابق ، ٩٨٤/٢-٩٨٦ .
(١٥) ابن يعيش ، **المصدر نفسه** ، ٥٩/١ .
(١٦) **المصدر نفسه** .

فتصير أحد حروفه [١] المكونة لبنية الكلمة [٢] ، ولإحداثها تغيراً ملموساً في بنية الكلمة عند إرادة تأنيثها [٣] ، ولأن التنوين يستدعي حذف ألف التأنيث الذي جيء به لأداء وظيفة نحوية ، فبقاؤها أحرص من بقاء التنوين [٤] .

فإن كان تأنيثه معنوياً وزاد على ثلاثة أحرف انصرف نكرة ومنع معرفة [٥] . وإن كان ثلاثياً متحرك الوسط نحو : (سَمَر) ، لم ينصرف مطلقاً [٦] ، فإن كان ساكنه جاز فيه الأمران[٧] : المنع للتأنيث والتعريف وهو الأجود ، والصرف لخفته.

وما كان على وزن الفعل [٨] نحو : (أحمد) ، فلا ينصرف معرفة ؛ لاجتماع التعريف ووزن الفعل ، أو نكرة ؛ لاجتماع الوصفية ووزن الفعل ؛ ولأن "الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال" [٩] ، وهذا التماثل في الوزن يشير إلى مشابهتها الأفعال [١٠] .

وأجاز الأخفش [١١] صرف (أفعل) المسمى به عند تنكيره ؛ لزوال الوصفية عنه بالتسمية ، وبقاء علة واحد غير موجبة للمنع . والصحيح أنه لا ينصرف ، لأنه إذا نُكِّر رجع إلى الأصل وهو الوصف ، فيجتمع وزن الفعل والوصف.

فإن سميت وقصدت المفاضلة ، وكان خالياً مِنْ (مِن)[١٢] . "ثم نكَّرتَه صرفتَه قولاً واحداً لعدم شبه أصله ،وإنْ كان مقترناً بـ (مِن) ثم نكَّرته منعته قولاً واحداً" [١٣] ، حتى في

---

(١) خلافاً للتاء المربوطة ، فإن بناءها يحمل – غالباً – على الطروء وقلت : غالباً ، احتراز من ملازمتها بعض الكلمات مثل (حجارة) ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ١١٢/١ .
(٢) ابن يعيش ، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٥٩/١ ؛ لاحظ : (أحمر – حمراء) ، (أفضل – فضلى).
(٣) إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق، ص ١٩١ .
(٤) الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص ٢٢٢ وعبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد** ، مصدر سابق، ٩٨٩/٢-٩٩٠ .
(٥) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٢٤٠/٣ ، وعبد القاهر الجرجاني ، **المصدر نفسه**، ٩٩١/٢.
(٦) سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ٢٤٠/٣ ، والزجاجي ، **الجمل في النحو** ، ٢٢١ .
(٧) ينظر : سيبويه ، **المصدر نفسه** ، ٢٤٠/٣ ، وعبدالقاهر الجرجاني ، المصدر نفسه، ٩٩٣/٢-٩٩٤، والعكبري، **اللباب في البناء والإعراب** ، مصدر سابق ، ٥٠٨/١ .
(٨) سيبويه ، **المصدر نفسه**، ٢٠٣/٣ .
(٩) **المصدر نفسه** ، ١٩٢/٣ .
(١٠) **المصدر نفسه** ، ١٩٣/٣، ١٩٧ .
(١١) ينظر : أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤ .
(١٢) ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ٢٨/٣-٢٩ .
(١٣) **المصدر نفسه** .

الضرورة [١] ، وهذا مذهب الكوفيين ، واستدلوا بعدم سماعه مع كثرة تداوله [٢] ؛ لأن (مِن) قويت بها العلة لمعاقبتها اللام والإضافة اللذين يعاقبان التنوين [٣] .

وما كان علما منتهيا بألف ونون زائدتين ، فإنه يمنع معرفة ويصرف نكرة [٤] وما كان علما معدولاً على وزن(فُعل) أو (فعال) مثل (عمر) أو (حذام) ؛ فإنه يمنع – غالباً- معرفة ويصرف نكرة [٥] ، وما كان علما مركبا تركيبا مزجيا ، فإنه يمنع معرفة ويصرف نكرة [٦]. ومجمل ما ينصرف نكرة دون المعرفة [٧] :

١) كل علم أعجمي زاد على ثلاثة أحرف (إبراهيم)

٢) كل علم آخره ألف ونون زائدتان (مروان)

٣) كل علم مؤنث على ثلاثة أحرف متحركة (سَمَر)

٤) كل علم آخره تاء التأنيث (فاطمة)

٥) كل علم مؤنث تأنيثاً معنوياً زاد على ثلاثة أحرف (سعاد)

٦) كل علم على وزن الفعل (يزيد)

٧) كل علم معدول من فاعل (عمر)

٨) كل علم آخره ألف الإلحاق (علقى)

٩) كل علم ركّب تركيبا مزجيا (حضرموت)

ثالثاً : كسر القاعدة :

يصرف جميع مالا ينصرف ، إذا دخلت عليه (ال) أو أضفته [٨] قال تعالى[٩] :

﴿**وأنتم عاكفونَ في المساجدِ**﴾ ،وقال[١٠]: ﴿**لقد خلقنا الإنسانَ في أحسنِ تقويمٍ**﴾

وهي –عندئذ– لا تسمى منصرفة ؛ لبقاء المانع وهو شبه الفعل ، ولا غير منصرفه؛ لأن امتناع التنوين ليس لكونه لا ينصرف ، بل لدخول (ال) ، وقيل : هي واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه [١١] .

---

(١) ابن الحاجب ، **الإيضاح في شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ١٤٨/١ .
(٢) **المصدر نفسه** .
(٣) **المصدر نفسه** .
(٤) الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ .
(٥) الزبيدي ، **الواضح** ، ص ١٦٠ ، وابن جني ، **اللمع في العربية** ، مصدر سابق ، ١٥٦ .
(٦) الزجاجي ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٢ .
(٧) **المصدر نفسه** ، ٢٢٠-٢٢٣ .
(٨) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٢٣/١ ، وابن هشام ، **شرح اللمحة** ، مصدر سابق ، ٣٥٢/٢ .
(٩) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة ، مدنية ، من اية رقم ١٨٧ .
(١٠) **القرآن الكريم** ، سورة التين ، مكية ، الاية رقم ٤ .
(١١) ابن جنى ، **الخصائص** ، مصدر سابق ، ٣٥٩/٢ ، وعبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد** ، مصدر سابق ، ٩٦٧/٢ .

وقد تصرف بعض الأسماء الممنوعة من الصرف ، بتغير في بنيتها الشكلية ، باستخدام مورفيمات صرفية كزيادة مورفيم التصغير في حشو الكلمة الممنوعة [١] ، مع مراعاة تغيير ما يلزم .

وآلية التصغير تؤثر في الكلمة الممنوعة تأثيراً جزئياً [٢] لأنها لا تحدث عدولاً إلى الصرف في بعض الأسماء كالمؤنث المختوم بالألف [٣] أو العلم الأعجمي [٤] ، أو التركيب المزجي [٥] ، أو ما شابه الفعل ، فالمنع باقٍ لبقاء السبب [٦] .

وقد يصرف الاسم الممنوع في لهجة [٧] تجيز ذلك مطلقاً [٨] ، ومردّ ذلك إلى لغة الشعراء التي تصرف الممنوع – غالباً – [٩] إقامة للوزن والقافية [١٠] ، حتى إذا تمرنت عليه ألسنتهم [١١] ودرج وشاع ، وأصبح إرثاً لغوياً ، له دورانه، في حيّز مكاني معين ، دلّ على سعة العربية.

وقد وُظّف هذا الثبت اللهجي في القراءات القرآنية،فالقارئ حين يقرأ[١٢]قوله تعالى[١٣]: ﴿ **إنا اعتدنا للكافرين سَلاسلاً وأغلالاً** ﴾ ، فإنه يفيد من ذلك الثَبَتِ ؛ ليضمنَ تناسباً صوتياً [١٤] يقتضيه السياق [١٥] .

---

(١) ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ٤١/٣ ، وابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ١٣٥/٤ .
(٢) فالتصغير يزيل أحد السببين ينظر : ابن عقيل ، **المصدر نفسه**، ٣٦/٣ .
(٣) ابن عقيل ، **المصدر نفسه** ، ٤١/٣ .
(٤) **المصدر نفسه** .
(٥) **المصدر نفسه** .
(٦) السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ١٢٠/١ .
(٧) استناداً إلى ما رواه الكسائي والأخفش ينظر :
الرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ١٠٧/١ ، وابن عقيل ، **المصدر نفسه**، ٤٤/٣ .
(٨) وقيل : إلا (أفعل منك) ينظر : أبو حيان الأندلسي ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ٣٣٦/٨ ، ٣٩٨ .
(٩) الرضي ، **المصدر نفسه**، ١٠٦/١-١٠٧ .
(١٠) **المصدر نفسه** .
(١١) **المصدر نفسه** .
(١٢) وهي قراءة نافع والكسائي وغيرهما ، ينظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ٢١٤/٣ ، وابن خالويه ، **الحجة في القراءات السبع** ، تح : عبد العال مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م ، ص ٣٣٠ ، وأبو حيان الأندلسي ، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ٣٣٦/٨ ، ٢٨٧ .
(١٣) **القرآن الكريم** ، سورة الإنسان ، مدنية ، من آية رقم ٤ .
(١٤) أبو حيان الأندلسي ، **المصدر نفسه**، ٣٣٦/٨ ، ٣٨٧
(١٥) **المصدر نفسه** .

وقد يصرف الممنوع – غالباً [١] – للضرورة الشعرية [٢] ، فالشاعر لا يهتم – غالبـا – بالسلامة النحوية بقدر اهتمامه بالسلامة العروضية ، لأن المخالفة العروضية تعني مخالفة مثلى في الإيقاع الموسيقي . فقد يزيد الشاعر التنوين [٣] إقامة لوزن بيته الشعري وإيقاعه ، نحو **قول امرئ القيس** [٤] :

ويوم دخلتُ الخدرَ خدرَ عُنيزةٍ فقالتْ لك الويلاتُ إنّك مُرجلي

رؤية البحث للممنوع من الصرف :

أشرت – آنفا – إلى رؤية فوزي الشايب إلى الممنوع من الصرف [٥] ، فالعربي ينزع إلى صرف بعض الأسماء أو منعها طلباً للخفة اللفظية ، ليصل إلى انسجام موسيقي محبب إلى النفس [٦] ، فهو لم يفكر بالتعليل لنطقه لها ، وما أثبته النحاة من علل الممنوع من الصرف ، ما هي إلا علل عقلية وفلسفية مفتعلة ، تنأى عن سهولة النحو .

ولعل نطقه لها يعود إلى لغة الشعر ، فقد يمنع الشاعر بعض الأسماء للتناسب الصوتي ، حتى إذا شاع وانتشر بين جلّ العرب ، صار قانوناً نحوياً [٧].

وصفوة القول : إن الممنوع من الصرف موضوع صوتي يكون عند التناسب ، وهو الغالب في لغة العرب ، والقرآن الكريم تثبيتاً لإعجازه اللغوي ، الذي يراعي التناسب والإيقاع الموسيقي بين مفرداته وجمله .

---

(١) احتراز من بعض الأسماء الممنوعة ، التي لا يجوز صرفها عند الضرورة ، فقد أجمع النحاة على عدم صرف المؤنث بالألف التي على شكل الياء ؛ لأن صرفه لا يفيد ، لأن ذلك يؤدي إلى خلل (نقص) في المقطع الأخير ، فالألف الساكنة تتلاقى والتنوين فتحذف لتوالي ساكنين ، واستثنى المذهب الكوفي كذلك أفعل التفضيل ينظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٦٧/١ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ١٢١/١ .

(٢) سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ٢٦/١ ، والرضي ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ١٠٦/١-١٠٧ .

(٣) ينظر : ابن يعيش ، **المصدر نفسه**، ٦٧/١ ، ويلاحظ أنه ذكر التنوين فحسب ؛ لأن التحريك بالكسر جاء على أصله ، ولا يؤثر في المقطع الصوتي وازن مثلا :

سلمت على فاطمة : ف -- ط – م – ت –

سلمت على فاطمة : ق -- ط – م – ت –

فالمقطع في كليهما واحد : ص ح ح/ ص ح / ض ح / ص ح .

(٤) امرؤ القيس ، **ديوانه** ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

(٥) فوزي الشايب ، **منع الصرف** ، مرجع سابق ، ص ٧٤٣-٧٤٤ .

(٦) **المرجع نفسه** ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٦ .

(٧) الزجاج ، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، مصدر سابق ، الصفحة الأولى .

والحكم بغالبيته في لغة العرب ووروده في القرآن لا يعني بالضرورة تخطئة سواه ، فقد ثبت أن من العرب من يصرف هذه الأسماء مطلقا طلبا للسهولة النطقية التي يوفرها صوت التنوين الأغن ، مما جعل بعض القراء يوظفون ذلك في قراءاتهم .

واستنادا إلى ما سبق ذكره **أقترح تعديل القاعدة لتصبح :**

"يجوز صرف الممنوع من الصرف مطلقا دون قيد استنادا إلى السماع وثباته في القراءات القرآنية" [١] .

* * *

(١) وثمة فرق بين القاعدة النحوية ، والقانون النحوي ، فالقانون النحوي أكثرُ ثباتا ، وأقلُّ تعقيدا ، إذْ إنَّه لا ينزع لتعليل الظاهرة النحوية ، أما القاعدة فإنها تهتم بتفصيل ما جاء به القانون ، فمثلا القانون النحوي لظاهرة الممنوع من الصرف هو : أن بعض الأسماء لا تنوّن ولا يدخلها الكسر ، أما القاعدة فتهتم بذكر تلك الأسماء والتعليل لها ، وسرْدِ كل ما يتعلق بها من أمور لغوية متنوعة .

الفصل الثالث

أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي

علاقة الظاهرة بالسياق[١] اللغوي :

ثمة علاقة بين المفردة والسياق، فمعناها يتعين تعينا دقيقا إذا وردت فيه، لما يحتويه من قرائن لفظية[٢] أو معنوية[٣] تعين على فهم المراد.

وقد تحدث المفردة وقعا في السياق، إذ إنها تتشكل في تركيب متنوع ، كأن يكون نكرة أو معرفة. فتضام ظاهرة التنكير أو التعريف مع غيرها من الظواهر اللغوية التركيبية يسعى إلى إقامة السياق العام للنص، وإيقاع أثر دلالي فيه يقتضيه الموقف الكلامي الذي ينتظم في ثلاثة عوامل هي: المتكلم والمتلقي وما يصاحبه من عناصر غير لغوية تعين على فهم الموقف الكلامي (أي مقتضى الحال).

فالمتكلم قد ينزع إلى التنكير أو التعريف تبعا لما يقتضيه الموقف الكلامي، وما يصاحبه من عناصر غير لغوية قد تؤثر فيه ، مثل : العوامل النفسية والتنغيم والأعراف الاجتماعية الملامسة للموقف الكلامي وما يحدثه الموقف من أثر في شخوصه مثل الاقناع أو الألم أو الإغراء... ويؤدي هذا كله إلى تكوين خبرة لغوية لدى الناطقين باللغة.

فالخبرة اللغوية تقوم على تمتع الناطقين باللغة ، بقدرة على حفظ المعطيات اللغوية، وتخزينها تخزينا آنيا حتى يتم استحضارها عند الحاجة إليها.

نفترض أن هناك شخصين يسكنان بالقرب من الجامعة الأردنية ، واضطر أحدهما يوما إلى الخروج باكرا ، وهاتف زميله، وطلب لقاءه عند (الجامع) فإن عبارة (ألقاك عند الجلمع) ، تكون معلومة لدى السامع، لأنه يعلم أن المقصود هو (جامع الجامعة)، فالمقصود مخزن في الذهن، واستحضر عند الحاجة إليه.

وقد تتدخل حالة المتكلم في تحديد دلالة المفردة النكرة أو المعرفة في سياقها المنطوق، فلو دعوت صديقا لتناول الشاي، وكانت كمية السكر في كأسه مناسبة، وطلب منك مزيدا من السكر، فإنك تقول له : (سُكَّرا!)، فالتنكير هنا أفاد السياق تعجبا من طلب الزائر، ولو كان الكأس يكاد يخلو من السكر، وطلب الزائر سكرا ، فإنك تقول لأخيك الأصغر : (السُكَّر) ، فنغمة المفردة أفادت الطلب.

---

(١) وقد أبان إبراهيم خليل مصطلح السياق من منظور تراثي ومحدث.
ينظر : إبراهيم خليل، **السياق وأثره في الدرس اللغوي**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠م ، ص ص ٣٨-٧٤.

(٢) منها الربط والمطابقة. ينظر : تمام حسان ، **اللغة معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص ص ٢٠٥-٢٣١.

(٣) منها الإسناد ، والتخصيص، ينظر : تمام حسان، **المرجع نفسه**، ص ص ١٩١-٢٠٤.

وللأعراف الاجتماعية دور في تكوين الخبرة اللغوية، فقد تختلف دلالة الكلمة النكرة أو المعرفة باختلاف البيئات الاجتماعية ، فكلمة (ولد) ترادف كلمة(ابن) في السعودية، دون التقيد بسن معينة، أما في الأردن فتطلق على الصبي إلى سن معينة هو بالغها، فإن أطلقت على (شاب) دل ذلك على السخرية . فالعرف الاجتماعي هو الذي حدد الدلالة في كلا الاستعمالين.

وتحقق الأخبار بالتعريف معلق بمعرفة المخاطب[١]. للحدث الكلامي، فلو قال المتكلم- على افتراض معرفة المخاطب لماهية الحدث الكلامي – مثلا : (قرأت القصة)، فإن كلمة (القصة) ، معلومة (معرفة) لديهما، ولكن لو كان المتكلم مرتبط بموعد مع المخاطب، ولم يحضر ، وعندما سأله المخاطب عن ذلك أجاب (كنت أقرأ القصة)، فالقصة معرفة عند المتكلم كونه الفاعل ، نكرة عند المخاطب؛ لأنه يجهل القصة وملامحها وفكرتها.

وفي ظل تعدد المخاطبين ، قد تكون العبارة معلومة عند المتكلم والمخاطب (أ) مجهولة عند المخاطب (ب) .

ولو قال المتكلم كذلك : (في داري رجل)، فإن كلمة (رجل) – مع تنكيرها- معروفة عند المتكلم معلومة لديه، مجهولة عند المتلقي (المخاطب)[٢].

وقد يتعادل دلاليا المتكلم والمخاطب من حيث جهلهما بالحدث الكلامي، فلو أن متكلما قال لمخاطبه (أنا في طلب غلام أستعين به) ، فإن كلمة (غلام) غير معلومة لدى المتكلم أو المخاطب؛ لأن الأول لم يقصد إلى شيء بعينه، بل قصد التعبير عن جنس الغلمان[٣] . إذن فالتنكير أو التعريف يسهمان في جعل السياق اللغوي معلوما أو غير معلوم في ضوء ثنائية المتكلم والمخاطب.

وينطلق البحث في تبين الأثر الدلالي للتنكير والتعريف في السياق اللغوي من خلال تمثلات المنظومة اللغوية في بعض المعارف. فلولا إرادة التنكير – مثلا- في كلمة (الإنسان) من قوله تعالى[٤]﴿ **والعَصْرِ ۞ إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ ۞ إلَّا الذين آمنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ** ﴾ للزم أن يقال : (**إلا الذي آمنَ وعَمِلَ الصالحاتِ**)، فدلالة الكلمة على التنكير أو التعريف تحدِّد مَقْصَدَ السياق، وتُعطيه سِمَةً دلالية ، تَزِيدُ مِنْ جماليتِه.

---

(١) ينظر عن ذلك :
السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصدر سابق، ١٧٥/٤، وابن يعيش، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٨٥/٥.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) السيرافي، **المصدر نفسه** ١٧٥/٤.

(٤) **القرآن الكريم**، سورة العصر، مكية ، الايات ١-٣.

وقد ألمح عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز إلى ما يتركه تنكير المفردة أو تعريفها من أثر جمالي في السياق. إذ قال[١] معلقا على ورود كلمة (حياة) من قوله تعالى:[٢] ﴿ **ولَتَجِدَنَّهم أحرصَ الناسِ علىٰ حَيَاةٍ** ﴾ : " إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسك وجدت لهذا التنكير... حسنا وروعة ولطف موقع لا يقادر قدرة وتجدك تعدم ذلك مع التعريف وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما..".

فالجرجاني يشير في نصّه إلى ما يُحدثه التنكير من أثر دلالي في السياق، أو أثرٍ نفسي لدى المتلقي وفي ضوْء اتساع دائرة المنظومة المعرفية، فإنّ مفهوم (السياق اللغوي) ، يمتدُّ ، ليشملَ توظيفاً متبايناً في علوم متنوعةٍ.

فالنحوي سعى إلى استظهار أثر الظاهر في الأبواب النحوية ذات الصلة بها، فقيد الشروط ، وعدد الأشكال النحوية الممكنة في بعض الأبواب النحوية، ضمن إطار الظاهرة. وكان لهذا التناول مردود عند استصدار الأحكام النحوية، إذ إن الحكم النحوي قد يتغير تبعا للتغير الدلالي الناجم عن تغير في المفردات من حيث التنكير أو التعريف.

والفقيه حين يتحرى أحكامه الفقهية من النصوص الشرعية، فإنه يراعى – عندئذ – دور الألفاظ في التركيب اللغوي، وما قد تحدثه فيه من أثر دلالي.

فلو قال رجل لزوجه :(إن دخلت دارا فأنت طالق)، فالطلاق يقع لعموم السياق الناجم من كلمة (دارا) الدالة على الشيوع، وإن قال لها : (إن دخلت الدار فأنت طالق)، فالطلاق يقع إن دخلت دارا معهودة لديهما، كأنْ تكون دارها، فإن دخلت دارا لم تكن معهودة لدى زوجها لم يقع الطلاق.

فالتنكير أو التعريف الحاصل في كلمة (الدار)، وما يتركه من دلالة في السياق، أعان الفقيه على استنباط الحكم.

ويفيد الفقيه – عند استنباطه للأحكام– من دلالات النصوص الشرعية من أمر ونهي وعموم وخصوص... التي تترك أثرا دلاليا في سياق ورودها.

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: محمد الداية، وفايز الداية، ط٢، مكتبة سعد ،دمشق، ١٩٨٧، ص ٢٧٧.

(٢) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة ، مدنية ، من اية رقم ٩٦.

فالعموم أو الخصوص – مثلا– يؤثران في السياق، فإن ورد فيه لفظ عام حكم عليه بالعموم، وإن جاء فيه لفظ خاص، حكم عليه بالخصوص، وهذا الحكم يساعد على استنباط الحكم الشرعي من النص، الذي قد يختلف تبعا لاختلاف ألفاظ السياق من حيث العموم أو الخصوص.

والفقيه حين يقرأ قوله تعالى[١]: ﴿ **والسارقُ والسارقةُ** ﴾ فإنه يعتمد دلالة العموم في لفظه (السارق) و (السارقة) ، عند تبيان الحكم المتعلق بالسرقة إذا بلغت النصاب، فالسرقة تستغرق جميع من ينطبق عليه هذا اللفظ، استئناسا بدلالة (ال) على استغراق الجنس[٢].

ويمتد الأثر الدلالي للظاهرة إلى التراكيب النحوية المشْكِلَة دلاليا للتركيب اللغوي (السياق اللغوي)، فقد تؤثر الظاهرة في معنى التركيب النحوي، فلو قيل : (إن قرأت الكتاب كافأتك)، فإن المكافأة تتحقق إن قرئ الكتاب المعهود بين المتكلم والمخاطب، فإن قرئ غيره انتفت المكافأة. ولو قيل : (إن قرأت كتابا كافأتك)، فالمكافأة متعينة من قراءة أي كتاب.

وقد تقوم بعض المعارف بالربط بين جمل السياق اللغوي، منها الضمير. فقد يشكل رابطا بين جملتين اسميتين نحو قولنا : (الحديقة أشجارها منسقة)، فالضمير (ها) ربط بين (الحديقة) و(أشجار منسقة)، ولولاه لانفرط التركيب اللغوي، وصار إلى مفردات لغوية غير متسقة معنويا **وازن:**

– الحديقة ، أشجار منسقة.

– الحديقة أشجارها منسقة.

فإنّ تغير موقع الرابط في الجملة السابقة، تغيّر التركيب اللغوي:

- الحديقة أشجارها منسقة:

مبتدأ أول + مبتدأ ثان + مضاف إليه + خبرالمبتدأ الثاني.

- الحديقة منسقة أشجارها[٣]:

مبتدأ + خبر + فاعل للمشتق+ مضاف إليه

ويشكّل الضمير رابطا في أسلوب التوكيد والبدل، فلو قيل توكيداً:

(قرأتُ الكتاب نفسه)، فالضمير ربط بين المؤكَّد والمؤكِّد، ولو حذف الضمير ، لصار المعنى مغايرا لما هو مرجوٌّ في أسلوب التوكيد. **وازن:**

- قرأت نفسَ الكتابَ : دلت (نفس) على الموافقة.
- قرأت الكتابَ نفسَه : دلّت (نفسه) على التوكيد.

---

(١) **القرآن الكريم** ، سورة المائدة ، مدنية ، من آية رقم ٣٨.

(٢) ينظر : الغزالي ، **المستصفى** ، مصدر سابق، ٣٦/٢ وفيه يقول : " ..الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام لا التعريف أفاد العموم".

(٣) وأظن أن هذه الجمل السليمة متولدة من هذه الجملة : (أشجار الحديقة منسقة).

ولو قيل على البدلية[١] : (أحب الأحياء الشعبية عفويتها)، أو (أستمع إلى نشرة الأخبار موجزها)، للزم وجود ضمير في البدل يعود إلى المبدل منه.

فلولا ذلك لصار المعنى مغايرا لما هو مرجو في التركيب اللغوي السليم **لاحظ:**

- أحب الأحياء الشعبية عفوية *

وقد يشكل اسم الإشارة رابطا[٢] بين الجمل في السياق اللغوي فيقوم بوظيفة الضمير، إذ يربط – أحيانا– الجمل بعضها ببعض. نحو قوله تعالى[٣]: ﴿ **بديعُ السمواتِ والأرضِ أنّى يكون له ولدٌ ولمْ تَكُنْ له صاحبةٌ ، وخَلَقَ كلَّ شيءٍ وهُوَ بكلِّ شيءٍ عليمٌ ۞ ذالكُمُ اللهُ ربُّكُم لا إلهَ إلا هُوَ خالقُ كلِّ شيءٍ فاعبدوه وهو على كل شيءٍ وكيلٌ** ﴾

فـ (ذالكم) ربط بين الآيتين الكريمتين، إذ ربط بين لفظ الجلالة (الله) وصفاته. ومثل ذلك قوله تعالى[٤]: ﴿ **أَلَمْ أعهدْ إليكم يا بني آدمَ أنْ لا تعبدوا الشيطانَ إنَّه لكم عدوٌّ مبين ۞ وأنِ اعبدوني هذا صراطٌ مستقيمٌ ۞** ﴾

فـ (هذا) ربط ما قبله بما بعده[٥].

وقد يشكّل الاسمُ الموصول رابطا بين الجمل في السياق، نحو قولنا: (أكرمتُ مَنْ أكرم أبي)، فهذه الجملة عبارة عن جملتين:

(أكرمت) و (أكرم أبي)، ولكن لما كان المعنى الإخبار عن إكرام من أكرم أباه، توسّل إلى ذلك بـ (مَنْ).

وقد ألمح النحاة[٦] إلى تمتع الاسم الموصول بوظيفة الربط حين نصوا على التوسل بالذي –وما تفرع عنها– إذا أريد وصف المعارف بالجمل، كما في قولنا : (سرّني الطالبُ الذي اجتهد)، فلولا (الذي) لَمَا جاز ذلك، ولجانب السياقُ الصوابَ. **لاحظ:**

---

(١) وأعني بدل الاشتمال وبدل بعض الشيء من كله.

* تعني أن هذا التركيب غير متمثل في الواقع اللغوي.

(٢) فهي تقترب من الضمائر من حيث ضرورة توافر المرجعية ينظر:
الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق، ٤٣٥/٢.

(٣) **القرآن الكريم**، سورة الأنعام ، مكية، الآيتان رقم ١٠١-١٠٢.

(٤) **القرآن الكريم** ، سورة يس ، مكية ، الآيتان رقم ٦٠-٦١.

(٥) وقد يظن إمكانية الاستغناء عن اسم الإشارة وأتساءل : هل يستقيم التركيب صياغة ومعنى بحذفه؟ لاحظ مثلا: (وأن اعبدوني صراط مستقيم).

(٦) ينظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل**، مصدر سابق، ٥٤/٣.

- سرني الطالب اجتهد

إذن فالأسماء الإشارية والموصولة تقوم بوظيفة الربط في السياق اللغوي، ومن ثم قد تؤثر فيه دلاليا إذ تعين في فهم المراد.

وقد يتقلد اسم الإشارة معنى تعليليا ، فيحمل دلالة أدوات التعليل (لأنّ، لام التعليل، من أجل ذلك ، لأجل، كون ، المفعول له...)، ومن ثَمّ يربط بين السبب والمسبب. قال تعالى[١]

﴿ جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قياماً للناسِ، والشَّهْرَ الحرامَ والهَدْيَ والقلائدَ ذلك لتعلموا أنّ اللهَ يَعْلَمُ ما في السمواتِ وما في الأرضِ، وأنّ اللهَ بكلّ شيءٍ عليمٍ ﴾

فالله تعالى أكد بالإشارة على حرمة الشهر والهدى والقلائد[٢] ولم يكتف بالتعليل لحرمتها ووجوب الالتزام عند أدائها بالتوسل بلام التعليل بل توسل باسم الإشارة معللا لذلك.

وقال تعالى :[٣]

﴿ويقتلون النبيينَ بغيرِ الحقِ ذلك بما عصوْا وكانوا يعتدون ﴾

فـ (ذلك) حل محل (لأنهم) إذ المعنى :

(يقتلون النبيين بغير الحق لأنهم عصوا وكانوا يعتدون)، وتأسيسا على ما أسلفت فيمكن عدّ أسماء الإشارة ضمن مواقف كلامية معينة من أدوات التعليل في العربية، مما يضفي على السياق نزعة التعليل، ويدل على وجود سبب ومسبب.

وتقدم ظاهرة التنكير والتعريف دورا في رسم أبعاد إيقاع الكلام من جانبين[٤]:

الأول: معنوي ، يتمثل فيما تحمله المفردة النكرة من " ايحاءات غنية بمعاني الإطلاق وعدم التحديد"[٥]، مما يشعر المتلقي بعموم المعنى وغموضه أما المعرفة فتحدد " الأشياء والمدركات ويحصرها في إطار"[٦] سياقها الواردة فيه.

والثاني : مادي صوتي، يتجلى حين يحدث التنوين وقعا " صوتيا عاليا يصاحبه رنين ممتد يرفع وتيرة الإيقاع"[٧]

---

(١) **القرآن الكريم** ، سورة المائدة، مدنية، اية رقم ٩٧.
(٢) الزمخشري، **الكشاف** ، مصدر سابق، ٢٩٩/٢.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٦١.
(٤) ينظر : ابتسام حمدان ، **الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي**، ط١، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩٧م، ص ٢٣١.
(٥) **المرجع نفسه.**
(٦) **المرجع نفسه.**
(٧) **المرجع نفسه**، ص ٢٣٢.

فإن تناولت المفردات النكرة مع المفردات المعرفة ، فإن ذلك يؤلد إيقاعا داخليا في النص[١] مما يشعر بجمال السياق، **وصفوة القول :**

يتجلى أثر الظاهرة في السياق اللغوي من خلال ما تحدثه فيه من تناسب تركيبي مبين، وإكسابه دلالة تعين على استخلاص معرفي مساند للبناء المعرفي المتنوع، وإحداث إيقاع صوتي بين مفرداته المتباينة.

وأنا ذاكر – بعونه تعالى – نماذج قرآنية منتقاة تشكل رصدا لأثر الظاهرة في السياق، روعي فيها التنوع ، إذ جاءت في ثلاث مجموعات:

روعي في الأولى اتفاق كلمة لفظا وترددها بين التنكير والتعريف ، ومدى اتساق السياق بمفرداته المكونة له، في كلتا الحالتين.

وروعي في الثانية تبين الأثر الدلالي للنكرة في السياق وفي الثالثة تبين الأثر الدلالي للمعرفة في السياق.

وهذا الائتلاف التركيبي الدلالي يلقى الضوء على أثر الظاهرة في السياق في ظل تباين المواقف الكلامية.

أولا : تردد كلمة بين التنكير والتعريف ودلالة ذلك في السياق:

النموذج الأول:

قال تعالى[٢] : ﴿ **وسلامٌ عليه يومَ وُلِدَ ويومَ يموتُ ويومَ يُبْعثُ حيا** ﴾وقال جلّ ثناؤه[٣]:﴿

والسلامُ عليَّ يَومَ وُلِدْتُ ويومَ أَموتُ ويومَ أُبْعَثُ حياً ﴾

(سلام)،

الكلام من الله سبحانه، والمراد مطلق السلام، وهذا يطلق العنان للمتلقي؛ لتحديد هذا السلام، كيف يكون، وما حدوده؟ وما شكله؟

(السلام)،

الكلام من عيسى – عليه السلام– فهو يتمناه بمقدار ما يعرفه قومه من أشكال السلام وحدوده، وهذا يتناسب والموقف الكلامي الإنكاري، فلو نكرت ، لاحتمل الموقف الشك والريبة والسخرية من مطلق السلام؛ فدل التعريف على عظمة الموقف وتوكيده، والله أعلم.

---

(١) ابتسام حمدان، **الأسس الجمالية** ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة مريم ، مكية، من اية رقم ١٥.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة مريم، مكية، من اية رقم ٣٣.

النموذج الثاني :

قال تعالى[١] " ﴿ **قُلْ أرأيتم ما أنزلَ اللهُ لكم مِنْ رزقٍ فجعلتمْ منه حراماً وحلالاً** ﴾ وقال جل ثناؤه[٢] ﴿ **قُلْ مَنْ حرَّم زينةَ اللهِ التي أخرجَ لعبادِه والطيباتِ من الرزقِ** ﴾

(من رزق)،

دل التنكير على استغراق كل رزق أنزله الله لعباده ، وهذا جعل السياق عاما شاملا.

(من الرزق)،

المراد الرزق المعهود المعروف لدى المتلقي، والمنزل من عند الله، والمقصد تعريف الله الإنسان مقدار ما قدره له من الرزق الطيب.

النموذج الثالث :

قال تعالى[٣] : ﴿ **وفي أموالِهمْ حقٌ للسائلِ والمحرومِ** ﴾ وقال [٤] ﴿ **والذين في أموالهم حقٌ معلومٌ للسائلِ والمحرومِ** ﴾

(حق)

مطلق الصدقة النافلة التي لا تقيد بوقت ، أو مقدار أو إلزام،

(حق معلوم)

التقييد بالوصف، قرب النكرة من المعرفة، فدلت على التعيين، وأبان المعنى المراد وهو الصدقة المفروضة الواجبة المعلومة وقتا ومقدارا.

النموذج الرابع :

قال تعالى[٥] : ﴿ **وإذْ تخلقُ مِنَ الطينِ كهيئةِ الطيرِ بإذني فتنفخُ فيه فتكونُ طيراً بإذني** ﴾

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة يونس، مكية، من اية رقم ٥٩.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، مكية ، من اية رقم ٣٢.
(٣) **القرآن الكريم** ، سورة الذاريات ، مكية، من اية رقم ١٩.
(٤) **القرآن الكريم** ، سورة المعارج ، مكية ، الايتان، ٢٤-٢٥.
(٥) **القرآن الكريم**، سورة المائدة، مدنية، من اية رقم ١١٠.

(طيرا)،

عموم أنواع الطيور، فإرادة الله تقتضي أن يصوِّر عيسى – عليه السلام– من الطين أيَّ شكلٍ يُشبِهُ طيراً ما، فينفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله؛

(الطير)،

حضور الطير في ذهن المخاطب، وهذا الحضور الذهني يقتضيه سياق الإعجاز، ألا ترى أنك تقول عندما تكون في الظلمة – وقد مر بك شبح صاحبك:– مر بي شبح كهيئة الرجل، ولا تقول: كهيئة رجل؛ لأن المراد جنس الرجال المعهود لدى المتكلم والمخاطب؛ بصفاته المؤهلة للرجولة.

النموذج الخامس:

قال تعالى :[١] ﴿ **أو كصيِّبٍ مِنَ السماءِ فيه ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وبرقٌ يجعلونَ أصابعَهُم في آذانِهم حذَرَ الموتِ** ﴾.

وقال سبحانه[٢] : ﴿ **يكادُ البرقُ يَخْطَفُ أبصارَهم** ﴾.

(برق)،

بيان نوعه، فكأنه قال : فيه ظلمات داجية ، ورعد قاصف، وبرق خاطف،

(البرق)،

البرق المعهود لدى المتلقي، المعلوم أثره على الأبصار، لإيقاع الرهبة في قلوب المخاطبين، والإشارة إلى ما ينتظرهم من وعيد من عند الله.

النموذج السادس:

قال تعالى [٣]: ﴿ **ويُطْعِمُونَ الطعامَ على حبِّه مسكيناً ويتيماً وأَسيراً** ﴾

وقال[٤] : ﴿ **فآتِ ذا القربى حقَّه والمسكينَ وابنَ السبيل** ﴾.

(مسكينا)

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ١٩.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٢٠.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة الإنسان، مدنية، اية رقم ٨.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة الروم، مكية، من اية رقم ٣٨.

مطلق من اتصف بالمسكنة، دون تقييد، وهذا يتناسب مع الصدقة غير المكتوبة، الشائعة في أي وقت.

(المسكين)

دفع الصدقة لمن عهد عنه المسكنة، وعلمت علامته.

النموذج السابع :

قال تعالى[١] : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن من معروف والله عزيز حكيم** ﴾.

وقال سبحانه[٢] : ﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير** ﴾.

(من معروف)

التنكير يتناسب مع جواز خروج الأرملة وتزويجها إن أرادت ، قبل انقضاء العام، وبعد انقضاء العدة الواجبة، وكذا يتناسب مع (من) الدالة على البعضية

(بالمعروف)

بيان ما أحله الشرع لهن بانقضاء العدة الواجبة مباشرة، ويفيد التزامها عدم الخروج أو التزين في المدة المقررة.

النموذج الثامن :

قال تعالى[٣]: ﴿ **محمدٌ رسولُ الله والذين معه أشداءُ على الكفارِ رحماءُ بينهم تراهم ركّعا سجّدا يبتغون فضلاً من الله ورضوانا** ﴾

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من أية رقم ٢٤٠.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من أية رقم ٢٣٤.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة الفتح،مدنية، من أية رقم ٢٩.

وقال [١]: ﴿ **وطهرْ بيتيَ للطائفين والقائمين والركّعِ السجود** ﴾

(ركعا)

الدوام على أداء الصلاة (الركوع) ، دون التقيد بزمان أو مكان، مما يتناسب مع قوله :" يبتغون فضلا من الله ورضوانا"

(الركع)

تعين الصلاة في المسجد الحرام، في أوقات معلومة وغير معلومة

النموذج التاسع :

قال تعالى[٢] : ﴿ **وأَمطرنا عليهم مطراً فساءَ مطرَ المنذرين** ﴾

(مطرا)

الإبهام على المتلقي، لعدم عهده بالمطر، لايقاع الخوف به.

(مطر المنذرين)

تحقير المتلقي جزاء لما فعلت يداه.

النموذج العاشر :

قال تعالى[٣]: ﴿ **وجعلنا السماءَ سَقْفاً محفوظاً** ﴾

وقال سبحانه[٤]: ﴿ **والسقفِ المرفوعِ** ﴾

(سقفا)

تعظيم قدرة الله سبحانه، والتدليل عليها، والتذكير بأنعم الله سبحانه، فالخطاب العام للآية موجه إلى من كفر بأنعم الله، ثم إن التنكير يجعل القارئ يبحر في رحاب قدرة الله، موغلا التفكير في كيفية هذا السقف، وهذا يتناسب مع الطبيعة الإعجازية للقرآن.

(السقف).

التفخيم والتهويل، والإعلام بعظمة الخالق الذي لو يشاء لأطبق على الناس هذا السقف.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة الحج،مدنية، من اية رقم ٢٦.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة النمل،مكية، من اية رقم ٥٨.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة الانبياء،مكية، من اية رقم ٣٢.
(٤) **القرآن الكريم** ، سورة الطور، مكية، اية رقم ٥.

النموذج الحادي عشر :

قال تعالى[١] :﴿ **وَمَنْ يضلل الله فَلَنْ تجدَ له سبيلا** ﴾

وقال[٢]:﴿ **وقالوا ربَّنا إنَّا أطعنا سادتَنا وكبراءَنا فأضلّونا السبيلا** ﴾.

(سبيلا)

الخطاب من الله سبحانه إلى كل مضل لم يهده إلى سبيله، والتنكير دل على أن الله لا يهدي الضال أي سبيل من سبل الهدى المعلومة عندالله، المجهولة عند الإنسان لكثرتها. والتنكير كذا يتناسب مع الموقف الكلامي للضال في الدنيا ثم مع تلون ضلالهم وتعدده.

(السبيلا).

الموقف الكلامي للضال قد انتقل إلى مشهد الآخرة ، وهذا يقتضي معرفته طريق الرشاد، وندمه على عدم اتباعه له. ودل على توحد الحق وإظهاره، ولو كره الكافرون.

النموذج الثاني عشر

قال تعالى[٣]:﴿ **فإذا بلغْنَ أجلَهُنَّ فأمسكوهنَّ بمعروفٍ** ﴾.

وقال [٤] : ﴿ **فأنكحوهن بإذنِ أهلِهنَّ وآتوهن أجورَهن بالمعروفِ** ﴾

(بمعروف)

يتناسب مع تباين بلوغ المطلقة أجلها، المؤذن بمراجعة الزوج لها، ثم أنه يتوافق وعدم اشتراط الشارع الإعلان في الطلاق فكأنه ألمح إلى أبهام المراجعة والطلاق دفعا لما قد يتولد عن هذا الموقف هذا من أحراج أسري.

(بالمعروف)

يتناسب ومبدأ الإعلان عن الزواج ، من منطلق دلالي مشترك يجمع التعريف والإعلان (الإخبار) ويتفق التعريف في سياقه الشرعي الديني – مع ما يقتضيه الشرع من ضرورة الإعلان عن الزواج.

النموذج الثالث عشر:

قال تعالى[٥] :﴿ **ذلك بأنّهم كانوا يكفرون بآياتِ اللهِ ويقتلونَ الأنبياءَ بغيرِ حقٍّ** ﴾

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة النساء، مدنية، من اية رقم ٨٨.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب، مدنية، من اية رقم ٦٧
(٣) **القرآن الكريم**، سورة الطلاق، مدنية، من الاية الثانية
(٤) **القرآن الكريم**، سورة النساء، مدنية، من الاية رقم ٢٥.
(٥) **القرآن الكريم**، سورة ال عمران، مدنية، من الاية رقم ١١٢.

وقال تعالى[١]: ﴿ **ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآياتِ الله ويقتلونَ النبيين بغيرِ الحق** ﴾

(حق)

انتفاء حق القتل بموجب ما يعرفه المسلمون وغيرهم من أتباع الديانات السماوية أو غير السماوية ، وأشار إلى الإيغال في ذم اليهود[٢]

(الحق)

حضور ما يوجب قتل النفس في شرع الله (الدين اليهودي) وعدم توافق الموجب للقتل مع قتل الأنبياء، ففي التعريف التأكيد على ذمهم وتوعدهم بالعذاب الشديد.

النموذج الرابع عشر:

قال تعالى[٣]﴿ **أم تقولون إنَّ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ والأسباطَ كانوا هوداً أو نصارى، قل أأنتم أعلمُ أمِ اللهُ، ومَنْ أظلمُ ممَّنْ كَتَمَ شهادةً عنده مِنَ اللهِ، وما اللهُ بغافلٍ عما تعملون** ﴾.

وقال[٤] : ﴿**ولا تكتموا الشهادةَ ومَنْ يكتُمْها فإنه آثمٌ قلبُه واللهُ بما تعملون عليمٌ** ﴾

(شهادة)

يتوافق التنكير مع علم الله المتضمن كل شيء بدليل قوله تعالى﴿**وما اللهُ بغافلٍ عمّا تعملون** ﴾ ، وأفاد السياق التوعد لليهود لكتمانهم ألوان الشهادة المقرة من عندالله مثل الإخبار بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام.

(الشهادة)

حضور مضمون الشهادة المؤادة في ذهن الشاهد(المتلقي) التي لا يرتابها شك،وأفاد التعريف السياق كذلك، تعظيم الموقف الكلامي بتجنب الشهادة الزور، والتنبيه على ضرورة الإدلاء بالشهادة الحقة.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية ، من الآية رقم ٦١.
(٢) الفخر الرازي، (ت ٦٠٦هـ / ١٢١٠م)، **تفسير الرازي**، ج٣، المطبعة البهية، القاهرة، ١٠٣.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، آية رقم ١٤٠.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢٨٣.

النموذج الخامس عشر:

قال تعالى[١] : ﴿ **وإذْ قالَ إبراهيمُ ربِّ اجْعلْ هذا بلداً آمناً وارزقْ أهلَه مِنَ الثمراتِ** ﴾

وقال سبحانه[٢] :﴿ **وإذْ قال إبراهيمُ ربِّ اجعلْ هذا البلدَ آمناً واجْنُبْنِي وبَنِيَّ أنْ نعبدَ الأصنامَ** ﴾.

(بلدا)

يحدد زمان الحدث الكلامي(دعوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام)، فقد حصل قبل بناء الكعبة المشرفة[٣]، لكنه أبهم المكان من أي معلم مادي محدد له[٤] ، وأضفى على السياق صفة الطلب والرجاء[٥] بأن يجعل المكان الموحش بلدا من جملة البلاد الآمنة، التي تطمئن إليها النفس[٦].

(البلد)

يوضح زمان الحدث الكلامي ومكانه، فالزمان بعد بناء الكعبة[٧] والمكان بالقرب منه، والدعوة كانت بعد بروز معلم محدد للمكان العام للحدث الكلامي، وأفاد الطلب فقط[٨] والمعنى اجعل هذا المكان الموحش الذي حيرته بلدا ذا أمن وسلامة[٩].

ثانيا: دلالة كلمة نكرة في السياق :

(١) قال تعالى[١٠]:﴿**سبحانَ الذي أسرىٰ بعبدِه ليلاً من المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصىٰ**﴾

(ليلا)

أفاد السياق تقليل مدة الإسراء، وأنه – صلى الله عليه وسلم – أسري به في بعض الليل[١١]، وأفاد كذلك – والله أعلم – التعتيم على الليلة التي أسري فيها؛ ليمتحن إيمان المسلمين بذلك، وهم في بادئ إسلامهم.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة ، مدنية، من اية رقم ١٢٦.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة إبراهيم ، مكية،، من اية رقم ٣٥.
(٣) محمد بن عبدالله الإسكافي (٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م) **درة التنزيل وغرة التأويل**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥)، ص١٦، ومحمود بن حمزة الكرماني (ت ٥٠٥هـ/ ١١١٢م)، **البرهان في توجيه متشابه القرآن**، تح : السيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ص ٢٤، وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ١/٥٥٤.
(٤) الإسكافي ، **المصدر نفسه**،/ ص ١٦.
(٥) الفخر الرازي، **تفسيره** ، مصدر سابق، ٦١/٤.
(٦) الإسكافي ،**المصدر نفسه**، ١٦، والفخر الرازي، **المصدر نفسه**، ٦/١٤
(٧) الكرماني، **المصدر نفسه**، ٢٤.
(٨) الفخر الرازي، **المصدر نفسه**، ٦١/٤.
(٩) الإسكافي، **المصدر نفسه**، ١٦، والفخر ٦١/٤.
(١٠) **القرآن الكريم**، سورة الإسراء ، مكية، من الاية الأولى.
(١١) أبو حيان الأندلسي، **المصدر نفسه**، ٦/٦.

(٢) قال تعالى[١] : ﴿ **في قلوبِهِم مرض فزادَهُمُ الله مرضا** ﴾

(مرض)

أفاد تحقيرا لهم، وعدم رضا الله تعالى عليهم، لذا زادهم مرضا على مرض.

(٣) قال تعالى[٢]:﴿ **وأنزلَ مِنَ السماءِ ماءً فأخرجَ به من الثمراتِ رزقاً لكم، فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمونَ** ﴾

(رزقا)

نُكِّر ليتناسب مع عدم معرفتهم بما يريده الله لهم من خيرات.

وأشار إلى الجزئية والبعضية، فبعض الثمرات جعلت رزقا لكم[٣]

(أندادا)

أفاد سخرية منهم، فهم يعلمون أن معبوداتهم من دون الله لا تضر ولا تنفع ، ومع ذلك يعبدونها، وأفاد استخفافا مطلقا بها.

(٤) قال تعالى[٤]:﴿ **يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس** ﴾.

(شفاء)

أفاد لفت نظر وانتباها إليه؛ للاهتمام به؛ فضلا عن إفادته الجزئية[٥]

(٥) قال تعالى[٦] : ﴿ **ولتجدنهم أحرص الناس على حياة، ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة** ﴾.

(حياة)

أفاد تنبيها على أنه أراد أي حياة، تتميز بأي فترة زمنية، يتعلق بها ليبقى حيا[٧]

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، من الآية رقم ١٠.
(٢) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة، من الآية رقم ٢٢.
(٣) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ،مصدر سابق، ٢٣٩/١.
(٤) **القرآن الكريم** ، سورة النحل ، مكية، من اية رقم ٦٩.
(٥) الزمخشري، **الكشاف**، مصدر سابق، ٤٥١/٣.
(٦) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية،، ،من اية رقم ٩٦.
(٧) وقد ألمح الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، مصدر سابق، ص ٢٧٧، إلى جمالية التعبير بالنكرة في هذا السياق.

(٦) قال تعالى[١] : ﴿ **تلك الرسلُ فضّلْنا بعضَهُم على بعضٍ، منهم من كلّم اللهُ ورفعَ بعضهم درجاتٍ** ﴾

(درجات)

أفاد تفخيما وتعظيما وإعلاء لشأن معجزة دون غيرها.

(٧) قال تعالى[٢] : ﴿ **فإنْ لمْ تفعلوا فأذنوا بحربٍ مِنَ اللهِ ورسولِه، وإنْ تُبتم فلكم رؤوسُ أموالِكم لا تَظلِمون ولا تُظلَمون** ﴾.

(حرب)

الدلالة على النوع، والمعنى ، فأذنوا بنوع من الحرب ، تكون عظيمة من عندالله ورسوله، فكيفية الحرب وزمنها غير معلومين، والمعنى أبلغ من صيغة التعريف (حرب الله) لأن الثانية تحتمل أن تكون مضافة للفاعل فيكون الله هو المحارب لهم، أو تكون مضافة للمفعول فيكون الله هو المحارب ، فكون الله محاربهم أبلغ[٣]

(٨) قال تعالى[٤] : ﴿ **متكئين فيها على الأرائكِ لا يرون فيها شمساً ولا زمهريرا** ﴾

(شمسا)،

الدلالة على التقدير والتكريم،، فالظروف الملامسة للموقف الكلامي ليست كظروفنا، فالعالم يتغير يوم القيامة وبعده[٥]، فالمؤمن لا يجد شمسا أو حرارة في الجنة، والمعنى أنهم يعيشون في مكان معتدل، الحرارة، وإنما جاز تنكير كلمة (الشمس) ؛ لأن الشيوع مقدر استنادا إلى قول العرب : شمس اليوم أحر من شمس أمس، وقد يضفي التنكير ايقاعا يتناسب والسياق العام للنص.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٢٥٣.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٢٧٩.
(٣) الزمخشري، **الكشاف**، مصدر سابق، ٥٠٨/١، وأبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ٣٥٣/٢.
(٤) **القرآن الكريم** ، سورة الإنسان، مدنية، الآية رقم ١٣.
(٥) الزمخشري، **المصدر نفسه**، ٢٧٩/٦.

(٩) قال تعالى[١] : ﴿ **إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا** ﴾.

(نارا)،

الدلالة على التهويل، وهذا يتناسب مع الإبهام ، إذ إن للنار درجات

قال تعالى[٢] : ﴿ **ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم** ﴾.

(غشاوة)،

الدلالة على النوع، والمعنى على أبصارهم نوع من الغشاوة الدالة على التعامي عن آيات الله، وقد تفيد السياق التعظيم لما اقترفوه من التعامي[٣].

(١١) قال تعالى[٤] : ﴿ **وإذِ استسقى موسى لقومِه فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحجرَ فانفجرتْ منْهُ اثنتا عشرةَ عيناً** ﴾.

(الحجر)،

أفادت بيان جنس الحجارة[٥]، والمعنى : اضرب أي حجر، وهذا يتناسب مع سياق الإعجاز.

(١٢) قال تعالى[٦] : ﴿ **ولكم في القصاصِ حياةٌ يا أولي الألباب لعلَّكم تتقون** ﴾.

(حياة)،

الدلالة على مطلق الحياة، فناسب بذلك دلالة (القصاص) الدالة على العموم، إذ إنها أعمُّ من (القتل)، فالقصاص يكون في نفس وفي غيرها، والقتل لا يكون إلا في نفس[٧].

---

(١) **القرآن الكريم** سورة النساء، مدنية، الاية رقم ١٠.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من الاية رقم ٧.
(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ١٧٩/١.
(٤) **القرآن الكريم**،، سورة البقرة، مدنية ، من الاية رقم ٦٠.
(٥) أبو حيان ، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ٣٨٩/١.
(٦) **القرآن الكريم**، سورة البقرة مدنية، من الآية رقم ١٧٩.
(٧) الزمخشري، **الكشاف**،مصدر سابق، ١٩/٢، وألمح الجرجاني في **دلائل الإعجاز** ص ٢٧٨ إلى جمالية التعبير بالنكرة في هذا السياق.

(١٣) قال تعالى[١]: ﴿ **هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا، ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا** ﴾

(طفلا)،

الدلالة على عموم الجنس، والمعنى كل واحد منكم يخرج طفلا[٢].

(١٤) قال تعالى[٣] : ﴿ **واحلل عقدة من لساني** ﴾

(عقدة)

الدلالة على الجزئية (البعضية) ؛ لأنه أراد انحلال عقدة من لسانه، توصل إلى الإفهام الجيد ، ولم يطلب الفصاحة الكاملة[٤].

(١٥) قال تعالى[٥] : ﴿ **اقتلوا يوسفَ أوِ اطرحوه أرضاً يخلُ لكم وجهُ أبيكم وتكونُوا من بعدِه قوماً صالحين** ﴾

(أرضا)،

أفاد الإبهام[٦]، والمعنى ، اطرحوه في مكان موحش بعيد عن العمران.

ثالثا : دلالة كلمة معرفة في السياق :

(١) قال تعالى[٧] : ﴿ **والبُدْنُ جعلناها لكُم منْ شعائرِ اللهِ لكم فيها خيرٌ فاذكروا اسمَ اللهِ عليها صوافَّ فإذا وجبتْ جنوبُها، فكلوا منها وأَطعِمُوا القانعَ والمعترَّ كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرونَ** ﴾

(شعائر الله)

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة غافر، مكية ،من الاية رقم ٦٧.
(٢) الزمخشري، **الكشاف**،مصدر سابق، ٣٥٩/٥.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة طه، مكية، الاية رقم ٢٧.
(٤) الزمخشري، **المصدر نفسه**، ٧٩/٢.
(٥) **القرآن الكريم** ، سورة يوسف، مكية، الاية رقم ٩.
(٦) الزمخشري، **المصدر نفسه**، ٢٥٨/٣.
(٧) **القرآن الكريم**، سورة الحج، مدنية، اية رقم ٣٦.

أفاد التعظيم [١] وهذا يتناسب مع عظمة شعائر الحج، والتحفيز لفاعلها طلبا للثواب الجزيل.

(٢) قال تعالى[٢] : ﴿ **وجاهدوا في الله حقّ جهادِه هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين منْ حرج** ﴾.

(جهاده)،

أفاد التوضيح والبيان[٣] للثواب لمنْ يجاهد في سبيل الله، وأن الله سبحانه نعم النصير لهم.

(٣) قال تعالى[٤] : ﴿ **الذين آتيناهُمَ الكتابَ يعرفونَه كما يعرفونَ أبناءَهم وإنَّ فريقاً منهم ليكتمونَ الحق وهُمْ يعلمون** ﴾

(الحق)

أفاد حضور الحق في أذهانهم ، وتوبيخهم؛ لكتمانهم ذلك الحق وهو القرآن الكريم[٥]،

(٤) قال تعالى[٦]:

﴿ **الذي جعلَ لكم الأرضَ فراشا والسماء بناء** ﴾.

(الأرض)،

أفاد التخصيص، فالمراد الأرض الممهدة، الظاهرة للعيان، وليس غيرها من الأراضين السبع[٧] المجهولة لديهم.

(٥) قال تعالى[٨]:﴿ **وما قدروا اللهَ حقَّ قدرِه والأرضُ جميعاً قبضتُه يومَ القيامة و السمواتُ مطوياتٌ بيمينه سبحانَه وتعالى عمّا يشركون** ﴾.

(الأرض) ، (السموات)،

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، مصدر سابق، ١٩٧/٤.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة الحج، مدنية، من اية رقم ٧٨.
(٣) الزمخشري، **المصدر نفسه**، ٢١٤/٤.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، اية رقم ١٤٦.
(٥) الزمخشري ، **المصدر نفسه**، ٦٠٩/١.
(٦) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، من اية رقم ٢٢.
(٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ٢٣٧/١.
(٨) **القرآن الكريم**، سورة الزمر، مكية، اية رقم ٦٧.

أفاد التعظيم لهما[١] والتفخيم للموقف الكلامي، بما يتناسب مع قدرة الله سبحانه وتعالى، وهذا يعزز الجانب الإيماني لدى المسلمين.

(٦) قال تعالى[٢]: ﴿ **فابتغوا عندَ الله الرزقَ، واعبدوه واشكروا له** ﴾

(الرزق)،

أفاد الإعلام بأن أرزاق العباد مقدرة معلومة عندالله، والإبانة عن ضرورة شكر أنعم الله، والتنبيه على علاقة العبد بربه.

(٧) قال تعالى[٣]: ﴿ **قال بلْ فعله كبيرهم هذا** ﴾

(هذا)،

التحقير للأصنام، والاستخفاف بعقول قوم إبراهيم، وإقامة الاستدلال والحجة عليهم.

(٨) قال تعالى[٤]: ﴿ **منْ فعل هذا بآلهتنا** ﴾

(هذا)،

التعظيم للأصنام[٥] بما يتناسب مع معتقداتهم الباطلة.

(٩) قال تعالى[٦]: ﴿ **وعبادُ الرحمن الذين يمشون على الأرض هَوْنا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما** ﴾.

أفاد التفضيل والتكريم[٧] من الله سبحانه، لعباده المتقين، وتنبيه المتلقي لتقبل ما سيأتي من صفاتهم.

(١٠) قال تعالى[٨]: ﴿ **فغشيَهم مِنَ اليم ما غشيَهُم** ﴾

(ما) أفاد تفخيم الخطاب (الموقف) وتهويله، تخويفا لهم من الله سبحانه.

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، مصدر سابق، ٣٢٢/٥.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة العنكبوت، مكية، من اية رقم ١٧.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، مكية، من اية رقم ٦٣.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، مكية، من اية رقم ٥٩.
(٥) الزمخشري، **المصدر نفسه**، ١٥٢/٤.
(٦) **القرآن الكريم**، سورة الفرقان، مكية، الاية رقم ٦٣.
(٧) الزمخشري، **المصدر نفسه**، ٣٦٧/٤.
(٨) **القرآن الكريم**، سورة طه، مكية، من اية ٧٨.

(١١) قال تعالى[١] :﴿ وراودتْه التي هو في بيتِها عَنْ نفسِهِ ﴾

(التي) أفاد الاستهجان عن التصريح بالاسم[٢] ، والزيادة في تقريره في السياق، والتوبيخ لها على ما فعلت.

(١٢) قال تعالى[٣]:﴿ وإذْ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ مِنَ البيتِ وإسماعيلُ ﴾

(إبراهيم) (إسماعيل)،

أفاد المدح والتكريم لهما من الله سبحانه ، ليتناسب ذكرهما بالاسم مع عملهما الجليل، وأفاد أيضا التنبيه والإعلام بفضل ما قاما به.

(١٣) قال تعالى[٤]:﴿ نحنُ نقصُّ عليكَ نبأَهُمْ بالحقِّ ﴾

(نحن) دفع الاطمئنان إلى نفس الرسول- عليه الصلاة والسلام- وبيان ثبوت الوحي لأنبيائه، وأفاده أيضا ذرة التعريض بالكافرين لمحاولتهم السخرية من الرسول.

(١٤) قال تعالى[٥]﴿ ذلكَ الكتابُ لا ريبَ فيه ﴾

(الكتاب)،

أفاد التعظيم، فهو كتاب معهود لدى المتلقي، قد سلم عن أي عيب، ويشير إلى التعريض بكتمان المتلقي سلامة الكتاب عن الشك.

وثمة ملحظ تركيبي دلالي هو أن المقصود حقيقة بالتعريف هو (الكتاب) ، وإنما جاء اسم الإشارة وسيلة إلى إتمام التعريف.

فأسماء الإشارة قد تعد قرائن تقود الكلمة المعرفة بـ (أل) العهدية إلى التعريف ، وليست معارف بذاتها بل بما ينسبك معها مما عرف بال العهدية من الأسماء..

فإن جاء بعدها اسم نكرة نحو (هذا قلم) ، فإن المعرف هو الموقف الكلامي الحضوري، الذي جعل منه معرفا

(١٥) قال تعالى[٦] : ﴿ حتى إذا أقلَّتْ سَحاباً ثِقَالاً سُقْنَاه لبلدٍ ميِّتٍ فأنزلنا به الماءَ ﴾

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة يوسف، مكية، من آية رقم ٢٣.

(٢) يوسف بن محمد بن السكاكي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م) ، **مفتاح العلوم**، ط١، ضبط نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٨١.

(٣) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ١٢٧.

(٤) **القرآن الكريم**، سورة الكهف، مكية، من آية رقم ١٣.

(٥) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢.

(٦) **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، مكية ، من آية رقم ٥٧.

وقال سبحانه[١]: ﴿ **وأحيينا به بلدة ميتا** ﴾.

من المعلوم عند النحاة، أن النكرة إذا وصفت أو أضيفت تخصصت، وجاز الابتداء بها، لقربها من التعريف، إذ إن التخصيص درجة دنيا من درجات التعريف بمفهومه النحوي المجرد بعيدا عن ما صاحب الحدث الكلامي من معطيات مساندة في فهمه.

وكنت قد أشرت في الفصل الأول، إلى وجود علاقة بين النكرة الموصوفة(المفيدة) ومعنى التعريف، فكلاهما دال على التعيين بدرجات متفاوتة.

وهذه الدلالة التي اكتسبتها النكرة المفيدة، سوغت للبحث عدها من المعارف.

إلا أن هذه الدلالة، قد تختفي إذا ما أبهم الوصف والموصوف لتداوله في الواقع وتمثله فيه.

فلو قلت : (حصان حي في القرية)، فإن المعنى غير متعين لافتراض وجود أكثر من حصان حي في القرية.

وإنما قصد النحاة بالفائدة المتعينة من وصف النكرة، حصولها في الذهن، وتعلق النكرة بصفة واحدة في ظل تعدد الصفات الممكنة لاحظ:

حصان (سريع ، حيّ، ميت، قويّ ، أسود...)

فالصفة تقرب النكرة من دلالة المعرفة فيفيدها تقييدا ذهنيا يقرب المراد إلى المتلقي.

فإذا ما اتسع مجالها في الاستعمال أصبح أمر تعينها صعبا.

والنكرة إذا أضيفت تخصصت بقدر انتفاء الشيوع الممكن في الجملة، فلو قلت : غلام رجل تخصص الغلام بالرجل دون المرأة، ولكن سرعان ما ينتفي التخصص لشيوع كلمة (رجل) ، وعدم اختصاص الغلام برجل بعينه،

وقد تدل هذه العبارة على التعيين إن كان المتكلم وأحد المخاطبين يعلمان الرجال ، وأرادا إبهامه عمدا، فعندها يكون التركيب الإضافي صحيحا من حيث دلالته على التعيين.

ويكثر استعمال النكرة الموصوفة في القرآن الكريم، لغاية بلاغية يقتضيها الموقف الكلامي.

فكلمة (بلد ميت)، و(بلدة ميتا)، من الآيتين السابقتين – تتضمن دلالة التعيين وعدمه في الوقت نفسه.

أما التعيين فلأن المطر اختص بالمكان القاحل دون غيره، رحمة بما فيه ، وإقامة لقدرة الله سبحانه .

وأما عدم التعيين فلأن نزول المطر غيرُ محددٍ بمكان أو زمان.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة ق ، مكية، من اية رقم ١١.

وقال تعالى[١] ﴿ لُعِنُوا فِي الدُّنيا والآخرة ولهم عذابٌ عظيمٌ ﴾

وقال سبحانه[٢] : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فيه بإلحادٍ بظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عذابٍ أليمٍ ﴾

فالمراد من (عذاب أليم)، و (عذاب عظيم) هو بيان طبيعة العذاب، وما يخلفه من آثار على المعذبين، ومن وجهة دلالية فإن (العذاب) في كلتا الآيتين خفي لدى المتلقي ، فعظمة العذاب وألمه لا بعلمه إلا الله، وإنما جاء الوصف تخويفا للمتلقي.

وقال تعالى[٣]:

﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ولَوْ أعجبَكُمْ ﴾

فتخصيص العبد بصفة الإيمان ، قيد النكرة، وحدد مجالها الاستعمالي ضمن فئة معينة تتصف بالإيمان في مقابل فئة معينة أخرى تتصف بالإشراك بالله.

فإن أطلقت في مجتمع مؤمن فإن دلالتها تشيع وتعم كل من اتصف بصفة الإيمان.

وصفوة القول :

تقتربُ دلالة النكرة من المعرفة إذا وُصِفَت أو أُضِيفَتْ، وعندئذ تشعر بالتعيين، ما لَمْ تؤدِ إلى لَبْسٍ دلالي.

فإنْ أشعرتْ باللبْسِ الدلالي، تقلّدت دلالتها المركزية الشيوع وعدم التعيين .

ولعلّ من الإنصافِ – بناءً على ذلك – عدّ الصفة والإضافة من المقيّدات الدلالية التي تقلّلُ من شيوع الكلمة، ضمن موقفٍ كلاميّ معلومٍ، وتؤدي وظيفةً دلالية هي دفعُ اللبْسِ الممكنِ عنْ العبارةِ عند انتفاء التعيينِ.

* * *

---

(١) **القرآن الكريم** – سورة النور، مدنية، من اية رقم ٢٣.
(٢) **القرآن الكريم**، سورة الحج، مدنية، من اية رقم ٢٥.
(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، مدنية، من اية رقم ٢٢١.

الخاتمة :

حاول البحث – آنفا – أن يتبين ظاهرة التنكير والتعريف في العربية مستندا إلى المنهج الوصفي التفسيري، ومستأنسا بمعطيات علم الأصوات والدلالة والمنطق.

وقد بينت في الفصل الأول معنى النكرة والمعرفة، وأبنت سماتهما وأنواعهما ومراتبهما ، وبعض ما تعلق بهما من مفاهيم جزئية.

واستظهرت في الفصل الثاني دوران الظاهرة في أبواب نحوية، مقترحا تعديل بعض قواعدها التي سنها النحاة لتتفق مع ما تجيزه العربية من أوجه نحوية فصيحة.

وتبينت في الفصل الثالث أثر الظاهرة في السياق اللغوي مستعينا بنماذج قرآنية متنوعة،وبعد :

فإن البحث يُعدُّ مُستخلَصاً لبعض مفرداتِ النحو الكوفي في ضوْء الإتجاه النحوي السائد، ومحاولة لاستجلاء الدرس النحوي في إطار مستوياته الثلاثة : النظري والجدلي (الخلافي) ، والتعليمي، وعرض المادة النحوية المطروحة عرضا ينزع إلى التيسير والتسهيل على المتعلمة من الناس.

وقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

١) إن معرفة درجة الأعرفية في المعارف يساعد على بناء صور تركيبية لبعض المسائل النحوية ، فالشيء – مثلا– لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف.

٢) إن الأسماء الإشارية ليست متفاوتة من حيث المسافات وما التباين في استعمالها إلا من قبيل التلون الدلالي الذي يتأتي من السياق.

٣) إن تفاوت المعارف محكوم بتضام الدلالة والسياق اللغوي.

٤) الاختلاف الحاصل في تعداد المعارف يعود إلى :

أ) رجع النظر إلى المصطلح النحوي وتقلبيه

ب) عمق أوجه النظر النحوية إلى المسائل النحوية.

ج) التوافق الدلالي لبعض المفردات النحوية

٥) إن تنوع أساليب التعريف يشهد على اتساع في تفكير العربي وثقافته.

٦) عدم وضوح مراتب التعريف عند سيبويه ومن سبقه يعود إلى عدم وضوح الدرس النحوي واكتماله، وعدم الحاجة إلى مثل هذه التساؤلات ، لأن النحو في مراحله الأولى.

٧) قد تعد أسماء الإشارة قرائن يتوسل بها إلى تعريف الاسم المقترن بال العهدية.

٨) الدعوة إلى إعادة دراسة بعض المفاهيم ذات الصلة بالظـــاهرة مثـــل : التعييـــن، والفـــائدة، والشيوع، ...ومحاولة ضبطها.

٩) الاعتماد عند التقعيد على الشعر الذي تحكمه الضرورة أحيانا وعلى الشـــواهد المجهولـــة ، وهذا مخالف لما سنه النحاة أنفسهم من ضرورة معرفة قبيلة القائل وزمانه.

١٠) إن الاختلاف النحوي يشهد على عمق في التفكير العربي العام، مما أدى إلى التبـــاين فـــي العلوم الأخرى استنادا إلى الاختلاف اللغوي، ومن هذه العلوم، علـــم الفقـــه وأصولـــه، وعلـــم التفسير.

١١) قيام الحكم النحوي على مكونات نفسية وفكرية ذاتية، لا علـــى اســـاس منـــهجي، وهـــذه المكونات محكومة بالمدخلات الحضارية لدى النحوي، وهذا التمـــازج أدى إلـــى إثـــراء الفكـــر النحوي.

١٢) للظاهرة دلالة نفسية تتبع من تمثل اللغة في الذهن قبل التلفظ بها.

١٣) للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب دور في وضع القـــاعدة النحويـــة، وبنـــاء التصـــور النحوي واللغوي.

١٤) للعناصر غير اللغوية المصاحبة للموقف الكلامـــي دور فـــي تبـــاين التعبـــير بـــالتنكير أو التعريف.

١٥) إن اتضاح دلالة بعض الأسماء يكون من خلال السياق بنوعيه الشفوي والكتابي.

١٦) لتنكير الكلمة أو تعريفها أثر في دلالة السياق اللغوي بما يتناسب مع الموقف الكلامي، ومـــا يصاحبه من عناصرَ غيرِ لغوية.

أما الآن :

- فهل نستطيع أن نقيم اتجاها موازيا للقاعدة النحوية بناء على مستندات لغوية فصحية؟
- هل غضُّ بعضِ النحاةِ النظرَ عن إيجاد التفسير المناسب للظاهرة أدى بهم إلى إدراجـــها تحت الشذوذ أو التضعيف أو التأويل؟
- لماذا لا نخلص إلى تمازج نحوي يجمع الآراء الخلافية ، دون الارتباط بزمان أو مكـــان، وبما يضمن تيسيرا نحويا قياسا على التيسير الفقهي؟

والله ولي التوفيق

أولا: الكتب

أ- المصادر

١-إبراهيم بن السري الزجاج، (ت ٣١٦هـ / ٩٢٨م):

- **إعراب القرآن**، تح: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، تح: هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١م.

٢-أحمد بن إبراهيم بن الزبير، (ت ٧٠٨هـ / ١٣٠٩م)، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتأويل**، تح: سعد الفلاح، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.

٣-أحمد بن الحسين بن شقير، (ت٣١٧هـ / ٩٢٩م)، **المحلى**، تح: فائز فارس، ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٧م.

٤-أحمد بن شعيب النسائي، (٣٠٣هـ / ٩١٦م)، **السنن**، تح: عبد الغفار البنداري، وسيد حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م).

٥-أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، (ت ٥٩٢هـ / ١١٩٦م)، **الرد على النحاة**، تح: شوقي ضيف، ط٣، درا المعارف، القاهرة (د. ت).

٦-أحمد بن عبد الله المعري، (ت ٤٤٩هـ / ١٠٥٧م)، **رسالة الملائكة** ، تح: عائشة عبد الرحمن، ط١، دار المعارف، القاهرة. (د. ت).

٧-أحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢ هـ / ١٣٠٣م)، **رصْف المباني في شرح حروف المعاني**، تح: أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٨-أحمد بن محمد المرزوقي، (ت ٤٢١هـ / ١٠٣٠م)، **ألفاظ العموم والخصوص**، ضمن أمالي المرزوقي، تح: يحيى الجيوري، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٩٩٥م.

٩-أحمد بن محمد النحاس، (ت ٣٣٨هـ / ٩٥٠م)، **التفاحة في النحو** ، تح: كوركيس عواد، بغداد، ١٩٦٥م.

١٠- أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، (ت ٢٩١هـ / ٩٠٤م)، **مجالس ثعلب**، تح: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨م.

١١- امرؤ القيس حندج بن حجر، (ت ٥٤٥م) **ديوانه**، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٨٣م.

١٢- أيوب بن موسى الكفوي، (ت ١٠٩٤هـ / ١٦٨٣م)، **الكليات**، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٩٢م.

١٣- حسان بن ثابت، (ت ٥٠هـ / ٦٧٠م)، **ديوانه**، دار صادر بيروت، ١٩٦٦م.

١٤- الحسن بن أحمد الفارسي، (٣٧٧هـ/ ٩٤٩م) ، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تح: عوض القوزي، مطبقة الأمانة، القاهرة ، (د. ت).

١٥- الحسن بن عبد الله السيرافي، (ت ٣٦٨هـ / ٩٧٩م):

- **شرح كتاب سيبويه**، تح، رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة، الجزءان الأول والثاني، القاهرة، ١٩٨٦م.

- **شرح كتاب سيبويه**، الجزء الرابع، مركز المخطوطات والوثائق، الجامعة الأردنية، عمان، (مخطوط).

١٦- الحسن بن قاسم المرادي، (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م) ، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تح: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط٣، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٧- الحسن ركن الدين بن محمد الاستزاباذي (ت ٧١٥هـ / ١٣١٥م)، **الوافية في شرح الكافية**، تح: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ، ١٩٨٣م.

١٨- الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، (ت ٣٧٠هـ / ٩٨١م):

- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن** ، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

- **الحجة في القراءات السبع** ، تح عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ١٩٧١١م.

١٩- الحسين بن موسى الدينوري المعروف بالجليس النحوي،(ت ٤٩٠هـ / ١٠٩٧م)، **ثمار الصناعة**، تح: حنا حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤م.

٢٠- خالد بن عبد الله الأزهري، (ت ٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م)، **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٩٢٥م.

٢١- خلف الأحمر، (١٨٠هـ/ ٧٩٨م)، **المقدمة في النحو**، تح، عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦١م.

٢٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ/ ٧٩٢م)، **العين**، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال ومكتبته، (د. ت).

٢٣- خليل بن كيكلدي العلائي، (ت ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)، **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم**، تح: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط١، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٧م.

٢٤- زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبياني، (ت ٦٠٤م) **ديوانه**، شرح علي أبو ملحم، ط١، دار الهلال ومكتبته ، بيروت، ١٩٩١م.

٢٥- سعيد بن مبارك بن الدهان (ت ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م)، **الفصول في العربية** ، تح: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت،

٢٦- سعيد بن مسعدة الأخفش،

١٩٨١م.

٢٧- طاهر بن أحمد بن بابشاذ، (ت ٤٦٩هـ/ ١٠٧٧م)، **شرح المقدمة المحسبة**، تح: خالد عبد الكريم ، الكويت، ١٩٧٦م.

٢٨- عبد الجبار القاضي المعتزلي، (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م)، **المغني من أبواب التوحيد والعدل**، تح: محمود الخضري، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،القاهرة، (د. ت).

٢٩- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ/ ٩٥٢م):

- **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦م.
- **الجمل في النحو**، تح: علي الحمد، ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٤م.
- **مجالس العلماء**، تح: عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

٣٠- عبد الرحمن أبو البركات الأنباري، (ت٥٧٧هـ/ ١١٨٢م):

- **أسرار العربية**، تح: فخر قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د. ت).

٣١- عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت ٥٨١هـ/ ١١٨٥م):

- **أماليه**، تح: محمد إبراهيم البنّا، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م.
- **نتائج الفكر في النحو**، تح: محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض، الرياض، (د.ت).

٣٢- عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م):

- **الأشباه والنظائر في النحو**، تح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين** ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ت).
- **الفرائد الجديدة**، تح: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، بغداد (د. ت).

- **المزهر في علوم اللغة**، ضبطه وشرحه، محمد جاد المولى، وعلي البيجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٣- عبد العزيز بن جمعة القواس، (ت ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م)، **شرح ألفية ابن معط**، تح: علي الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.

٣٤- عبد القاهر الجرجاني، (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧٩م):

- **دلائل الإعجاز**، تح: محمد الداية وفايز الداية، ط٢، مكتبة سعد الدين، دمشق، ١٩٨٧م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

٣٥- عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكري، (ت، ؟)، **دستور العلماء**، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٦- عبد الواحد بن علي بن برهان، (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م)، **شرح اللمع**، تح: فائز فارس، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٤م.

٣٧- عبد الله بن أحمد الفاكهي، (ت ٩٧٢هـ/ ١٥٦٥م)، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تح: المتولي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣م.

٣٨- عبد الله بن الحسين العكبري، (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م):

- **إعراب القراءات الشواذ**، تح: محمد السيد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: غازي طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق ، ١٩٩٥م.

٣٩- عبد الله بن السيد البطليوسي، (ت ٥٢١هـ/ ١١٢٧م)، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تح: حمزة النشتري، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩م.

٤٠- عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل، (ت ٧٦٩هـ/ ١٣٢٨م):

- **شرح ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين حميد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٤م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، تح: محمد كامل بركات، ط١، منشورات جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

٤١- عبد الله بن علي الصيمري، (ق ٤هـ/ ق ١٠م)، **التبصرة والتذكرة**، تح: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

٤٢- عبد الله بن يوسف بن هشام: (ت ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م):

- **الألغاز**، ضمن كتاب مقالات هامة لابن هشام، تح: نسيب نشاوي، ط١، دار الجيلن بيروت، ١٩٩١م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير، بيروت، ١٩٩٠م.

- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، تح: صلاح رواي، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة، (د.ن).

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، ومحمد علي، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٣- عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، (ت ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م) **البسيط في شرح الجمل**، تح: عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٤- عثمان أبو الفتوح بن جني (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م):

- **الخصائص** ، تح: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

- **سر صناعة الإعراب**، تح: حسين هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

- **اللمع في العربية**، تح: فائز فارس، ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٨م.

٤٥- عثمان بن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٦م):

- **أماليه**، تح: فخر قدارة، دار عمار، عمان، ١٩٨٩م.

- **الإيضاح في شرح المفصل**، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (د.ت).

٤٦- علي بن سليمان الحيدرة اليمني، (ت ٥٩٩هـ/ ١٢٠٣م)، **كشف المشكل في النحو**، تح: هادي عطية نهر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.

٤٧- علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م)، **رسالتان في اللغة: منازل الحروف والحدود**، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٢م.

٤٨- علي بن فضال الفرزدقي، (ت ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م)، **شرح عيون الإعراب** ، تح: حنا حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م.

٤٩- علي بن محمد الجرجاني، (ت ٨١٦هـ/ ١٤١٣م)، **التعريفات**، تح: إبراهيم الأبياري، ط٢، دارا الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.

٥٠- علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م)، **اللامات**، تح: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، (د. ت).

٥١- علي بن مؤمن بن عصفور، (ت ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م)، **شرح الجمل**، تح: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد (د. ت).

٥٢- عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٧م)، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل ، بيروت ١٩٩١م.

٥٣- عمر بن محمد الشلوبيني، (ت ٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م)، **التوطئة**، تح: يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ١٩٧٣م.

٥٤- القاسم بن علي الحريري، (ت ٥١٦هـ/ ١١٢٢م)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ط١، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.

٥٥- قيس بن الخطيم، (ت. ٦٢٠م) ، **ديوانه** تح: ناصر الدين الأسد، ط١، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٢م.

٥٦- قيس بن عبد الله المعروف بالنابغة الذبياني، (ت ٥٠هـ/ ٦٧٠م)، **شعره** ، ط١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٤م.

٥٧- لبيد بن ربيعة العامري(ت ١٠٥هـ/ ٧٢٤م)، **ديوانه**، إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١م.

٥٨- محمد بن إسحاق بن النديم، (٤٣٨هـ/ ١٠٤٧م)، **الفهرست**، تح: ناهد عباس، ط١، دار قطري بن فجاءة، بيروت، ١٩٨٥م.

٥٩- محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، **صحيح البخاري**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

٦٠- محمد بن الحسن الأستراباذي، (ت ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)، **شرح الكافية**، تح: يوسف حسن، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٦١- محمد بن الحسن الزبيدي، (ت ٣٧٩هـ/ ٩٩٠م):

- **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

- **الواضح**، تح: عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، (د. ت).

٦٢- محمد الدمياطي الخضري، (ت ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م)، **حاشية على شرح ابن عقيل**، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٩٤٠م.

٦٣- محمد بن سهل بن السراج، (ت ٣١٦هـ/ ٩٢٨م)، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٦٤- محمد بن عبدالرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تح: عبدالمنعم الخفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د.ت).

٦٥- محمد بن عبد الله بن مالك، (ت ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م):

- **شرح التسهيل** ، تح: عبد الرحمن السيد، ط١، مكتبة الإنجلو المصرية،القاهرة،(د. ت).

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تح: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

- **شرح الكافية الشافية**، تح: عبد المنعم هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

٦٦- محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي، (ت ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م) ، **درة التنزيل وغرة التأويل**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٦٧- محمد بن علي التهانوي، (ت ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشيه: أحمد حسني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٦٨- محمد بن علي الصبان، (ت ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م) **حاشية على شرح الأشموني**، ضبطها: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٦٩- محمد فخر الدين بن عمر الرازي، (ت ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م)، **تفسير الرازي**، المطبعة البهية، القاهرة (د. ت).

٧٠- محمد بن عيسى السلسيلي، (ت ٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م) **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.

٧١- محمد بن قيم الجوزية، (ت ٧٥١هـ/ ١٣٥٠م)، **بدائع الفوائد** ، ضبطه: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

٧٢- محمد أبو حامد بن محمد الغزالي، (ت ٥٠٥هـ/ ١١١٢م) **المستصفى من علم الأصول**، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

٧٣- محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، (ت ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)، **شرح الألفية**، منشورات ناصر خسرو، إيران.

٧٤- محمد بن مكرم بن منظور، (٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.

٧٥- محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ت).

٧٦- محمد أبو حيان بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م):

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: مصطفى النحاس، ط١، ١٩٨٤م.

- **البحر المحيط**، تح: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

- **تقريب المقرب**، تح: عفيف عبد الرحمن، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢م.

٧٧- محمود بن حمزة الكرماني (ت ٥٠٥هـ/ ١١١٢م)، **البرهان في توجيه متشابه القرآن**، تح: السيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، (د. ت).

٧٨- محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ/ ١١٤٤م):

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م.

- **المفصل في صناعة الإعراب**، تح: علي بو ملحم، ط١، دار الهلال وكتبة، بيروت، ١٩٩٣م.

٧٩- هبة الله بن علي بن الشجري، (ت ٥٤٢هـ/ ١١٤٨م)، **الأمالي الشجرية**، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ.

٨٠- يس بن زين الدين العليمي، (ت ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م)، **حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى**، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٣٤م.

٨١- يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٦م)، **شرح المفصل**، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٨٢- يوسف بن أبي بكر محمد بن السكاكي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، **مفتاح العلوم**، ط١، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

ب- المراجع :

٨٣- ابتسام حمدان، **الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي**، ط١، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩٧م.

٨٤- إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٨٥- إبراهيم الجعلي، **من متشابه القرآن الكريم في ضوء البلاغة العربية**، ط١، مطبعة الحسين الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٨٦- إبراهيم السامرائي:

- **الفعل: زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٦م.

- **النحو العربي، نقد وبناء**، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨م.

٨٧- إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٨٨- أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٩٨٤م.

٨٩- أحمد مكي الأنصاري، **نظرية النحو القرآني**، دار القبلة للثقافة الإسلامية ١٤٠٥هـ.

٩٠- إميل يعقوب، **الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

٩١- تمام حسان:

- **البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية**، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م.

- **اللغة العربية: معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.

٩٢- داود عبده، **دراسات في علم أصوات العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩م.

٩٣- سعيد جاسم الزبيدي، **قضايا مطروحة للمناقشة**، ط١، دار أسامة ، عمان، ١٩٩٨م.

٩٤- عباس حسن، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف، القاهرة. ١٩٦٦م.

٩٥- عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، دار المريخ، الرياض، (د. ت).

٩٦- عفيف دمشقية، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي**، ط١، معهد الإنماء، بيروت ، ١٩٨٧م.

٩٧- عوض المرسى جهاوي، **ظاهرة التنوين في اللغة العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

٩٨- غازي طليمات، **في علم اللغة**، ط١، درا طلاس، دمشق، ١٩٩٧م.

٩٩- فتحي حسانين، **أداة التعريف في النحو العربي**، ط١، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٠٠-مجيد عبد الحميد، **الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية**، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤م.

١٠١-مصطفى جمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، منشورات وزارة الثقافة الإعلام، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠م.

102- Firth, J. R., **Papers in Linguistics**, Oxford University Press, London, 1964.

ثانيا : المقالات العلمية :

١٠٣- إسماعيل عمايرة، " **التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم**" ، ضمن كتاب: بحوث في الاستشراق واللغة، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٦م.

١٠٤- عبد الكريم الزبيدي، "**اداة التعريف في اللغة العربية**، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع ٢، ١٩٨٦م.

١٠٥-فوزي الشايب، "**منع الصرف بين الاستعمال و التقعيد النحوي** مجلة مجمع اللغة **العربية** ، مجلد ٧١ الجزء الرابع ، دمشق ، ١٩٩٦م.

ثالثا : الرسائل العلمية:

١٠٦-إبراهيم خليل ، " **السياق و أثره في الدرس اللغوي** " ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م.

١٠٧- مسيون درويش، " **اسم التفضيل بين النظرية والتطبيق**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان ، ١٩٩٥م.

The Effect Of Definite And Indefinite Phenomena In The Linguistic Context.

Prepared by:
Mohamoud Fu'ad Abduallah.

Supervised by:
Prof. Dr. Sa'id Jassim Abass Al Zubaidi

The present study is amid at definition and indefinition by exploring what is concerned with it from partial issues, and it seeks to figure out its role in semantic track to show its effect semantically in the context.

The previous studies tended to give opinions with out any discussion from one side or any liqual exploration that the context required from the other side.

Some studies give a summary according to the methodology in syntax.

The method of research in this study isn't as the method in the previous studies that searched the subject aspects.

The study consists of an introduction three chapter and the result. The first chapter took the phenomena conceptually and conventionally.

The second chapter shows the phenomena in the syntax tracks. The third chapter pointed out the effect of the phenomena in the semantic context.

The conclusion summarizes the most import things that the study reached.